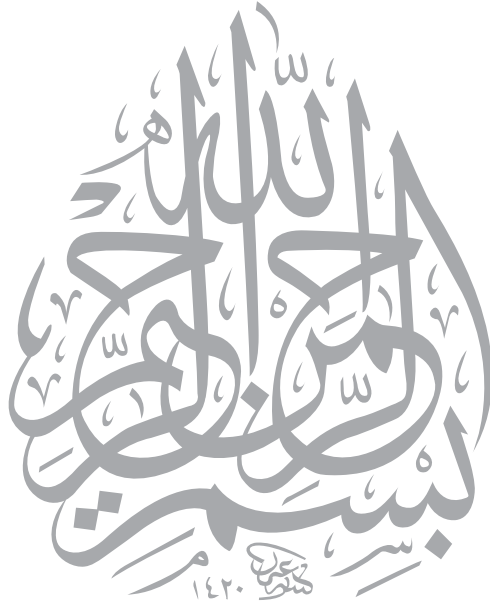


التقرير السنوي

٢٠١٣





**صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة**
رئيس مجلس الوزراء الموقر



**حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة**
ملك مملكة البحرين المفدى



**صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة**
ولي العهد نائب القائد الأعلى
لقوة دفاع البحرين
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

المحتويات

٣	مؤشرات مالية
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	هيئة الرقابة الشرعية
٦	تقرير رئيس مجلس الإدارة
٨	تقرير الإدارة التنفيذية
١٢	الحوكمة الإدارية
١٤	إدارة المخاطر
١٩	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٢٠	تقرير مدققي الحسابات
٢١	البيانات المالية الموحدة
٢٨	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٦٩	إفصاحات إدارة المخاطر

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

برج المرفأ الشرقي

مرفأ البحرين المالي

ص.ب. ٦٠٠٢

المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠ ٥٠

فاكس: +٩٧٣ ١٧ ١٠ ٠٠ ١٧

بريد إلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

مؤشرات مالية

٢٠١٣



٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٣٣,٢٣٢	١٩,٥٨٥	٢٢,٩٢٩	١٩,٨١٧	١٩,٦٩٦	إجمالي الدخل
٣,١٠٠	(٦,٥٣٣)	٥١٨	٧٥١	(١٩,٢٠٩)	صافي الربح / (الخسارة)
٤٧٣,٦٠٤	٤١٩,٢١٦	٤٤٧,٥١٥	٤٧٣,١٥٩	٥٤٢,٢٤٢	إجمالي الموجودات
١٣٦,٥٧٤	١١٨,١٥٨	١١٨,٩٢٣	١١٩,٤٤٨	١٠٠,٠١١	إجمالي حقوق الملكية
٣,٠٤	(٥,٨٧)	٠,٤٦	٠,٦٧	(١٧,١١)	العائد على السهم (بالفلس)

أعضاء مجلس الإدارة



من اليمين إلى اليسار

الدكتور فؤاد عبد الله العمر
رئيس مجلس الإدارة

عبد الله عبد الكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

طارق قاسم فخرو
عضو مجلس الإدارة

خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عبد الرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة

الدكتور أحمد خليل المطوع
عضو مجلس الإدارة

مصباح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة

محمد براك المطير
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته وإستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي - مملكة البحرين.
- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لبنك الإثمار - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤثر داوجونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية

الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة الشرعية

الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إدنبرج - المملكة المتحدة.

تقرير رئيس مجلس الإدارة

الجارية) قد زادت بمبلغ ٦, ١١٠ مليون دينار بحريني ليصل ٩, ٢٩١ مليون دينار بحريني بنسبة ٢, ٢٩٪، مما يعكس الثقة في منتجات المصرف وخدماته. كما زادت موجودات الخدمات المصرفية التجارية بنسبة ٢, ٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١٢، لتبلغ ٢, ٢٨٩ مليون دينار بحريني، مع زيادة في محفظة تمويل المستهلك بلغت ٣, ٥٢ مليون دينار بحريني، وبمعدل ٧, ٦٦٪ مقارنة بالعام ٢٠١٢. وتمثل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٤, ٩٤٪ من إجمالي الإيرادات، نتيجة للزيادة المؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك والتي بلغت ٥, ٧٤٪.

ومع مواصلة المصرف لتنفيذ خططه الاستراتيجية، فقد قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمراجعة وتقييم موجودات المصرف وخاصة تلك التي تم الإستحواذ عليها قبل تنفيذ الخطة الجديدة، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناء على نتائج المراجعة، قرر مجلس الإدارة اتباع سياسة متحفظة تركز على توفير مخصصات لجميع الموجودات المتعثرة أو من المتوقع تعثرها على المدى القريب والمتوسط. ونتيجة لذلك، قام المصرف خلال العام ٢٠١٢ بتخصيص مبلغ إجمالي بلغ ٧, ١٧ مليون دينار بحريني كاحتياطي للحسابات المتعثرة وللخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الإستثمارات. وقد أدى ذلك إلى تحقيق خسائر صافية بلغت ٢, ١٩ مليون دينار بحريني مقارنة بأرباح صافية بلغت ١, ٧٥١ ألف دينار بحريني تم تسجيلها في ٢٠١٢. ويعتقد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف أن القيمة الدفترية الحالية تعكس القيمة العادلة والحقيقية لموجودات المصرف بعد تخصيص هذه الإحتياطي. إضافة إلى ذلك، سيضيف هذا القرار الكثير من الاستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وسيهيا الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى. والجدير بالذكر، أنه بالرغم من تخصيص هذه الإحتياطي على العالية، واصل المصرف المحافظة على معدل سيولة قوي (نسبة سيولة موجودات المصرف الحالية تبلغ ٢, ٢٧٪) إضافة إلى معدل ملاءة رأس مال كافي (معدل الملاءة الحالي ٩٥, ٢٢٪ مقارنة بالنسبة القانونية



الدكتور فؤاد عبد الله العمر
رئيس مجلس الإدارة

دون الطموحات المرجوة، إلا أننا تمكنا بفضل الله تعالى من تحقيق تطورات عملية مهمة شملت افتتاح فروع تجارية في مناطق استراتيجية، وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة خاصة بتمويل الأفراد مع زيادة حصة المصرف التمويلية في السوق المحلي.

الأداء العام للمصرف

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الأخرى، فقد كان للظروف الاقتصادية تأثيرات سلبية على المصرف بصورة مباشرة وغير مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، يسرني القول بأننا استطعنا من خلال اتباع سياسات فاعلة، من اجتياز هذه المرحلة الصعبة بنجاح حيث ركز المصرف على تنويع وتوسيع نطاق أعماله مع الاحتفاظ بنسبتي سيولة وملاءة مالية متحفظة.

وقد بلغت نسبة النمو في إجمالي موجودات المصرف ٦, ١٤٪ لترتفع من ٢, ٤٧٣ مليون دينار بحريني إلى ٢, ٥٤٢ مليون دينار بحريني. وتجدر الإشارة إلى أن ودائع العملاء (شاملة حسابات الاستثمار المقيدة وحسابات المراجعة العكسية والحسابات

حضرات السادة المساهمين الكرام، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري وذلك للسنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٢. وقد حفل العام التاسع من عمر المصرف بالكثير من التحديات الاقتصادية على الساحة المحلية وذلك بالرغم من ظهور بوادر تحسن في الإقتصاد الإقليمي والعالمي.

لقد استمر المصرف خلال العام ٢٠١٢ في تنفيذ نموذج أعماله المبني على أساس خطته الاستراتيجية، والتي تركز بصورة أساسية على تنمية الأعمال المصرفية التجارية الموجهة لقطاعي الأفراد والشركات. ويشمل ذلك زيادة حصة المصرف من التمويل التجاري للشركات وتمويل الأفراد وكذلك العمل على توسعة أعمال المصرف إقليمياً. وعلى الرغم من أن ما تم تحقيقه من استراتيجيتنا مازال

لتحقيق مزيد من النمو والتنوع في مجال الخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعه وقنوات اتصاله من أجل الوصول إلى عدد أكبر من العملاء. كذلك سوف يعمل المصرف على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشمل الاستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات استراتيجية أو اندماجات مع مؤسسات مالية أخرى.

ويؤمن مجلس الإدارة أن المصرف اليوم يقف على أرضية صلبة سوف تمكنه بإذن الله من تنفيذ الخطط الاستراتيجية المرسومة والاستفادة من الفرص المتوفرة في السوق بما يحقق المزيد من النجاح مستقبلاً بإذن الله تعالى.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن عظيم امتناني لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية وللمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم امتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لتقنتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتقانيهم.

والله ولي التوفيق.

الدكتور فؤاد عبد الله العمر

رئيس مجلس الإدارة

الجامعية والخبرات العملية حيث استقطبت إدارة الخدمات المصرفية التجارية العديد من هؤلاء. كما واصل المصرف في الاستثمار في تدريب وتطوير موارد البشرية من خلال برامج التدريب الخارجية والداخلية العديدة بالإضافة إلى برنامج تدريب الخريجين الجدد. ويفخر مجلس الإدارة بأن نسبة البحرية لديه قد بلغت ٩٥٪. كذلك واصل المصرف دعمه لصندوق تنمية الموارد البشرية في مملكة البحرين، وصندوق الوقف، ومؤسسة تمكين، كما قام أيضاً بتوفير فرص التدريب للطلاب والطالبات من مختلف الجامعات المحلية والدولية.

المسؤولية الاجتماعية

يحرص مجلس الإدارة على أن يقوم المصرف بدوره ومسؤوليته تجاه المجتمع ومكوناته حيث واصل دعمه للعديد من المبادرات الاجتماعية التي تعود بالنفع على المجتمع. وقد قام المصرف في عام ٢٠١٢ بتقديم مساعدات نقدية وعينية لعدد من المؤسسات التي تعمل في المجال الخيري والتعليمي والصحي والرياضي وغيرها. وسيواصل مجلس الإدارة بإذن الله التزامه بدعم مثل هذه الأنشطة مستقبلاً من منطلق إيمانه بالواجب الذي يقع على عاتقه.

نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن التحديات التي تواجه القطاع المصرفي ستستمر في العام القادم حيث لن يكون المصرف بمنأى عنها. ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة توفر العديد من فرص النمو لأعمال المصرف في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كذلك. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، اتخذ المصرف عدة خطوات لتنويع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه. ومن المأمّل أن يكون لإطلاق منتجات تمويل جديدة وتوسعة شبكة الفروع التجارية دور مؤثر في دعم هذا المسعى.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المصرف على المدى المتوسط يتمثل في مدى إمكانية تعزيز قدرات المصرف التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. وسيواصل المصرف بإذن الله في العمل بصورة جادة

المطلوبة التي تصل إلى ١٢,٠ ٪)، وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.

وسوف يستمر المصرف بإذن الله في الترويج لمجموعته المتنوعة والمتكاملة من منتجات تمويل المستهلك بما فيها تمويل السيارات، والتمويل الشخصي، والتمويل العقاري وبطاقات فيزا الإئتمانية، بالإضافة إلى المنتجات الجديدة التي سوف يتم طرحها في العام المقبل. ويسعدني القول بأن المنتجات التي تم طرحها خلال العام قد لاقت استحساناً كبيراً من قبل عملاء المصرف. كما واصل حساب الوافر في النمو واستقطاب شريحة جديدة من العملاء حيث بلغ النمو في ودائع هذا الحساب ٦,١ مليون دينار بحريني مقارنة بعام ٢٠١٢. وسوف يقوم المصرف بطرح حساب الوافر في دورته الجديدة متضمناً جوائز أكبر واحتمالات فوز أعلى خلال العام القادم إن شاء الله تعالى. ومواصلة لنجاحه في إطلاق منتجات إيداع متميزة، قام المصرف بإطلاق حساب "الولاء" الأمر الذي أسهم في إستقطاب ودائع إضافية مع تنويع قاعدة العملاء من أجل تحقيق إدارة أكثر فاعلية للسيولة. كما استمر قسم الإستثمار بالمصرف في إدارة محفظة المنتجات الإستثمارية وحسابات الإستثمار المقيمة بصورة جيدة من أجل تعزيز قيمة الموجودات وكذلك للاستفادة من أفضل الفرص المتاحة للتخارج منها. وقد تمكن قسم الإستثمار خلال العام من التخارج من أحد أهم الإستثمارات التي يملكها المصرف مع مستثمريه وهي الأرض المملوكة لشركة الجوهرة الخضراء في مدينة الدوحة بدولة قطر حيث تم بيع المشروع لإحدى الشركات العاملة في قطر. ونظراً للظروف الإقتصادية الراهنة فقد كان بيع أرض المشروع بالكامل هو أفضل اختيار وذلك لتقليص مدة الانتظار للمستثمرين.

التطوير التنظيمي

يؤمن مجلس الإدارة بضرورة بناء قدراته التنظيمية، بما في ذلك الكوادر البشرية، من أجل المنافسة على المدى الطويل. إن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف المصرف. ونتيجة لذلك فقد قام المصرف في عام ٢٠١٢ بتوظيف ٢١ من أصحاب المؤهلات

تقرير الإدارة التنفيذية

بتخفيض معدل الربح على التمويلات الممنوحة للأفراد من أجل الاستحواذ على شريحة أكبر من السوق. ونتيجة لذلك فقد عمل المصرف على التركيز على الجانب الإعلاني لتسويق منتجاته باستخدام وسائل الإعلان المختلفة والتي تشمل الرسائل النصية القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي مع الاستفادة من مراكز خدمات الزبائن والفروع للترويج لهذه المنتجات. وقد كان لهذا الأمر نتائج إيجابية إذ استطاع المصرف تحقيق نسبة زيادة في قاعدة عملائه بلغت ٢٥٪. كذلك ارتفعت قيمة محفظة التمويلات للأفراد بما في ذلك الإجارة والتمويلات الشخصية وتمويلات السيارات بنسبة ٦٦,٧٪ لتصل إلى ٥٢,٢ مليون دينار بحريني.

أما المطلوبات، فقد ساهمت عملية الترويج لمنتجات المصرف في ارتفاع الودائع بنسبة ٣٩,٢٪ لتصل إلى ٣٩١,٩ مليون دينار بحريني مع نهاية العام. وقد تم تحقيق النمو في الودائع في جميع القطاعات مع ارتفاع الحسابات الاستثمارية غير المقيمة بنسبة ٣٤,٩٪.

على صعيد آخر، تمت إعادة هيكلة حساب التوفير الوافر، وهو حساب استثماري غير مقيد يقدم جوائز شهرية وربع سنوية وسنوية للعملاء، لترتفع بذلك الجوائز النقدية المقدمة إلى ١,٢ مليون دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى الجوائز الأخرى مثل السيارات الفاخرة. وقد ارتفع حساب الوافر بنسبة ٤٨٪ خلال العام حيث وزعت جوائز نقدية وصلت في مجموعها إلى مليون دولار أمريكي وشملت ٢٤٠ فائزاً خلال فترة ١٢ شهراً، هذا بالإضافة إلى ٤ سيارات فاخرة وجائزة نقدية كبرى بلغت ٢٥٠ ألف دولار أمريكي تم السحب عليها في نهاية العام.



خليل اسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

المصرفية الجديدة. وقد واصل المصرف في تنمية محفظة موجوداته والمنتجات المقدمة لقطاعي التجزئة والجملة مع التركيز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة. وقد اختار المصرف في عام ٢٠١٢ موقعاً مناسباً لفرعه التجاري الثامن حيث سيفتتح في عام ٢٠١٤ بإذن الله، ليتبعه بعد ذلك افتتاح الفرع التاسع بنهاية العام نفسه. كما يعمل المصرف على الاستمرار في النمو من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة للأفراد والمؤسسات.

الخدمات المصرفية التجارية للأفراد

بالرغم من نمو الاقتصاد المحلي في عام ٢٠١٢، إلا أن هذا النمو لم يشمل جميع القطاعات كما أن هناك منافسة قوية في القطاع المصرفي التجاري. وكان من نتيجة ذلك قيام العديد من المصارف الكبرى

في عام ٢٠١٣، طرأت العديد من المؤشرات الايجابية على الاقتصاد المحلي والخليجي بما في ذلك التحسن في قطاع النفط، وتدفق الاستثمارات على دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة لمشاريع البنية التحتية. وعلى ضوء هذه التطورات، فقد واصل المصرف الخليجي التجاري التركيز على استراتيجية طويلة الأمد تركز على توسعة قاعدة العملاء وتقويتها عن طريق تقديم منتجات وخدمات تجارية متكاملة وجديدة وتعزيز قنوات الاتصال.

الخدمات المصرفية التجارية

على الرغم من الصعوبات التي واجهته، فقد واصل المصرف في تحقيق تقدم كبير في مجال توسعة نطاق أعماله الأساسية الذي يتمثل في تقديم الخدمات المصرفية التجارية المتميزة والتركيز على تطوير شبكة الفروع التجارية وطرح المنتجات

وفي تحقيق النجاحات والنمو لأعمال المصرف. إلا أن الأزمة المالية على مدى السنوات الثلاث الماضية، قد أثرت بصورة كبيرة على السوق الإقليمية مما انعكس على بيئة العمل وتقييم الاستثمارات. كما أصبح المستثمرون أشد حذراً وأكثر ميلاً إلى تجنب المخاطرة. لذلك، فقد ركزت الإدارة التنفيذية للمصرف على زيادة قيمة استثماراتها الحالية، ورسم استراتيجيات للتخارج من الاستثمارات في عام ٢٠١٤. وقد أثمرت جهود قسم الاستثمار على تحقيق تخارج للمستثمرين من شركة مشروع الجوهرة الخضراء، والتي تعتبر إحدى الاستثمارات الكبرى (بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي)، حيث أن الشركة قد تأسست بغرض شراء قطعة من الأرض في مشروع لوسيل بقطر. ومع تحسن ظروف السوق، استطاع المصرف بيع بعض من العقارات الصغيرة التي يمتلكها مما أدى إلى تخارج جزئي لبعض المستثمرين وبالتالي تقليل نسبة المخاطر عليهم. وما زال قسم الإستثمار يدرس إمكانية التخارج بنجاح من استثمارات المصرف في الهند وذلك عن طريق الدخول في شراكة استراتيجية مع أحد المطورين هناك. كذلك فإن المفاوضات جارية في مراحلها المتقدمة للتخارج من مشروع دانات الهند وغلوبال لوجيستك. ومع أنه لم يتم تحديد مواعيد التخارج للعديد من استثمارات المصرف، إلا أن قسم الإستثمار يدرس بعناية فائقة الفرص المتاحة للتخارج.

التطوير المؤسسي

خلال عام ٢٠١٢، استمر المصرف في تعزيز القدرات المؤسسية بما يتماشى مع النمو في حجم ونطاق الأعمال، إذ أن الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة واستقطاب المزيد منها والعمل على تطويرها تعتبر جميعها أهدافاً رئيسية للمصرف. لذلك

وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية بأن الاقتصاد المحلي قد شهد نمواً بنسبة ٨,٤٪ خلال عام ٢٠١٢. إلا أننا نرى بأن هذه النمو لم يشمل جميع القطاعات الاقتصادية حيث أن بعضها واصل في حالة الركود مع نمو محدود. ومع أن القطاع العقاري قد نشط في بعض المناطق إلا أنه بشكل عام تأثر بحالة الركود الحاصل. ونتيجة لانخفاض الطلب على التمويل في البحرين فقد اتجه المصرف إلى الأسواق الخليجية للاستفادة من الفرص المتاحة هناك. وقد عمل المصرف على تعزيز نطاق أعماله وتطويرها في السوق الخليجية وخاصة في كل من الكويت والإمارات وقطر حيث استطاع المصرف استقطاب ما مجموعه ٦٥,٢ مليون دولار أمريكي من الأعمال التجارية في عام ٢٠١٢، بالرغم من أن معدل النمو الصافي في الموجودات كان محدوداً بسبب المدفوعات التي بلغت ٥٠,٢ مليون دولار أمريكي. كما عمل المصرف في مملكة البحرين على تشجيع برنامج تمكين للتمويل خاصة وأن هذا البرنامج الرائد سيفتح آفاقاً مستقبلية جديدة للمصرف. وبلغت قيمة التمويلات من خلال هذا البرنامج حوالي ٦,٥ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٢.

وقد قام المصرف بمراجعة شاملة لمحفظة التمويل لتعديل الموجودات التي انخفضت قيمتها أو من المحتمل انخفاض قيمتها على المدى الزمني المتوسط والتقصير. بناء على هذه المراجعة، اتخذ المصرف وجهة نظر متحفظة إذ قرر اعتماد مخصصات لجميع الموجودات التي تم تحديدها مما أدى إلى ارتفاع قيمة هذه المخصصات بصورة كبيرة.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

خلال الأعوام التي تلت تأسيس المصرف، كان للأنشطة الاستثمارية دور كبير



وتماشياً مع استراتيجية المصرف التوسعية، فقد تم افتتاح فرعين جديدين في مناطق حيوية في كل من مجمع اللولو في مدينة الحد ومدينة الرفاع، ليصل بذلك إجمالي عدد الفروع إلى سبعة. وقد تم اختيار هذه الأماكن الاستراتيجية للفروع من أجل تقديم الخدمات المصرفية الشاملة لعدد أوسع من العملاء. وسيقوم المصرف بإذن الله بافتتاح فرع تجاري آخر بمنطقة الزنج في النصف الأول من العام ٢٠١٤. كما تم وضع صراف آلي جديد في مستشفى الملك حمد خلال العام. وقد عمل المصرف على تحسين خدماته الإلكترونية بما في ذلك إطلاق خدمة الدينار الإلكتروني من خلال بوابة شركة بنيفت للدفع الإلكتروني والتي تتيح للعملاء دفع التزاماتهم مع المصرف، سواء كانت أقساط التمويلات أو المبالغ المستحقة على بطاقات فيزا الائتمانية، عن طريق استخدام بطاقات الصراف الآلي للمصارف الأخرى من خلال موقع المصرف الإلكتروني.

الخدمات المصرفية للمؤسسات

تتركز أعمال المصرف للمؤسسات على البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.

فريق الإدارة التنفيذية



من اليمين إلى اليسار

فؤاد تقي
نائب المدير العام للعمليات المصرفية التجارية

سيلفان فارغيس
رئيس العمليات

مهدي عبد النبي محمد
نائب المدير العام للخدمات المساندة

واستناداً إلى الاستراتيجية الجديدة، ستركز الإدارة التنفيذية على تشجيع مصادر الدخل والموجودات وقاعدة العملاء مع العمل على فتح المزيد من الفروع التجارية، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الرئيسية بالمنطقة.

وأخيراً، نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المبذولة في سبيل تعزيز أعمال المصرف، وللسوق البحرين للأوراق المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل. كما نعرب عن امتناننا وشكرنا العميق لعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية ولموظفينا الأعزاء على ما بذلوه من عمل مخلص طوال العام.

خليل اسماعيل المير
الرئيس التنفيذي

عمل المصرف على توفير البرامج التدريبية لموظفيه لاطلاعهم على مستجدات العمل المصرفي بما يتماشى مع اختصاصاتهم. كما واصل المصرف في تقديم الدعم للجيل الشبابي الواعد من خلال تنظيم ورش تدريبية قصيرة لطلبة وطالبات الجامعات ضمن برنامج إنجاز. كذلك استثمر المصرف في دعم صندوق الوقف وطلبة برنامج إنجاز البحرين. كما واصل المصرف الاستثمار في تعزيز نظمه المعلوماتية وتطويرها وتحديثها وذلك من أجل الارتقاء بالأداء حيث تم تحديث نظام المعلومات الأساسي للمصرف الذي سيوفر أداءً أكثر فاعلية للعمليات الداخلية.

الخلاصة

واجه المصرف العديد من التحديات في عام ٢٠١٣، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان له أثر كبير على القطاع المصرفي بمملكة البحرين. وبالرغم من ذلك، فإن المصرف سيواصل بذل الجهود لدراسة الفرص المتاحة محلياً وإقليمياً والعمل على الاستفادة منها بالصورة المثلى.

الحوكمة الإدارية

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الإدارية العليا الذي يعتمد البنك على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكله ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة الإدارية هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم البنك لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها البنك. ويعتبر مجلس إدارة البنك مسؤولاً أمام مساهمي البنك في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالاستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية البنك والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الإدارية الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم البنك بمعيار الحوكمة الإدارية ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة البنك المتعلقة بالحوكمة الإدارية على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة الإدارية وسياسة التعارض في المصالح لعضو مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في البنك. ويعمل البنك من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة لمصلحة المساهمين.

كما يلتزم البنك بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة الإدارية وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة الإدارية المعدل المعمول به لدى كل من

مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوأكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسؤوليته في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي البنك. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها البنك وفي عملية صنع القرار. وسوف يتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة البنك.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة أربع لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- لجنة المجلس للتدقيق والمراجعة: وتتولى مسؤولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال.
- لجنة المجلس لشؤون الإستثمار والإئتمان: وتتولى مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.
- لجنة المجلس لشؤون التعيينات، والمكافآت، والحوكمة: وتتولى مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية

الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل ضوابط الحوكمة الإدارية للبنك.

- لجنة المجلس لإدارة المخاطر: وتتولى مسؤولية التأكد من وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

ويستطيع كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس التواصل المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

عقد مجلس الإدارة ست اجتماعات خلال العام ٢٠١٣، وعقدت لجنة المجلس للاستثمار والائتمان ثمانية اجتماعات. كما عقدت لجنة المجلس لشؤون التعيينات والمكافآت والحوكمة ثلاثة اجتماعات. كما عقدت لجنة المجلس لإدارة المخاطر أربعة اجتماعات ولجنة المجلس للتدقيق أربعة اجتماعات.

لجان الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافة الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة البنك، كما أن الرئيس التنفيذي مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك عبر اللجان الإدارية التالية:

مجلس الإدارة لجان مجلس الإدارة

لجنة إدارة المخاطر	لجنة الإستثمار والإئتمان	لجنة التدقيق	لجنة التعيينات، والمكافآت، والحوكمة
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة المخاطر - وضع السياسات المرتبطة بإدارة المخاطر 	<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على الإستثمار والإئتمان - وضع الحدود الإئتمانية - إدارة الموجودات والمطلوبات - العلاقات المصرفية - مراقبة الأدوات الغير مضمنة في الميزانية العمومية 	<ul style="list-style-type: none"> - التدقيق الداخلي - التدقيق الخارجي - الإلتزام بالقوانين والأنظمة - مكافحة غسيل الأموال 	<ul style="list-style-type: none"> - الموارد البشرية - التعويضات والحوافز - الشؤون الإدارية - الحوكمة

لجان الإدارة التنفيذية

اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر	اللجنة التنفيذية للإستثمار والإئتمان	لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	اللجنة الإدارية
<ul style="list-style-type: none"> - وضع سياسات إدارة المخاطر - مراجعة المخاطر - مراجعة المخصصات ومخاطر إنخفاض القيمة 	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة عروض الإستثمار والتخارج والإئتمان - مراقبة الإستثمارات 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الميزانية العمومية - التمويل - السيولة - العلاقات المصرفية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع الإستراتيجيات - مراجعة الأداء - وضع الميزانية التقديرية - الموارد البشرية - الشؤون الإدارية

إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة البنك، وتعتبر الإدارة الفعالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السليمة للمخاطر بالبنك والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري. وترتكز عملية إدارة المخاطر على تحديد طبيعة هذه المخاطر، ووضع الاستراتيجيات للتعامل معها ومراقبتها بصورة دورية وذلك من أجل التأكد من السيطرة عليها وبذلك يتم تحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

ويتبع البنك مبادئ أساسية في إدارته للمخاطر: منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال الدراسة المستفيضة لمختلف أنواع المخاطر، والعمل بإستراتيجية (المكافأة على قدر المخاطرة) لتنمية العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حدرة في تركيز المخاطر.

وقد أسس مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية تطوير سياسات البنك فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها البنك. وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات والأقسام الإدارية الأخرى لدى البنك، وترفع هذه اللجنة تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس لإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالبنك، وهو جهة مستقلة، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها البنك. يرفع رئيس قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة المجلس لإدارة المخاطر ويتبع الرئيس التنفيذي إدارياً. يوفر قسم إدارة المخاطر، مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة. ويهدف البنك من خلال التدريب، إلى إيجاد مناخ منضبط ومتالي للرقابة يمكن للموظفين أن يتفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات البنك لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أو اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر أو مجلس الإدارة حسبما تقتضيه الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والتمويل، ومخاطر الاستثمار والائتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والرقابية، وتلك المتعلقة بسمعة البنك.

مخاطر الائتمان والاستثمار

يعتمد البنك سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات إعطاء الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق، حيث إن البنك في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) مقبولة، وذلك تماشياً مع توجيهات مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر. كما يتولى قسم مستقل لإدارة المخاطر والائتمان بالبنك مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار. ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع العروض الاستثمارية والائتمانية ويبيدي ملاحظاته

قبل أن ترفع هذه العروض للموافقة النهائية. ويقوم قسم الإستثمار وقسم الرقابة المالية بالبنك بمراجعة القيمة العادلة وإدارة المخاطر وإختبار الإنخفاض في القيمة للاستثمارات كل ٣ أشهر وفقاً للسياسات المعمول بها في البنك، حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بأداء هذا النشاط ومن ثم تتم مراجعته من قبل المدققين الخارجيين. كما يتبع البنك سياسة تهدف إلى التأكد من تجنب مخصصات لأي خسائر ائتمانية أو استثمارية محتملة. وتؤدي سياسة البنك في تقييم انخفاض القيمة وتجنب المخصصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة متوقعة لمحفظة الاستثمارات في المستقبل.

ويقوم قسم إدارة الإئتمان بالتأكد من أن التسهيلات الائتمانية يتم الموافقة عليها بعد الحصول على كافة الموافقات اللازمة من قبل الجهات المختصة. ويتم أخذ الموافقات اللازمة على أي إستثناءات إن وجدت من الجهات المخولة. كما يعمل القسم على مراقبة المبالغ التي تتجاوز حدود الائتمان المسموح بها، والمتأخرات، ومراجعة المتأخرات والإستثناءات مقارنة مع السياسات ورفع تقرير بذلك إلى اللجنة المعنية. ويتم سنوياً مراجعة جميع العلاقات والاستثمارات ويتم مراجعة الحسابات المتعثرة بصورة دورية.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع، (لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للملزم/ المصدر)، والتي قد تؤثر على دخل البنك أو على قيمة استثماراته في الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن الحدود المقبولة، مع تحقيق عائد مجزي على هذه المخاطر.

كما في تاريخه، لا يحتفظ البنك بسجلات متاجرة كبيرة ولذلك فإن تأثير تقلبات السوق على إيرادات البنك تكاد لا تذكر.

زاد الطلب وتبي تفتح فرع؟
مشروعك ناجح وتبي تتوسع؟
مؤسستك صغيرة أو متوسطة؟

KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK | المصرف
الخليجي
التجاري



بنمولك

تويلا تبتدا من 10,000 إلى 500,000 دينار بحريني
4% معدل النسبة السنوية
مع فترة سماح تصل إلى 6 شهور
مدة التمويل تبدأ من ستة واحدة حتى 5 سنوات

www.khcbonline.com
17 54 00 54

بالتعاون مع
تمكين Tamkeen

بالشراكة مع تمكين

كل ما تتمناه في تمويل واحد
متوافق مع الشريعة الإسلامية



الموافقة في 24 ساعة

التمويل الشخصي من المصرف الخليجي التجاري
يخدم كل النشطة الشخصية بدءاً من تمويل شراء سيارة أو تمويل شراء عقار، في التمتع بمنتجاتنا المبتدئة،
تمويل لغاية 200,000 دينار
• معدل ربح تنافسي
• الحد الأدنى للثابت 300 دينار
• التمويل متوفر للموظفين و المتقاعدين و رجال الأعمال

17540054
www.khcbonline.com

المصرف الخليجي التجاري بنك البحرين الاسلامي

صيفك غير مع تمويلنا الشخصي



واحصل على اميال سفر تصل لغاية 200,000
احصل علي بطاقة ائتمانية

بخدم لك المصرف الخليجي التجاري بالتمويل الشخصي المبتدئة، في التمتع بمنتجاتنا المبتدئة،
• معدل ربح تنافسي
• التمويل متوفر للموظفين و المتقاعدين و رجال الأعمال

متوافق مع الشريعة الإسلامية

17540054
www.khcbonline.com

المصرف الخليجي التجاري بنك البحرين الاسلامي

الوافر

إستثمر أكثر
إربح أكثر



إستثمر و إربح جوائز تصل قيمتها إلى أكثر من
مليون دولار أمريكي مع حساب الوافر

قدم طلبك اليوم

17540054
www.khcbonline.com

المصرف الخليجي التجاري بنك البحرين الاسلامي

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن عدم كفاية أو فشل الأنظمة، أو العمليات، أو أخطاء بشرية، أو ما يتصل منها بأحداث خارجية. توجد هذه المخاطر في جميع المؤسسات وتغطي مجموعة واسعة من القضايا. قد يؤدي الفشل في إدارة مخاطر العمليات إلى خسائر مالية أو خسارة السمعة وما يلحقها من تبعات قانونية، ورقابية والتزام.

يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال المراقبة المستمرة للبيئة التي يعمل بها، ويشمل ذلك الحفاظ على سياسات وإجراءات واضحة المعالم، والرصد المستمر لمحفزات مخاطر تم تحديدها مسبقاً وإطلاع الإدارة التنفيذية مباشرة على أية حالات لها علاقة بالمخاطر التشغيلية. يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية بصورة يومية وبدقة تامة. وكجزءاً من إجراءات تقييم المخاطر التشغيلية، يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة ومراقبة المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات.

يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد، ومتابعة، وإدارة كافة المخاطر التشغيلية التي قد تنشأ في البنك من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية. وقد تمت الموافقة على إطار عمل المخاطر التشغيلية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بتقييم المخاطر التشغيلية في جميع إدارات البنك ورفع التوصيات المناسبة للتعامل معها بالشكل المطلوب. ويقوم القسم كذلك بتوعية الموظفين عن أهم المخاطر التشغيلية. ويتم رفع التقارير اللازمة للجنة التنفيذية لإدارة المخاطر وللمجلس الإدارة.

إن إدارة المخاطر هي من مسؤولية جميع رؤساء الإدارات المختلفة بالبنك وتقع مسؤولية الإشراف على إدارة هذه المخاطر على وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وذلك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية. ويقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك ومقدرته على مواجهة المخاطر التشغيلية والحد منها.

مخاطر استمرارية الأعمال في البنك

هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تضمن للبنك استمرار عمله

في حالة وقوع حادث أو خلل ما، والتأكد من أن أنظمة البنك قادرة على العمل في حالة حدوث أية كوارث غير متوقعة وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك خطة واضحة ومدروسة تخضع للمراجعة الدورية بما يضمن التعامل مع مختلف حالات الطوارئ.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الاموال لدى البنك للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. وقد تم وضع سياسة لإدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس الإدارة. ويتولى قسم الخزينة مسؤولية إدارة السيولة في البنك بصورة يومية، تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تضع سياسة مخاطر السيولة كلاً من حدود السيولة، والأهداف، والنسب التي تسهم وبقوة في إدارة السيولة. يتم عرض أي مخالفات على اللجنة والتي يرأسها الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك. كما تقوم هذه اللجنة بتوفير الخطوط الاسترشادية فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب الحفاظ عليها واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها.

يتمثل منهج البنك في إدارة السيولة في التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة الملائمة، ومزيج كاف من المنتجات، ومواعيد استحقاق مناسبة بحيث يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته في الأحوال الطبيعية والصعبة، بدون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة البنك. يعتمد البنك بشكل أساسي على ودائع العملاء وعلى ودائع لدى ومن مؤسسات مالية كمصدر رئيسي للسيولة. هناك خطط للطوارئ يطبقها البنك لتحمل أي أزمة محددة أو عرضية وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة هذه الخطة دورياً.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ لغير أغراض المتاجرة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الأرباح في السوق. وتهدف سياسة البنك فيما يتعلق بمخاطر معدلات الأرباح إلى

تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. ويتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعة مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح مقارنة بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للبنك والمطلوبات مقارنة بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في البنك بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على صافي المراكز المالية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. ويتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة بصافي حدود المخاطر من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للبنك والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية. لا يشارك البنك في أي عمليات لتداول العملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها.

المخاطر القانونية والرقابية

تشتمل المخاطر القانونية على مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و / أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المستندات غير السليمة. كما تشتمل هذه المخاطر على القضايا التي يرفعها العملاء ضد البنك في ما يتعلق ببعض العمليات. لدى البنك قسم متكامل لإدارة الشؤون القانونية حيث يقوم بتقديم الدعم اللازم لجميع الأقسام الأخرى بالبنك. قام البنك أيضاً بتعيين مستشار قانوني خارجي لتقديم الدعم اللازم والنظر في القضايا. فيما تكون المخاطر الرقابية من مخاطر عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية. لدى البنك قسم لرقابة الالتزام بالقوانين يتولى مسؤولية التنسيق فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بالجهات الرقابية كمصرف البحرين المركزي، كما أنه مسؤول عن الالتزام بمبادرات البنك الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال.

تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً، ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على كفاية رأس مال البنك أو سيولته. وتقوم الإدارة التنفيذية من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على سمعة البنك، كما تقوم الإدارة التنفيذية بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. يقوم البنك كذلك بتخصيص رأس مال مقابل هذه المخاطر وذلك ضمن عملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال.

سياسات الإفصاح

يتبع البنك في سياساته للإفصاح الالتزام بالخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد البنك سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءاً من هذا التقرير السنوي.

اختبار الضغوطات

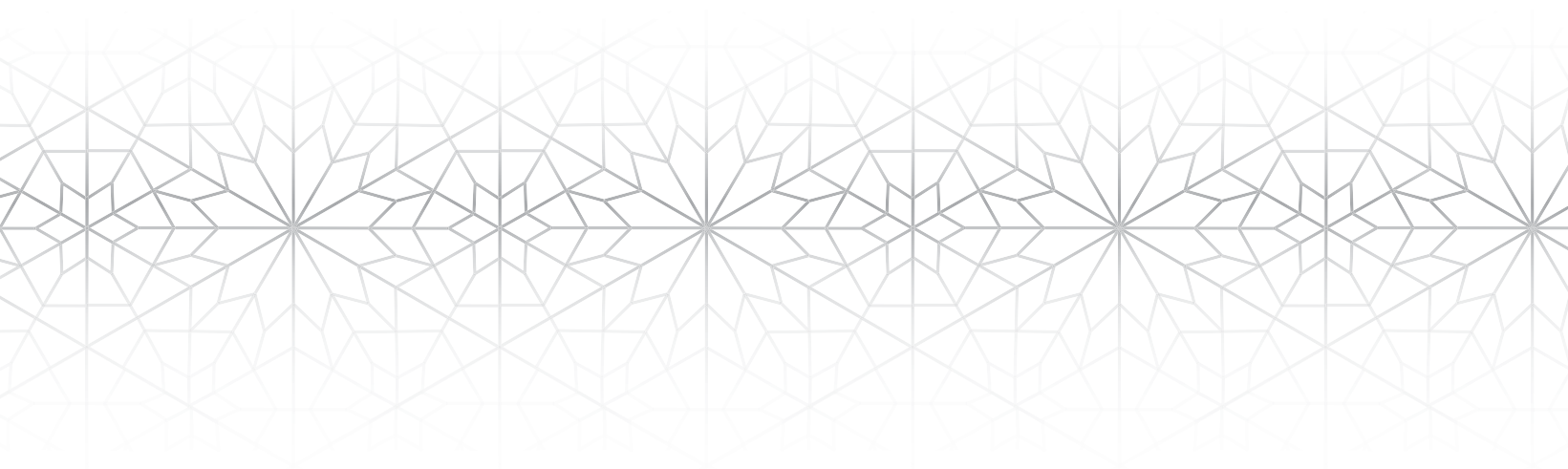
يتم احتساب كفاية رأس المال القانونية والداخلية بناءً على معلومات سابقة. وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتيادياً. ومن الضروري أن يقوم البنك بقياس حساسية رأسماله مقارنة بتغيرات مؤثرة في عوامل المخاطر الداخلية والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام البنك بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. وتعتبر الخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله، ونحو ذلك. وتعتبر الخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطر هذه وبمستويات متعددة وأكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنة بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوأ واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة. ويقوم قسم إدارة المخاطر للبنك بعمل اختبارات الضغوطات مرتين خلال العام ويتم الإفصاح عن النتائج لمجلس الإدارة مع خطط المعالجة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر التي قد تنشأ من ممارسة البنك لأعمال قد تؤثر بصورة سلبية على نظرة المساهمين إليه وثقتهم فيه، مما قد يؤدي إلى تراجع في قاعدة المستثمرين لدى البنك. ويمكن أن يفضي

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للبنك وفقاً للخطوط الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وبناءً على ذلك، يحتفظ البنك بحد معين من إجمالي نسبة رأس المال مقارنة بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. كما يلزم مصرف البحرين المركزي البنك بمراقبة كفاية رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر ذات العلاقة. يعتمد مجلس إدارة البنك طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف إلى ربط كفاية رأس المال بالمخاطر التي لا تشملها الآليات الرقابية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين ومواصلة تطوير الأعمال في المستقبل. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات المستوى الثاني من اتفاق بازل ٢ وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك وربط مستوى رأس المال الداخلي للبنك بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبنى البنك منهجية منظمة لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوطاً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للبنك حسبما تمليه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال المصرف الخليجي التجاري ش م ب
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى وآله وأصحابه أجمعين.

ويعد...

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري وكذلك من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية الأعمال الاستثمارية والتمويلية بالمصرف وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية بالتدقيق الشرعي على جميع الأعمال التي تخص الجانب الشرعي بالمصرف لكل ثلاثة أشهر بحيث يصبح التدقيق ربع سنوي، وقد أصدرت تقريرها النهائي المفصل ورفغته للهيئة الشرعية واطلعت على الملاحظات، وأكدت على حرص المسؤولين في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأصدرت قرارها بهذا التقرير وأثنت على الأعمال التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في مراقبة ومراجعة مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها المصرف، وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتحدد في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل المصرف في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ م ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حسابات البر والخير، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم.

وبناءً عليه؛ فإن الهيئة ترى أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ / نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو

الشيخ الدكتور/ فريد محمد هادي
عضو تنفيذي

الشيخ الدكتور/ فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (”المصرف“) والشركات التابعة له (”المجموعة“) والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقدير الهامة التي تجربها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢)، نفيد بأن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها، وإن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة وأنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي، وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كريس م.ب

المنامة - مملكة البحرين

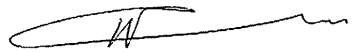
٣٠ يناير ٢٠١٤

بيان المركز المالي الموحد

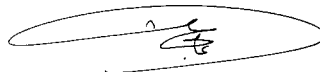
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	إيضاح
الموجودات		
٢٣,٨٥٦	٢٨,٨٤٨	٣
٥٧,٥٢٥	٨٢,٧٤٥	٤
٢٤٥,٧٤٥	٢٥٣,٦٢٥	٥
١٠٠,٨٦٠	٩٠,٣٩٧	٦
٢٠,٩٣٨	٢٢,٠٦١	٧
٣,٠٣٥	٣,٥٦٩	٧
٢,٨٨٧	٢,٦٨١	٨
٦,٥٨٣	٦,٥٨٣	٩
٢,٨٠٦	٢٣,٢٤٢	١٠
٨,٩٢٤	٨,٣٨١	١١
٤٧٣,١٥٩	٥٤٢,٢٤٢	
إجمالي الموجودات		
المطلوبات		
٦٧,٧٣٢	٤٢,٩٤٠	
٥٣,٤١٦	٨٠,٩١٢	١٢
١١,٣٩٥	١٨,٩٢٣	
٤,٧٣٩	٧,٤٠٧	١٣
١٣٧,٢٨٢	١٥٠,١٨٢	
إجمالي المطلوبات		
٢١٦,٤٢٩	٢٩٢,٠٤٩	١٤
حقوق الملكية		
١١٥,٤١٦	١١٥,٤١٦	١٥
١,٥٣٥	١,٥٣٥	
٦,٤٢٥	٦,٤٢٥	
(٦,٠٦٠)	(٦,٠٦٠)	
(٢٩١)	(٢٩١)	
٢,٤٢٣	(١٧,٠١٤)	
١١٩,٤٤٨	١٠٠,٠١١	
٤٧٣,١٥٩	٥٤٢,٢٤٢	
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المنشورة على الصفحات من ٢٢ إلى ٦٨ من قبل مجلس الإدارة في ٣٠ يناير ٢٠١٤، ووقعها بالنيابة عن المجلس:



خليل إسماعيل المير
الرئيس التنفيذي



عبد الرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. فؤاد عبد الله العمر
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
١١١	١,٠٨٨		رسوم إدارة ورسوم أخرى
٢٤٤	٤٣٠		إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
١٨,١٦٨	١٨,٣١٨		إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٩٨٦	(٦٢٤)	١٦	(خسارة) / إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(١١٣)	(١١٥)	٨	حصة المصرف من خسائر الشركات الزميلة
٤٢١	٥٩٩		إيرادات أخرى
١٩,٨١٧	١٩,٦٩٦		إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(٩,٩٢٣)	(١٣,٣١٥)	١٤	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمضارب
٣,٦٢٦	٤,٥٩٦	١٤	حصة البنك كمضارب
(٦,٢٩٧)	(٨,٧١٩)		العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(٢,٨٢٣)	(٣,٩٦٨)		مصرفوات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٠,٦٩٧	٧,٠٠٩		إجمالي صافي الإيرادات
٤,٥٨٠	٥,٦٩٢	١٧	تكلفة الموظفين
١,١٥٣	١,١٦٩	١١	مصرفوات إستهلاك
٣,٣١٠	٤,١١٢	١٩	مصرفوات أخرى
٩,٠٤٣	١٠,٩٧٣		إجمالي المصروفات
١,٦٥٤	(٣,٩٦٤)		(خسارة) / ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٩٠٣)	(١٥,٢٤٥)	١٨	مخصصات الإنخفاض في قيمة الموجودات
٧٥١	(١٩,٢٠٩)		(خسارة) / ربح السنة
			العائد لكل سهم
٠,٦٧	(١٧,١١)	٢٤	العائد الأساسي لكل سهم (فلس)
٠,٦٧	(١٧,١١)	٢٤	العائد المخفض لكل سهم (فلس)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

الإجمالي	خسائر (متراكمة)/ أرباح مستبقة	أسهم خطة حواجز الموظفين غير مستحقة	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	٢٠١٣
١١٩,٤٤٨	٢,٤٢٣	(٢٩١)	(٦,٠٦٠)	٦,٤٢٥	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣
(١٩,٢٠٩)	(١٩,٢٠٩)	-	-	-	-	-	خسارة السنة
(١٩,٢٠٩)	(١٩,٢٠٩)	-	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
(٢٢٨)	(٢٢٨)	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة لسنة ٢٠١٢
١٠٠,٠١١	(١٧,٠١٤)	(٢٩١)	(٦,٠٦٠)	٦,٤٢٥	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

الإجمالي	أرباح مستبقة	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	إحتياطي أسهم منحة الموظفين غير مستحقة	أسهم خطة حواجز الموظفين غير مستحقة	إحتياطي قانوني خزينة	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	٢٠١٢	
١١٨,٩٢٣	١,٩٦١	٥٤	١٢٠	(٤٢٠)	(٦,٠٤٣)	٦,٣٥٠	١,٤٨٥	١١٥,٤١٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢
٤١	-	٤١	-	-	-	-	-	-	تغيرات في القيمة العادلة
(٩٥)	-	(٩٥)	-	-	-	-	-	-	المحول من بيع إستثمارات
٧٥١	٧٥١	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
٦٩٧	٧٥١	(٥٤)	-	-	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	(٧٥)	-	-	-	-	٧٥	-	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(١٧)	-	-	-	-	(١٧)	-	-	-	أسهم خزينة مشتراة
١٢٩	-	-	(٥٠)	١٢٩	-	-	٥٠	-	تسوية إستحقاق وإصدار أسهم
(٧٠)	-	-	(٧٠)	-	-	-	-	-	تكاليف إستحقاق للسنة (إيضاح ٢٠)
(٢١٤)	(٢١٤)	-	-	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة لسنة ٢٠١١
١١٩,٤٤٨	٢,٤٢٣	-	-	(٢٩١)	(٦,٠٦٠)	٦,٤٢٥	١,٥٣٥	١١٥,٤١٦	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
			أنشطة التشغيل
(٢٥,٨٨٨)	(٤,٩٨٧)		مدفوعات لموجودات التمويلات، صافي
(١٠,٤٢١)	(١١,٧٧٥)		مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي
١١١	٨٥٠		رسوم إدارة مستلمة
٢٤٤	٤٣٠		إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل
(٦,٠٥٥)	(٧,٠١٧)		أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الإستثمار
٢١,٠٦٢	٧٥,٦٢٠		صافي مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار
(٩,٢٩٢)	(١٠,٢٣٥)		مبالغ مدفوعة للمصروفات
٤٢١	٦٥١		مبالغ مستلمة أخرى
(٦٧٢)	(٣٥٥)		مبالغ مصروفة في أعمال الخير
(٢٤,٠٤٢)	٧,٥٢٨		صافي مبالغ مستلمة / (مسحوبة) من حسابات جارية للعملاء
٢٢,٢٩٧	(٢٤,٧٩٢)		ودائع من مؤسسات مالية، صافي
٦,٧٦٩	٢٧,٤٩٦		ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(١,١٣٠)	(٤,٧٩٠)		صافي مدفوعات للحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
(٢٦,٥٩٦)	٤٨,٥٢٤		صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			أنشطة الإستثمار
(١١,٧١٠)	(٢٥,٣٠٥)		شراء إستثمارات في أوراق مالية، صافي
٢٢,٠٣١	١٥,٥٧٢		مبالغ مستلمة من بيع / تسوية إستثمارات في أوراق مالية
-	٩١		توزيعات من إستثمارات في شركات زميلة
٦٠٨	٩٣٠		توزيعات أسهم / أرباح مستلمة من إستثمارات في أوراق مالية
(٦٧١)	(٤٢٢)		شراء معدات ومدفوعات رأسمالية مقدمة
١٠,٢٥٨	(٩,١٣٤)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من أنشطة الإستثمار
			أنشطة التمويل
(١٧)	-		شراء أسهم خزينة، صافي
(٢,٨٢٣)	(٣,٩٦٨)		مصروفات تمويل مدفوعة
(٢,٨٤٠)	(٣,٩٦٨)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(١٩,١٧٨)	٣٥,٤٢٢		صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
٩٠,٢٦٤	٧١,٠٨٦		النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
٧١,٠٨٦	١٠٦,٥٠٨		النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
			يشتمل النقد وما في حكمه على:
١٣,٥٦١	٢٣,٧٦٣	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)
٥٧,٥٢٥	٨٢,٧٤٥	٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٧١,٠٨٦	١٠٦,٥٠٨		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣			الحركة خلال السنة					الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٣			٢٠١٣	
عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بالآلاف الدنانير البحرينية)	مصرفات إدارية (بالآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بالآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسارة) (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات/ (سحوبات) (بالآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بالآلاف الدنانير البحرينية)	
١٧,٠٥	٥٢٠,١٢	٨,٨٦٨	-	-	-	-	٣٨١	-	١٧,٠٥	٤٩٧,٨١	٨,٤٨٧	صندوق الحارث الفرنسي العقاري
٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	-	-	-	-	-	-	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)
٤٨,٠٨٢	٠,١١	٥,٢٦٤	(١٣٦)	-	-	٢٥٤	(٢٨٦)	-	٤٨,٠٨٢	٠,١٢	٥,٥٢٢	جنابن القابضة المحدودة (ريا ٤)
٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)
٢,٩٤٨	٠,٣٤	١,٠٠١	-	-	-	-	(١١٠)	(١٨١)	٢,٩٤٨	٠,٣٨	١,٢٩٢	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
		٣١,٥٥٦	(١٣٦)	-	-	٢٥٤	(١١٥)	(١٨١)			٣١,٧٣٤	

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			الحركة خلال السنة					الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢			٢٠١٢	
عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بالآلاف الدنانير البحرينية)	مصرفات إدارية (بالآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بالآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل/ (الخسارة) (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بالآلاف الدنانير البحرينية)	إستثمارات/ (سحوبات) (بالآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	الإجمالي (بالآلاف الدنانير البحرينية)	
١٧,٠٥	٤٩٧,٨١	٨,٤٨٧	-	-	-	-	١٧٦	-	١٧,٠٥	٤٨٧,٤٥	٨,٣١١	صندوق الحارث الفرنسي العقاري
٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	-	-	-	-	-	-	٨,٣٢٣	١,٠٠	٨,٣٢٣	سفانا للإستثمار ذ.م.م. (ريا ١)
٤٨,٠٨٢	٠,١٢	٥,٥٢٢	(٦٠٢)	-	-	(١,٢٣٢)	(١,٥١٩)	(٤٨٤)	٤٨,٠٨٢	٠,١٨	٩,٣٧٠	جنابن القابضة المحدودة (ريا ٤)
٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٠	١,٠٠	٨,١٠٠	شادن للإستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)
٢,٩٤٨	٠,٣٨	١,٢٩٢	-	-	-	-	-	-	٢,٩٤٨	٠,٣٨	١,٢٩٢	شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
		٣١,٧٣٤	(٦٠٢)	-	-	(١,٢٣٢)	(١,٢٤٣)	(٤٨٤)			٣٥,٣٩٦	

^١ يتضمن الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية كما في نهاية السنة.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٢	٢٠١٣	
		مصادر أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
		الرصيد كما في ١ يناير
١,٣٦٢	٩١٠	تبرعات المصرف
٢١٤	٢٢٨	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٦	٥٢	
١,٥٨٢	١,١٩٠	مجموع المصادر
		إستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
		تبرعات لمؤسسات خيرية
٦٧٢	٣٥٥	
٦٧٢	٣٥٥	مجموع الإستخدامات
٩١٠	٨٣٥	الرصيد غير الموزع لأموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة كما في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٣)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٥ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١ النشأة والنشاط الرئيسي

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (البنك)، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٢٣. يعمل البنك بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي وإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان التزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية وإستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات إستثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بأسهم لصالح برنامج حوافز الموظفين (إيضاح ٢٠)
بناء للإستثمار ١	جزر الكايمن	١٠٠%	الإحتفاظ بإستثمارات لصالح البنك
هاربر ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح البنك
هاربر ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح البنك

٢ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بانتظام من قبل المجموعة ومتسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، بإستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

معايير جديدة جديدة سارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٣

معيير المحاسبة المالية رقم ٢٦ - (إستثمارات عقارية)

قام البنك بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٢٦ (إستثمارات عقارية) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال عام ٢٠١٢، والذي تم تعديله إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣. يحل هذا المعيار الجديد محل معيار المحاسبة المالية رقم ١٧ الذي كان يطبق للإستثمارات العقارية. أهم متطلبات هذا المعيار والمتعلقة بالإستثمار في عقار لغرض الإستخدام، هو أن يقوم البنك بإختيار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة وذلك وفقاً لسياسته المحاسبية. في حالة إختيار البنك لنموذج القيمة العادلة، يتوجب عليه إحتساب التغييرات في القيمة العادلة مباشرة في حقوق الملكية ضمن بند «إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات العقارية». لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار الجديد أي تأثيرات جوهرية على المجموعة.

معايير جديدة تم إصدارها ولكن غير سارية المفعول

لا توجد معايير محاسبية أو تفسيرات صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيتم تعميلها إعتباراً من أو بعد ١ يناير ٢٠١٤ يُتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المجموعة.

أ. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب. أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات البنك. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الإستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب. أساس الإعداد (يتبع)

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدراً كبيراً من الإجتهد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢١.

ج. أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار. تُعتبر المجموعة مُسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة ويتم توحيد بياناتها المالية بناءً على تقييم جوهر علاقة الشركة بالمجموعة والمخاطر والمنافع المتوقع تحويلها إلى المجموعة. يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس ولا يتم إعادة هذا التقييم عندما لا تكون هناك أي تغيرات في هيكل الشركة ذات الأغراض الخاصة أو شروط تأسيسها، أو في حالة عدم وجود أي معاملات إضافية بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة. عند اتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإفراض مبالغ تتوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الإستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لا يتم إضافة البيانات المالية لهذه الشركات ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمتلك المجموعة فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٢٠٪ من حقوق التصويت وتمارس سلطة مؤثرة ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

يتم احتساب قيمة الإستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للإستثمار بالنزوحات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المُستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم احتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد إستثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

د. معاملات بالعملة الأجنبية

يتم احتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة (عملة التعامل). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم احتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبيع الإستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د. معاملات بالعملة الأجنبية (يتبع)

إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

هـ. إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية). يُستثنى من الإستثمارات في أوراق مالية كلاً من إستثمارات في شركات تابعة وإستثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم ٢ (ج)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة إستثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لا تتوفر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية: (١) تظهر بالتكلفة المطفأة أو (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون وتظهر فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس موجودات هذه الإستثمارات أو مطلوباتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات في صكوك (مُسَعَّرَة) متوسطة وطويلة الأجل.

الإستثمارات في حقوق الملكية:

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: (١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشائها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل «كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة». قامت المجموعة حالياً بتصنيف صكوك ملكية مُدرجة طويلة الأجل وإستثمارات في أسهم خاصة تحت هذه الفئة.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات تتم إدارتها وتقييم أداؤها داخلياً على أساس القيمة العادلة. تشتمل هذه الفئة على إستثمار في أسهم خاصة وشركات مفضلة معينة.

عند بداية الإستثمار، يقوم البنك بصورة نهائية غير قابلة للتراجع بإختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لا تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مُسَعَّرَة وغير مُسَعَّرَة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الإستثمار عندما تعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتهما ضمن الإحتساب المبدئي.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ. إستثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٣) القياس (يتبع)

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لا يمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصورة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإشتقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للإستثمارات المسعرة بإستخدام أسعار العرض في سوق نشطة لتلك الإستثمارات.

تستخدم المجموعة لبعض الإستثمارات المعينة الغير، نماذج ملكية لقياس القيمة العادلة تكون عادة مستمدة من نماذج قياس معتمدة. قد لا يمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على توقعات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، ومخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لبيان قيمة الإستثمارات بصورة عادلة.

و. موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

ز. ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى البنك على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

ح. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

ط. موجودات مشتركة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتركة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تحمل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي. إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كإستثمارات عقارية. يتم تقييم الإستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الإستثمار العقاري. تمتلك المجموعة قطعة أرض مصنفة كإستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها.

ك. عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها ومباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي المقدّر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الافتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ل. إنخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية (بما في ذلك أسهم حقوق الملكية) يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلية التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المصدر في المجموعة، أو الأوضاع الإقتصادية المتنازلة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للإستثمارات في أسهم حقوق الملكية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على إستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون، وموجودات التمويل والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم إحساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الإعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرياً وبصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرياً بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الإستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الإستثمار تم إحسابها سابقاً في بيان الدخل من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الإستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للإستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفر قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

الموجودات غير المالية الأخرى

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م. حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ن. حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها البنك في حسابات إستثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار البنك بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يحتسب البنك رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار) وبعد طرح حصة البنك كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة البنك ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الإستثمار. يتحمل البنك المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار.

تظهر حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصه البنك من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الإستثمارات. إحتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي يخصه البنك من إيرادات أصحاب حسابات الإستثمار، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الإستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

ت. حسابات الإستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم البنك بصفته مدير إستثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم إستثمار أموال حسابات الإستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات للبنك في البيانات المالية الموحدة.

ث. الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم احتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم احتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ذ. أسهم الخزينة

يتم احتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا تقوم المجموعة بإحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ر. الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

س. احتساب الإيراد

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم احتساب إيرادات عقود المراجحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم احتساب أرباح وخسائر البنك المتعلقة بمعاملات عقود المشاركة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيته (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

يحتسب إيرادات الإستصناع وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب إيرادات الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب إيرادات من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم احتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢ السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش. الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم البنك بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها البنك في أعمال الخير.

ص. الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) «الزكاة»، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم البنك بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها ويقوم بإشعارهم عن طريق إصدار تقرير خاص بهذا الشأن بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الإستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية أصحاب هذه الحسابات.

ض. منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة»، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقَّت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقد عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس «نظام منافع محددة»، ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى البنك كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم البنك والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في البنك. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات البنك كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقَّت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج حوافز للموظفين على أساس منح أسهم البنك (البرنامج) حيث يتم منح الموظفين أسهم ملكية في البنك مكافأة لهم على إنجازاتهم بناءً على شروط أداء غير سوقية وشروط خدمات إضافية (شروط الإكتساب).

يتم إحتساب القيمة العادلة لهذه الأدوات التي تم منحها للموظفين بتاريخ المنح كمصروفات، تقابلها زيادة في حقوق الملكية (إحتياطي أسهم منحة)، على فترة إستحقاق الموظفين لهذه الأدوات من غير قيد أو شرط. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس العدد الفعلي للأسهم الممنوحة والتي من المتوقع أن يتحقق فيها شرط الخدمة وشروط الإكتساب التي ليس لها علاقة بأداء السوق لكي يكون هذا المبلغ الذي تم إحتسابه كمصروف مبنياً على أساس عدد الأسهم الممنوحة والتي تحقق فيها شرط الخدمة وشروط الأداء غير السوقية بتاريخ الإكتساب.

لقد تم تحويل جميع الأسهم الممنوحة إلى شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (مقفلة)، وهي شركة ذات أغراض خاصة تم إنشاؤها لإدارة البرنامج حتى تاريخ الإكتساب، ويتم معاملة الأسهم غير المكتسبة والتي تم إستردادها، إن وجدت، كمعاملة أسهم الخزينة وتظهر تحت بند «أسهم خطة حوافز الموظفين غير مستحقة» في بيان حقوق الملكية. في تاريخ الإكتساب، تتم عملية التحويل بين بنود حقوق الملكية لتعكس إصدار الأسهم للموظفين.

ظ. أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ع. الإحتساب في تاريخ التداول

يتم إحتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

غ. التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتفويض وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ف. المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكومية على البنك يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

٣ نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٢,٥٨٦	٢,٩٦٢	نقد
٧,٢٩٤	١٢,٧٥١	أرصدة لدى البنوك
		حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
٣,٦٨١	٨,٠٥٠	- حساب جاري
١٠,٢٩٥	١٥,٠٨٥	- حساب الإحتياطي
٢٣,٨٥٦	٣٨,٨٤٨	

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤ ودائع لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٥٧,٥٣٤	٨٢,٧٥٥	إجمالي ودائع المراجعات والوكالات
(٩)	(١٠)	يُطرح: أرباح مؤجلة
٥٧,٥٢٥	٨٢,٧٤٥	

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٣ نسبة ٦٦,٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٦٩,٠٪).

٥ موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
١٨٤,٥٢٢	١٩٥,٩٦٥	مراجعة
٥٦,٦٨١	٥٠,٦٤٣	مشاركة
٢٠,٢٥٧	٢٢,٩٥٢	وكالة
٦٧٠	٤٠٠	إستصناع
٢٦٢,١٢٠	٢٦٩,٩٦٠	
(١٣,٦٤٥)	(١٢,٥٢٩)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة
(٢,٧٤٠)	(٣,٧٩٦)	يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية
٢٤٥,٧٤٥	٢٥٣,٦٣٥	

تشتمل عقود المراجعة على أرباح مؤجلة تبلغ ١٣٠, ٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٤٠٢, ٢٨ ألف دينار بحريني).
تشتمل إجمالي موجودات التمويل على تمويلات للمستهلكين مستحقة تبلغ ١٥١, ٢١ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٧٧٢, ١٢ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدينار البحرينية

٥ موجودات التمويلات (يتبع)

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كانت كما يلي:
٢٠١٣

الإجمالي	على مستوى المحفظة	محددة	
١٦,٣٨٥	٢,٧٤٠	١٣,٦٤٥	في ١ يناير ٢٠١٢
٦,٤٥٧	١,٠٥٦	٥,٤٠١	مخصص السنة
(٦,٥١٧)	-	(٦,٥١٧)	تسوية ناتجة عن شطب موجودات
١٦,٣٢٥	٣,٧٩٦	١٢,٥٢٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الإجمالي	على مستوى المحفظة	محددة	
١٨,١١٤	١,٩٦٣	١٦,١٥١	في ١ يناير ٢٠١٢
(١٣٣)	٧٧٧	(٩١٠)	(إستردادات) / إضافات خلال السنة
(١,٥٩٦)	-	(١,٥٩٦)	تسوية ناتجة عن شطب موجودات
١٦,٣٨٥	٢,٧٤٠	١٣,٦٤٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٦ إستثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
١٧,٤٥٢	١٤,٩٥٩	أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية:
٣,٨٥٨	٤,٧٦٥	تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - أسهم غير مُسَعَّرة (بالقيمة العادلة) - صكوك ملكية مُدرجة (بالقيمة العادلة)
٧١,٠٤١	٤٦,٢٠٦	تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية - أسهم ملكية غير مُسَعَّرة (بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)
٩٢,٣٥١	٦٦,٠٣٠	
٧,٤٩٣	٢٣,٣٥١	أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون:
١,٠١٦	١,٠١٦	صكوك: - بالتكلفة المطفأة - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (مُسَعَّرة)
٨,٥٠٩	٢٤,٣٦٧	
١٠٠,٨٦٠	٩٠,٣٩٧	

تتألف الأدوات غير المسعرة والتي يتم تصنيفها كإستثمارات في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية من إستثمارات في شركات مقفلة تدار بواسطة مدراء إستثمار خارجيين أو من إستثمارات في مشاريع تقوم المجموعة بالترويج لها. يتم إحتساب هذه الإستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك في حالة عدم الحصول على أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الإستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٦٦٠,٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٩٧٥ ألف دينار بحريني) على الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. بينما بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على الإستثمارات التي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٦٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٢٠١٢: إستردادات بقيمة ٤٥ ألف دينار بحريني).

يتم إحتساب الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون بصافي قيمتها وذلك بعد طرح مخصصات الإنخفاض الجماعية والبالغة لاشيء (٢٠١٢: ٤ آلاف دينار بحريني) ومخصصات الإنخفاض المحددة والبالغة ٢٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٣٤ ألف دينار بحريني).

٧ موجودات مشتراة لغرض التأجير

٢٠١٢	٢٠١٣	
		التكلفة
		في ١ يناير
١٥,٣١٦	٢٦,٢٩١	
١٣,١٩٩	١٧,٨٢٤	إضافات خلال السنة
(٢,٢٢٤)	(٤,١٨٦)	سداد / تسويات خلال السنة
٢٦,٢٩١	٣٩,٩٢٩	في ٣١ ديسمبر
		الإستهلاك المتراكم
		في ١ يناير
٣,٦٠٤	٥,٣٥٣	
٣,٩٧٣	٦,٧٠١	إستهلاك السنة
(٢,٢٢٤)	(٤,١٨٦)	سداد خلال السنة
٥,٣٥٣	٧,٨٦٨	في ٣١ ديسمبر
٢٠,٩٢٨	٣٢,٠٦١	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ٣,٥٦٩ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٣,٠٣٥ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة صافية من مخصصات جماعية تبلغ ٣٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٢٤٢ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحسوبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ١١٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١٠٦ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٣١,٨٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ١٨,٤٦٩ ألف دينار بحريني).

٨ إستثمارات في شركات زميلة

٢٠١٢	٢٠١٣	
		في ١ يناير
٣,٠٠٠	٢,٨٨٧	
-	(٩١)	تسوية خلال السنة
(١١٣)	(١١٥)	حصة البنك من خسائر السنة
٢,٨٨٧	٢,٦٨١	في ٣١ ديسمبر

تشتمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة التملك	طبيعة العمل
شركة المشاريع العقارية كايبتال ش.م.ب (م)	البحرين	٣٠,٠%	إمتلاك وتطوير عقارات
أملاك ٢ (شركة ذات أغراض خاصة)	جزر الكايمن	٢٣,١%	شراء وبيع عقارات في مملكة البحرين

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الشركات الزميلة تم إستخراجها بناءً على طريقة حقوق الملكية ولم يتم تعديلها بحيث تعكس نسبة ملكية المجموعة في هذه الشركات (تم إستخراج هذه المعلومات من أحدث حسابات إدارية غير مدققة):

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٢,٧٣١	١١,٧٤٨	إجمالي الموجودات
٢,٣٤٥	١,٨٢٢	إجمالي المطلوبات
٢,٩٧٨	١,٧٣٠	إجمالي الإيرادات
(٢٠٩)	٩١	إجمالي صافي الخسائر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدينار البحرينية

٩ إستثمارات عقارية

يملك البنك قطعتي أرض في مشروع مرفأ البحرين المالي وذلك مقابل بيع استثماري في سنة ٢٠١٠. تنوي المجموعة إستغلال إحدى هاتين القطعتين لأغراض خاصة تتعلق بالمجموعة ولذلك تم تصنيفها تحت بند «عقارات ومعدات» (الإيضاح رقم ١١). تم الاحتفاظ بالقطعة الثانية لغرض الإستفادة من الزيادة في سعرها ولذلك تم تصنيفها ضمن «إستثمارات عقارية».

١٠ موجودات أخرى

٢٠١٢	٢٠١٣	
-	١١,٣٢٦	مستحقات من بيع إستثمارات
-	٥,٠٨٦	قرض حسن
٦٤٨	٦٣٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٨١	١٤٧	عوائد مستحقة على صكوك
٢,٠٧٧	٦,١٤٥	ذمم مدينة أخرى
٢,٨٠٦	٢٣,٣٤٢	

يمثل القرض الحسن تحويل تسهيلات مالية ممنوحة لعميل إلى تمويل غير ربحي وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة. يتوقع سداد المبلغ من عوائد بيع بعض إستثمارات العميل. تم خلال السنة إحتساب مخصصات إنخفاض في القيمة بلغت ٨٤٨ ألف دينار بحريني خلال السنة (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: لاشيء) على مستحقات القرض الحسن. تشتمل الذمم المدينة الأخرى على مخصصات إنخفاض في القيمة تبلغ ٧٧٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٧٧٣ ألف دينار بحريني).

١١ عقارات ومعدات

٢٠١٢	٢٠١٣	أعمال قيد الإنشاء	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث وتجهيزات	مباني	أرض (الإيضاح رقم ٩)	التكلفة
١٣,٦٧٨	١٤,٣٤٨	٤٠١	٣٣١	٢,٨٨٥	٤,٠١٧	-	٦,٧١٤	في ١ يناير
٦٧١	٦٢٦	١٦٧	٩	١١٥	١٢٢	٢٠٣	-	إضافات
-	-	(٢٢٠)	-	٤٠	-	٢٨٠	-	رسمة
(١)	-	-	-	-	-	-	-	إستبعادات / تحويلات
١٤,٣٤٨	١٤,٩٧٤	٢٤٨	٣٤٠	٣,٠٤٠	٤,١٤٩	٤٨٣	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر
الإستهلاك المتراكم								
٤,٢٧٢	٥,٤٢٤	-	٢٢٨	٢,٣٩٢	٢,٨٠٤	-	-	في ١ يناير
١,١٥٣	١,١٦٩	-	٤٤	٢٧٩	٨٢٧	١٩	-	إستهلاك السنة
(١)	-	-	-	-	-	-	-	إستبعادات
٥,٤٢٤	٦,٥٩٣	-	٢٧٢	٢,٦٧١	٣,٦٣١	١٩	-	في ٣١ ديسمبر
صافي القيمة الدفترية								
٨,٩٢٤	٨,٣٨١	٢٤٨	٦٨	٣٦٩	٥١٨	٤٦٤	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
	٨,٩٢٤	٤٠١	١٠٣	٤٩٣	١,٢١٣	-	٦,٧١٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١٢ ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٢٥,١٩٦	٣٦,٧١٢	مؤسسات غير مالية
٢٨,٢٢٠	٤٤,٢٠٠	أفراد
٥٣,٤١٦	٨٠,٩١٢	

تمثل هذه المبالغ وداائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة.

١٣ مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٢,٠٣٢	٣,٧٣٤	أرباح مضاربات مستحقة
٣٦٧	١,٠٠٨	ذمم دائنة للموظفين
٩١٠	٨٣٥	أعمال خيرية وزكاة واجبة الدفع (صفحة ٢٧)
١٢٨	١١١	مستحقات عقود إستصناع
١,٣٠٢	١,٧١٩	ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة
٤,٧٣٩	٧,٤٠٧	

١٤ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يخلط البنك الأموال المستلمة من أصحاب حسابات الإستثمار ويقوم بإستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية بتاريخ ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٧,٢٩٤	١٢,٧٥١	أرصدة لدى البنوك
١٠,٢٩٥	١٥,٠٨٥	حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٥٧,٥٢٥	٨٢,٧٤٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٨,٥٠٩	٢٤,٣٦٧	أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون - صكوك
٣,٨٥٨	٤,٧٦٥	أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية - صكوك
١٢٨,٩٤٨	١٥٢,٣٣٦	موجودات التمويل
٢١٦,٤٢٩	٢٩٢,٠٤٩	

فيما يلي بيان بالعائد من الموجودات المستثمرة بصورة مشتركة والتوزيعات لأصحاب حسابات الإستثمار:

٢٠١٢	٢٠١٣	
٩,٩٢٣	١٣,٣١٥	عوائد من موجودات تم إستثمارها بصورة مشتركة
(٣,٦٣٦)	(٤,٥٩٦)	حصة البنك كمضارب
٦,٢٩٧	٨,٧١٩	العائد / توزيعات إلى أصحاب حسابات الإستثمار

تم تقريباً توزيع نسبة ٢,٣٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٢,٢٦٪) على المستثمرين في حين إحتفظ البنك بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب. بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لاشيء (٢٠١٢: لاشيء) ورصيد إحتياطي مخاطر الإستثمار لاشيء (٢٠١٢: لاشيء).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

١٥ رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	المصرح به: ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد
١١٥,٤١٦	١١٥,٤١٦	المصادر والمدفوع: ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤ سهم عادي (٢٠١٢: ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يوجد لدى البنك فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، يحتفظ البنك بأسهم خزينة تبلغ ٢٨,٦٢١,٣٢٢ سهماً (٢٠١٢: ٢٨,٦٢١,٣٢٢).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد المساهمين	عدد الأسهم	الفئة *
١٧,٥٢	٥٥١	٢٠٢,٣٦٨,٩٨٨	أقل من ١٪
١٢,٤٥	٧	١٤٣,٦٩٦,٣٧٠	١٪ إلى أقل من ٥٪ **
٩,٠١	١	١٠٣,٩٥٠,٠٠٠	٥٪ إلى أقل من ١٠٪
١٤,٠١	١	١٦١,٧٠٠,٠٠٠	١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪
٤٧,٠٠	١	٥٤٢,٤٤٥,٧٢٦	٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪
١٠٠,٠٠	٥٦١	١,١٥٤,١٦١,٠٨٤	

* مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.

** تشمل أسهم الخزينة وأسهم خطة حوافز الموظفين غير المستحقة.

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية	
٤٧,٠٠	٥٤٢,٤٤٥,٧٢٦	البحرين	بيت التمويل الخليجي ش.م.ب *
١٤,٠١	١٦١,٧٠٠,٠٠٠	الكويت	شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك مقفلة
٩,٠١	١٠٣,٩٥٠,٠٠٠	الإمارات	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع

١٦ (خسارة) / إيراد من إستثمارات في أوراق مالية

٢٠١٢	٢٠١٣	
		إيراد أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية:
٣٠٢	١,٥٧٤	- أرباح أسهم وإيرادات إستثمارات أخرى
٧١	(٢,٧٢٢)	- (خسائر) / أرباح القيمة العادلة للإستثمارات
٢٧٣	(١,١٤٨)	
		إيراد أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون:
٤٧٨	٥٠٢	- أرباح من صكوك
١٢٠	٢١	- أرباح أخرى من صكوك
١٥	-	- أرباح القيمة العادلة للإستثمارات
٩٨٦	(٦٢٤)	

١٧ تكلفة الموظفين

٢٠١٢	٢٠١٣	
٣,٩٠١	٤,٩٥٢	رواتب ومنافع قصيرة الأجل
٥٥٨	٥٥٧	تأمينات إجتماعية
١٢١	١٨٢	مصروفات الموظفين الأخرى
٤,٥٨٠	٥,٦٩٢	

١٨ مخصصات الإنخفاض في القيمة

٢٠١٢	٢٠١٣	
(١٣٣)	٦,٤٥٧	موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)
١٠٦	١١٨	أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٧)
٩٧٥	٧,٦٦٠	إستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ٦)
(٤٥)	١٦٢	إستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ٦)
-	٨٤٨	موجودات أخرى (إيضاح رقم ١٠)
٩٠٣	١٥,٢٤٥	

١٩ مصروفات أخرى

٢٠١٢	٢٠١٣	
٩٢٤	٩٢٢	تكلفة المكاتب
٦٥٠	٧٢٣	تكاليف إعلانات وتسويق
٣٩٦	٦٨٩	أتعاب مهنية
٤٦٣	٤٥٤	تقنية المعلومات
١١٨	٣٥٢	مصروفات مجلس الإدارة
١٢٨	٢٥٢	مصروفات الإتصالات
١٠٦	١٤٥	مصروفات قنوات التوزيع
٥٢٥	٥٧٥	مصروفات إدارية أخرى
٣,٣١٠	٤,١١٢	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠ برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم البنك

كان للبنك برنامج حوافز للموظفين على أساس منح أسهم حقوق الملكية («البرنامج») حيث تم منح الموظفين المستحقين أسهم ملكية في البنك مكافأة لهم عند تحقيقتهم لشروط أداء غير سوقية محددة.

قام البنك بإنشاء شركة ذات أغراض خاصة، هي شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (مقفلة) (شركة حوافز) للإحتفاظ بأسهم هذا البرنامج حتى موعد إستحقاقها والتحفز عليها. استحوذت الأسهم الممنوحة إلى الموظفين بطريقة تدريجية على فترة ٥ سنوات (شروط الخدمة). الأسهم الممنوحة مؤهلة للحصول على أرباح أسهم عند توزيعها. تم تحويل الأسهم المستحقة بتسليمها فعلياً للموظفين عند إستكمال شروط الإستحقاق.

في حالة ترك الموظف للخدمة قبل إستيفاء شروط الإستحقاق، سوف يستحق هذا الموظف مكافأة نقدية مقابل الأسهم غير المستحقة وذلك وفقاً لشروط البرنامج. ستحتفظ شركة حوافز بهذه الأسهم التي تم التحفظ عليها مع إمكانية عرضها على موظفين آخرين وفقاً لشروط البرنامج.

الحد الأقصى لعدد الأسهم التي تم إصدارها بموجب البرنامج هو ٤, ٢٠ مليون سهم عادي بسعر تنفيذ يبلغ ١٢٠, ٠ دينار للسهم الواحد، حيث سيتم إصدارها خلال فترة الإستحقاق وفقاً لشروط البرنامج. حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وهي السنة الأخيرة للإستحقاق بموجب البرنامج، تم منح ٤, ٢٠ مليون سهماً للموظفين المستحقين بصفة تراكمية منها ٩٧, ٢٧ مليون سهماً تم إستحقاقها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٤٢, ٢ مليون سهماً تم التحفظ عليها بسبب عدم إستيفاء شرط الخدمة. لم يتم منح أسهم جديدة منذ سنة ٢٠٠٩. بلغ صافي مصروفات الإستحقاق المُستردة خلال السنة، بعد عكس المبالغ الناتجة عن التحفظ على أسهم بسبب عدم إستيفائها لشروط الخدمة ٧٠ ألف دينار بحريني.

٢١ التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم البنك بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح ٢ (ه)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم البنك بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليُمكن المستثمرين من المشاركة في إستثماراته. يقوم البنك بتوفير خدمات إدارية، إدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم البنك بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الإستثمارات.

لايقوم البنك بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان البنك يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض البنك لمخاطر ومناخ هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإخفاض في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية

تقرر المجموعة بتعرض الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة لإخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي على وجود الإخفاض وأن هذا الإخفاض يعتبر جوهرياً أو عندما يكون هناك إخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إخفاض جوهري أو إخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تُعتبر المجموعة أن الإخفاض يكون جوهرياً عندما تتخفف قيمته العادلة بنسبة تفوق ٢٠٪ من تكلفته، كما تُعتبر المجموعة أن أي إخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٦ أشهر إخفاضاً لفترة طويلة. عندما لا تتوفر قيمة عادلة للإستثمارات ويتم إحتسابها بسعر التكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترجاع من هذه الإستثمارات لإختبار أي إخفاض في قيمتها.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إخفاض قيمة كل إستثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الإستثمار.

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم البنك بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهريّة في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

٢١ التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

القيمة العادلة لأسهم ملكية غير مُسعرة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للإستثمارات غير المُسعرة باستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو استخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات أو المحافظ التي تم الإستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لا يمكن تحديدها بدقة. لا يمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للإستثمارات.

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للإستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للإستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام البنك بتبني منهج السوق لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الإستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥٪ في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٧٤٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٨٣٥ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويلات
يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢ (ل). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم اللوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم أي إنخفاض في قيمة المحفظة بصفة جماعية، تقوم الإدارة، متى توافرت، باستخدام تقييمات مبنية على خبرتها عند حدوث أي خسائر تاريخية لموجودات وعند حدوث أي خسائر في القطاع المعني بموجودات لها خصائص مخاطر إئتمانية وأدلة موضوعية على حدوث إنخفاض في القيمة مشابهة لتلك الموجودات التي تحتوي عليها هذه المحفظة. لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويلات التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرصيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

٢٢ موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بتوفير خدمات إدارية، وإدارة إستثمارات وخدمات إستشارية لشركائه الإستثمارية، حيث تقوم المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. لم يتم تضمين أي موجودات تحت الإدارة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ البيانات المالية، بلغت الموجودات تحت الإدارة ٢٣٦,٥٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٢: ٤٢,٢٨٤ مليون دينار بحريني). قام البنك خلال السنة بإحتساب رسوم إدارة بلغت ٠,٨٨ ١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١١١ ألف دينار بحريني) في مقابل إدارة هذه الموجودات.

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من مساهمين رئيسيين، وشركات يمارس البنك عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك.

ينتج جزء كبير من رسوم الإدارة من شركات (موجودات تحت الإدارة) يمارس البنك أو مساهموه الرئيسيون نفوذاً مؤثراً عليها. على الرغم من إعتبار هذه المؤسسات كأطراف ذات علاقة، إلا أن البنك يقوم بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه والذين يمثلون الأطراف المستفيدة من هذه الإستثمارات.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك العادية في نهاية السنة:

الفئة*	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١٪	٨,٣٥٨,٢٥٠	٤
١٪ إلى ١٠٪	-	-

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم البنك المتداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسئولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة البنك. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٢	٢٠١٣	
٩٣	١٠١	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٢٠	١٠٨	مخصصات أعضاء مجلس الإدارة
٥٧٠	٦٦٧	رواتب ومنافع قصيرة الأجل

تعاملات مع حسابات الإستثمار المقيدة

يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تحويل أو بيع موجودات إلى حسابات الإستثمار المقيدة وفقاً لقيم تم الإتفاق عليها مسبقاً ووفقاً للشروط التي تم التعاقد عليها لكل إستثمار مقيد. خلال سنة ٢٠١٣، ومن خلال الأنشطة الاعتيادية، قام البنك بشراء بعض الإستثمارات بقيم تعاقدية متفق عليها بلغت ١٨١ ألف دينار بحريني.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
					الموجودات
١٠,٠٥٢	٩,٣٠٨	-	-	٧٤٤	موجودات التمويلات
٢٤,٩٢٢	٢٤,٩٢٢	-	-	-	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٦٨١	-	-	-	٢,٦٨١	إستثمارات في شركات زميلة
١٥,٩٣١	١٥,٧٥٣	-	-	١٧٨	موجودات أخرى
					المطلوبات
١,٠٠٩	٦٣٦	١٣	٣	٣٥٧	حسابات جارية للعملاء
٢٢,٧٩٣	١٣,٨٨٤	٨,٠٠٩	٥١٣	٣٨٧	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين (يتبع)

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٢ ديسمبر
الموجودات					
١٠,٧٩٥	٩,٧٥٤	-	-	١,٠٤١	موجودات التمويلات
٤٥,٦٠٦	٤٥,٦٠٦	-	-	-	إستثمارات في أوراق مالية
٢,٨٨٧	-	-	-	٢,٨٨٧	إستثمارات في شركات زميلة
١,٤٩٦	١,١٩٨	-	-	٢٩٨	موجودات أخرى
المطلوبات					
١,١٨١	٧٣٣	١٨	٦	٤٢٤	حسابات جارية للعملاء
١٧,٤٥٨	١١,٧٣٤	٥,٦٨١	٦	٣٧	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
العمليات					
٢٨٠	٢٨٠	-	-	-	شراء إستثمارات عقارية

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٣
الإيرادات					
١,٠٥٤	١,٠٥٤	-	-	-	رسوم إدارة ورسوم أخرى
٤٩٨	٣٩٦	-	-	١٠٢	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
١,١١٠	١,١١٠	-	-	-	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(١١٥)	-	-	-	(١١٥)	حصة البنك من خسائر الشركات الزميلة
المصروفات					
٥٦٤	٣٣٧	١٩٦	١٤	١٧	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
٥٦	٥٦	-	-	-	مصروفات أخرى
٥,٦٣٩	٥,٦٣٩	-	-	-	مخصصات إنخفاض في القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٣ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين (يتبع)

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	مساهمين رئيسيين / شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٢
					الإيرادات
٨٢	٨٢	-	-	-	رسوم إدارة ورسوم أخرى
٧٣٥	٦٥٢	-	-	٨٢	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٢٢٥	٢٢٥	-	-	-	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(١١٢)	-	-	-	(١١٢)	حصة البنك من خسائر الشركات الزميلة
					المصروفات
٣٧٨	٢٨٠	٩٢	٥	١	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
٤٣	٤٣	-	-	-	مصروفات أخرى
٨٥٩	٨٥٩	-	-	-	مخصصات إنخفاض في القيمة

٢٤ العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح / (خسارة) السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لا توجد لدى البنك أدوات ملكية مخفضة.

٢٠١٢	٢٠١٣	العائد الأساسي لكل سهم
٧٥١	(١٩,٢٠٩)	(خسارة) / ربح السنة (بالآلاف الدنانير البحرينية)
١,١٢٢,٩٦٣	١,١٢٢,٦٦٨	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)
٠,٦٧	(١٧,١١)	العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)

٢٥ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال البنك مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل البنك لضمان التزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٦ الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الإستثمار مسئولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة. يقوم البنك باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية ويقوم البنك بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية باحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٩٠٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٩٠٢,١ ألف دينار بحريني) وتبلغ الزكاة المستحقة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ الواجب إخراجها على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة لاشيء (٢٠١٢: ٢٢٨ ألف دينار بحريني)، راجع الإيضاح رقم ٣٢. إن إخراج الزكاة عن الرصيد المتبقي والبالغ ٩٠٥ ألف دينار بحريني أو ٧٨٤,٠ فلس لكل سهم (٢٠١٢: ٦٧٥,١ دينار أو ٤٨٥,٢ فلس لكل سهم) هو من مسئولية المساهمين.

٢٧ بيان القطاعات

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

أعمال مصرفية تجارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات لتمويل المستهلكين. كما يقدم خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك إستثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية إستثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار إستثمارات والقيام بدور المُرتب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكله الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم البنك منتجات كحسابات إستثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الإستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام البنك بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوّل أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم البنك ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانياتها التقديرية.

تزاوّل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمرکز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٩ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية إعتيادية.

الإجمالي	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية إستثمارية	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
٣٨,٨٤٨	-	٣٨,٨٤٨	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
٨٢,٧٤٥	-	٨٢,٢٠٠	٥٤٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٣,٦٣٥	-	٢٥٣,٦٣٥	-	موجودات التمويلات
٩٠,٣٩٧	-	٢٩,١٢٢	٦١,٢٧٥	إستثمارات في أوراق مالية
٣٥,٦٣٠	-	٣٥,٦٣٠	-	موجودات مشترة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	-	٢,٦٨١	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢٣,٣٤٢	٥,٨٦٧	١,٥٤٤	١٥,٩٢١	موجودات أخرى
٨,٣٨١	٨,٣٨١	-	-	عقارات ومعدات
٥٤٢,٢٤٢	١٤,٢٤٨	٤٤٠,٩٨٩	٨٧,٠٠٥	إجمالي موجودات القطاع
٤٢,٩٤٠	-	٤٢,٩٤٠	-	ودائع من مؤسسات مالية
٨٠,٩١٢	-	٨٠,٩١٢	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٨,٩٢٣	-	١٨,٣٧٨	٥٤٥	حسابات جارية للعملاء
٧,٤٠٧	٢,١٤٠	٥,١٦٦	١٠١	مطلوبات أخرى
١٥٠,١٨٢	٢,١٤٠	١٤٧,٣٩٦	٦٤٦	إجمالي مطلوبات القطاع
٢٩٢,٠٤٩	-	٢٧٨,١٣٢	١٣,٩١٧	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٥٥٦	-	-	٣١,٥٥٦	حسابات الإستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

الإجمالي	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٢٠١٣
١,٠٨٨	-	-	١,٠٨٨	رسوم إدارة ورسوم أخرى
٤٣٠	-	٤٢٧	٣	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
١٨,٣١٨	-	١٨,٣١٨	-	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
(٦٢٤)	-	٥٤١	(١,١٦٥)	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(١١٥)	-	-	(١١٥)	حصة المصرف من خسائر الشركات الزميلة
٥٩٩	-	٣٠٦	٢٩٣	إيرادات أخرى
١٩,٦٩٦	-	١٩,٥٩٢	١٠٤	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(١٣,٣١٥)	-	(١٢,٦٨١)	(٦٢٤)	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمُضارب
٤,٥٩٦	-	٤,٣٧٧	٢١٩	حصة البنك كمُضارب
(٨,٧١٩)	-	(٨,٣٠٤)	(٤١٥)	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(٣,٩٦٨)	-	(٣,٩٦٨)	-	يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
٧,٠٠٩	-	٧,٣٢٠	(٣١١)	إجمالي إيرادات القطاع
٥,٦٩٢	٢,٨٤٦	٢,٢٧٧	٥٦٩	تكلفة الموظفين
١,١٦٩	١,١٦٩	-	-	مصروفات إستهلاك
٤,١١٢	٣,٦٥٥	٤٠١	٥٦	مصروفات أخرى
١٠,٩٧٣	٧,٦٧٠	٢,٦٧٨	٦٢٥	إجمالي مصروفات القطاع
(٣,٩٦٤)	(٧,٦٧٠)	٤,٦٤٢	(٩٣٦)	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(١٥,٢٤٥)	-	(٧,٥٨٥)	(٧,٦٦٠)	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
(١٩,٢٠٩)	(٧,٦٧٠)	(٢,٩٤٣)	(٨,٥٩٦)	نتائج القطاع

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الإجمالي	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية إستثمارية	
٢٣,٨٥٦	-	٢٣,٨٥٦	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٧,٥٢٥	-	٥٧,٣٣٦	١٨٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٤٥,٧٤٥	-	٢٤٥,٧٤٥	-	موجودات التمويلات
١٠٠,٨٦٠	-	١٢,٣٦٧	٨٨,٤٩٣	إستثمارات في أوراق مالية
٢٣,٩٧٣	-	٢٣,٩٧٣	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٨٨٧	-	-	٢,٨٨٧	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢,٨٠٦	١,٢٥٦	١٧٤	١,٣٧٦	موجودات أخرى
٨,٩٢٤	٨,٩٢٤	-	-	عقارات ومعدات
٤٧٣,١٥٩	١٠,١٨٠	٣٦٣,٤٥١	٩٩,٥٢٨	إجمالي موجودات القطاع
٦٧,٧٣٢	-	٦٧,٧٣٢	-	ودائع من مؤسسات مالية
٥٣,٤١٦	-	٥٣,٤١٦	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١١,٣٩٥	-	١١,٢٠٦	١٨٩	حسابات جارية للعملاء
٤,٧٣٩	١,٣٩٣	٣,٣٠٩	٣٧	مطلوبات أخرى
١٣٧,٢٨٢	١,٣٩٣	١٣٥,٦٦٣	٢٢٦	إجمالي مطلوبات القطاع
٢١٦,٤٢٩	-	٢٠٤,٦٩٥	١١,٧٣٤	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٧٣٤	-	-	٣١,٧٣٤	حسابات الإستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧ بيان القطاعات (يتبع)

الإجمالي	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية إستثمارية	٢٠١٢
١١١	-	-	١١١	رسوم إدارة ورسوم أخرى
٢٤٤	-	٢٤٣	١	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
١٨,١٦٨	-	١٨,١٦٨	-	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٩٨٦	-	٦٨٤	٣٠٢	إيراد من إستثمارات في أوراق مالية
(١١٣)	-	-	(١١٣)	حصة المصرف من خسائر الشركات الزميلة
٤٢١	-	٢٢٩	١٩٢	إيرادات أخرى
١٩,٨١٧	-	١٩,٣٢٤	٤٩٣	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(٩,٩٢٣)	-	(٩,٤٨٢)	(٤٤١)	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار قبل حصة البنك كمضارب
٣,٦٢٦	-	٣,٤٦٥	١٦١	حصة البنك كمضارب
(٦,٢٩٧)	-	(٦,٠١٧)	(٢٨٠)	العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار
(٢,٨٢٣)	-	(٢,٨٢٣)	-	يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
١٠,٦٩٧	-	١٠,٤٨٤	٢١٣	إجمالي إيرادات القطاع
٤,٥٨٠	٢,٢٩٠	١,٨٣٢	٤٥٨	تكلفة الموظفين
١,١٥٣	١,١٥٣	-	-	مصروفات إستهلاك
٣,٣١٠	٢,٨٨٠	٣٨٧	٤٣	مصروفات أخرى
٩,٠٤٣	٦,٣٢٣	٢,٢١٩	٥٠١	إجمالي مصروفات القطاع
١,٦٥٤	(٦,٣٢٣)	٨,٢٦٥	(٢٨٨)	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٩٠٣)	-	٧٢	(٩٧٥)	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
٧٥١	(٦,٣٢٣)	٨,٣٣٧	(١,٢٦٣)	نتائج القطاع

٢٨ مواعيد الإستحقاق

فيما يلي عرض لمواعيد إستحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، والإستثمارات في صكوك (لغرض غير المتاجرة)، وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فيتم عرض مواعيد إستحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	نغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
٢٨,٨٤٨	-	-	-	-	-	٢٨,٨٤٨
٨٢,٧٤٥	-	-	-	-	-	٨٢,٧٤٥
٤١,٨٨٤	١٥,٤٥٠	١٧,٩٣٤	٧٧,٨٩١	١٠٠,٤٧٦	-	٢٥٣,٦٣٥
٨,٣٣٥	٥,٨٢٥	٥,٧٨٦	٣٥,٦٩٦	٣٤,٧٥٥	-	٩٠,٣٩٧
٦	-	١,٨٨٤	١,١٧٠	٢٢,٥٧٠	-	٣٥,٦٣٠
-	-	-	٢,٦٨١	-	-	٢,٦٨١
-	-	-	-	٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣
١,٥١٤	١٣,٥٣٦	-	٣,٢٠٦	٥,٠٨٦	-	٢٣,٣٤٢
-	-	-	-	٨,٣٨١	-	٨,٣٨١
١٧٣,٣٣٢	٣٤,٨١١	٢٥,٦٠٤	١٢٠,٦٤٤	١٨٧,٨٥١	-	٥٤٢,٢٤٢
٢٥,٤٩٢	-	-	١٧,٤٤٨	-	-	٤٢,٩٤٠
٢٤,٢٣٠	٢٠,٠٤٧	٣١,١٨١	٤,٢٥٨	١,١٩٦	-	٨٠,٩١٢
١٨,٧٠٥	٢١٨	-	-	-	-	١٨,٩٢٣
٢,٠١٥	١,٣٩٧	١,٥٧٥	٢,٤٢٠	-	-	٧,٤٠٧
٧٠,٤٤٢	٢١,٦٦٢	٣٢,٧٥٦	٢٤,١٢٦	١,١٩٦	-	١٥٠,١٨٢
١٥٦,٩٢٢	٥٢,٣٣٦	٨٠,٠٧٨	٢,٧١٣	-	-	٢٩٢,٠٤٩
٥,٢٦٤	-	١,٠٠١	٢٥,٢٩١	-	-	٣١,٥٥٦
٨,٨٨٤	٢١,٤٣١	١٢,٠٨٢	١,٧٧٢	-	-	٤٤,١٦٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨ مواعيد الإستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	لغاية ٢ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٢ سنوات	أكثر من ٢ سنوات	الإجمالي
٢٣,٨٥٦	-	-	-	-	-	٢٣,٨٥٦
٥٧,٥٢٥	-	-	-	-	-	٥٧,٥٢٥
٤٦,٤١٥	١٣,٥٢٨	٦,٤٣٧	٩٠,١٩٢	٨٩,١٧٣	٢٤٥,٧٤٥	٤٦,٤١٥
٧,٦٥٤	١,٨٨٥	١٥,٥٦٧	٧١,٧٢٩	٤,٠١٥	١٠٠,٨٦٠	٧,٦٥٤
-	-	٢٢	٣,٥٧١	٢٠,٣٨٠	٢٣,٩٧٣	-
-	-	-	-	٢,٨٨٧	٢,٨٨٧	-
-	-	-	-	٦,٥٨٣	٦,٥٨٣	-
٦٨٥	-	-	٢,١٢١	-	٢,٨٠٦	٦٨٥
-	-	-	-	٨,٩٢٤	٨,٩٢٤	-
١٣٦,١٣٥	١٥,٤١٣	٢٢,٠٢٦	١٦٧,٦٢٣	١٣١,٩٦٢	٤٧٣,١٥٩	١٣٦,١٣٥
٥٠,٢١٦	-	-	١٧,٥١٦	-	٦٧,٧٣٢	٥٠,٢١٦
١٢,٣١٩	٧,٥٩٤	٢٧,٠٧٢	٥,١٢٩	١,٣٠٢	٥٣,٤١٦	١٢,٣١٩
١١,٣١٩	٧٦	-	-	-	١١,٣٩٥	١١,٣١٩
١,٣٤٧	٤٤٠	٥٧٩	٢,٣٧٣	-	٤,٧٣٩	١,٣٤٧
٧٥,٢٠١	٨,١١٠	٢٧,٦٥١	٢٥,٠١٨	١,٣٠٢	١٣٧,٢٨٢	٧٥,٢٠١
١١٩,٧٩٤	٣٧,٥٧٢	٥٤,٠٩٧	٤,٩٦٦	-	٢١٦,٤٢٩	١١٩,٧٩٤
٥,٥٣١	-	١,٢٩٢	٢٤,٩١١	-	٣١,٧٣٤	٥,٥٣١
٩,٣٩٤	٤,٤٩٧	١٢,٤٠٢	١,٥٦٣	٢٨٦	٢٨,١٤٢	٩,٣٩٤

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة

(i) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٣

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
٢٨,٨٤٨	-	-	٢٨,٨٤٨	نقد وأرصدة لدى البنوك
٨٢,٧٤٥	-	-	٨٢,٧٤٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٢,٦٣٥	١٥٥,٤٠٤	٥٩,٥٥١	٢٨,٦٨٠	موجودات التمويلات
٩٠,٣٩٧	٢٧,٨٤٢	٣٥,٩٥٤	٢٦,٦٠١	إستثمارات في أوراق مالية
٣٥,٦٣٠	١,٠٢١	٣٣,٥٤٩	١,٠٦٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	٢,٦٨١	-	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣	-	إستثمارات عقارية
٢٣,٣٤٢	١,٩٣٥	٢٠,٩٧٣	٤٣٤	موجودات أخرى
٨,٣٨١	١,٢٠٢	٧,١٧٩	-	عقارات ومعدات
٥٤٢,٢٤٢	١٨٧,٤٠٤	١٦٦,٤٧٠	١٨٨,٣٦٨	إجمالي الموجودات
٤٢,٩٤٠	-	-	٤٢,٩٤٠	ودائع من مؤسسات مالية
٨٠,٩١٢	٨٠,٩١٢	-	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٨,٩٢٣	١٥,٩٠٧	٢,٣٩٩	٦١٧	حسابات جارية للعملاء
٧,٤٠٧	٧,٤٠٧	-	-	مطلوبات أخرى
١٥٠,١٨٢	١٠٤,٢٢٦	٢,٣٩٩	٤٣,٥٥٧	إجمالي المطلوبات
٢٩٢,٠٤٩	٢٧٦,٥٤٣	٣,٩٥٧	١١,٥٤٩	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٥٥٦	١,٠٠١	٣٠,٥٥٥	-	حسابات الإستثمار المقيدة
٤٤,١٦٩	٤٢,١٤٩	٢,٠٢٠	-	إلتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(أ) القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
٢٣,٨٥٦	-	-	٢٣,٨٥٦	تقد وأرصدة لدى البنوك
٥٧,٥٢٥	-	-	٥٧,٥٢٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٤٥,٧٤٥	١١٧,٣٠٨	٨١,٣٣٩	٤٧,٠٩٨	موجودات التمويلات
١٠٠,٨٦٠	١٤,٢١٢	٦٠,٦٢٢	٢٦,٠٢٦	إستثمارات في أوراق مالية
٢٣,٩٧٣	١,٢٥٣	٢١,١٧٥	١,٥٤٥	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٨٨٧	-	٢,٨٨٧	-	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣	-	إستثمارات عقارية
٢,٨٠٦	١,٠٧٤	١,٤٧٣	٢٥٩	موجودات أخرى
٨,٩٢٤	٢,٢٠٩	٦,٧١٥	-	عقارات ومعدات
٤٧٣,١٥٩	١٣٦,٠٥٦	١٨٠,٧٩٤	١٥٦,٣٠٩	إجمالي الموجودات
٦٧,٧٣٢	-	-	٦٧,٧٣٢	ودائع من مؤسسات مالية
٥٣,٤١٦	٥١,٣٧١	٢,٠٤٥	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١١,٣٩٥	٨,٨٣٤	٢,٥٤٢	١٩	حسابات جارية للعملاء
٤,٧٣٩	٤,٧٣٩	-	-	مطلوبات أخرى
١٣٧,٢٨٢	٦٤,٩٤٤	٤,٥٨٧	٦٧,٧٥١	إجمالي المطلوبات
٢١٦,٤٢٩	٢٠٧,٤٢٣	٣,٤٣٣	٥,٥٧٣	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٧٣٤	١,٢٩٢	٣٠,٤٤٢	-	حسابات الإستثمار المقيدة
٢٨,١٤٢	١٩,٧٥٣	٨,٣٨٩	-	إلتزامات

٢٩ تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

الإجمالي	أفريقيا	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
٣٨,٨٤٨	-	-	٢٥	٥,٧٩٦	٤٨٥	٣٢,٥٢٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٨٢,٧٤٥	-	-	-	-	٣,٧٧١	٧٨,٩٧٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٣,٦٣٥	-	-	-	-	١١,٤٩٠	٢٤٢,١٤٥	موجودات التمويلات
٩٠,٣٩٧	-	٤,١٤١	٢٢,٢٢٦	-	-	٦٤,٠٣٠	إستثمارات في أوراق مالية
٣٥,٦٣٠	-	-	-	-	-	٣٥,٦٣٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	-	-	-	-	٢,٦٨١	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	-	-	-	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢٣,٣٤٢	-	٤٣	٤٥٤	-	٩٠٨	٢١,٩٣٧	موجودات أخرى
٨,٣٨١	-	-	-	-	-	٨,٣٨١	عقارات ومعدات
٥٤٢,٢٤٢	-	٤,١٨٤	٢٢,٧١٥	٥,٧٩٦	١٦,٦٥٤	٤٩٢,٨٩٣	إجمالي الموجودات
٤٢,٩٤٠	-	-	-	-	-	٤٢,٩٤٠	ودائع من مؤسسات مالية
٨٠,٩١٢	-	-	-	-	-	٨٠,٩١٢	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٨,٩٢٣	-	-	٨٢	-	٧٦٨	١٨,٠٧٣	حسابات جارية للعملاء
٧,٤٠٧	-	-	-	-	-	٧,٤٠٧	مطلوبات أخرى
١٥٠,١٨٢	-	-	٨٢	-	٧٦٨	١٤٩,٣٣٢	إجمالي المطلوبات
٢٩٢,٠٤٩	-	-	١١,٠٦٩	-	٤٢٠	٢٨٠,٥٦٠	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٥٥٦	-	١,٠٠١	-	-	٨,٨٦٨	٢١,٦٨٧	حسابات الإستثمار المقيدة
٤٤,١٦٩	-	-	-	-	٤٥٢	٤٣,٧١٧	إلتزامات

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩ تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي (يتبع)

الإجمالي	أفريقيا	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الموجودات							
٢٣,٨٥٦	-	٥٢	٥	٢,٢٢٨	٢٦٧	٢١,٣٠٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
٥٧,٥٢٥	-	-	٢,٠٠٠	-	-	٥٥,٥٢٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٤٥,٧٤٥	-	-	-	-	١٠,٣٦١	٢٣٥,٣٨٤	موجودات التمويلات
١٠٠,٨٦٠	-	٤,٤٣٣	٢٤,٠٠٨	-	١,٣٧٦	٧١,٠٤٣	إستثمارات في أوراق مالية
٢٣,٩٧٣	-	-	-	-	-	٢٣,٩٧٣	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٨٨٧	-	-	-	-	-	٢,٨٨٧	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	-	-	-	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢,٨٠٦	-	٤٣	٣١٣	-	-	٢,٤٥٠	موجودات أخرى
٨,٩٢٤	-	-	-	-	-	٨,٩٢٤	عقارات ومعدات
٤٧٣,١٥٩	-	٤,٥٢٨	٢٦,٣٢٦	٢,٢٢٨	١٢,٠٠٤	٤٢٨,٠٧٣	إجمالي الموجودات
المطلوبات							
٦٧,٧٣٢	-	-	-	-	-	٦٧,٧٣٢	ودائع من مؤسسات مالية
٥٣,٤١٦	-	-	-	-	-	٥٣,٤١٦	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١١,٣٩٥	-	-	٦٣	-	٣٠٥	١١,٠٢٧	حسابات جارية للعملاء
٤,٧٣٩	-	-	-	-	-	٤,٧٣٩	مطلوبات أخرى
١٣٧,٢٨٢	-	-	٦٣	-	٣٠٥	١٣٦,٩١٤	إجمالي المطلوبات
٢١٦,٤٢٩	-	-	٨,٤٥٨	-	٣٦١	٢٠٧,٦١٠	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣١,٧٣٤	-	١,٢٩٢	-	-	٨,٤٨٨	٢١,٩٥٤	حسابات الإستثمار المقيدة
٢٨,١٤٢	-	-	-	-	٢,٦٨٩	٢٥,٤٥٣	إلتزامات

٣. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيم العادلة لللكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٧,٣٥٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٢:٦٣٦ ألف دينار بحريني) بلغت ٧,٠٨١ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢:٦٣٣ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظات متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحاية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الإستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٤٦,٢٠٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٢:٧١,٠٤١ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للبنك لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يقوم الجدول التالي بتحليل أدوات الإستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك بإستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعرة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
إستثمارات في أوراق مالية			
١٩,٧٢٤	١٤,٩٥٩	-	٤,٧٦٥
أدوات إستثمار في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
١,٠١٦	-	-	١,٠١٦
أدوات إستثمار في ديون تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
٢٠,٧٤٠	١٤,٩٥٩	-	٥,٧٨١

٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
إستثمارات في أوراق مالية			
٢١,٣١٠	١٧,٤٥٢	-	٣,٨٥٨
أدوات إستثمار في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
١,٠١٦	-	-	١,٠١٦
أدوات إستثمار في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
٢٢,٣٢٦	١٧,٤٥٢	-	٤,٨٧٤

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الإستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

٢٠١٢	٢٠١٣
١٧,٤٥٢	١٧,٤٥٢
-	(٢,٤٩٣)
-	-
١٧,٤٥٢	١٤,٩٥٩

في ١ يناير
إجمالي الأرباح أو الخسائر
- في بيان الأرباح أو الخسائر
شراء
في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، ومسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر البنك المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه البنك، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف البنك من خلال برامج التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالبنك بمساعدة لجنة التدقيق على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها البنك إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتتشأ أساساً من تعرضات البنك لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويل، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن إستثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم البنك بالأخذ في الاعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمرکز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب البنك إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والائتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ومسؤوليته الإشراف على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والالتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- وضع هيكل التفويضات لغرض اعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية. وحدات العمل ذات العلاقة غير مخولة بالاعتماد حالياً. يتم اعتماد التعرضات الصغيرة للمخاطر من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان والإستثمار والمكونة من رؤساء الأقسام ذات العلاقة ومن نائب المدير العام ورئيس العمليات. تتطلب التسهيلات الكبيرة اعتماداً من قبل الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ولجنة الإستثمار والائتمان، أو مجلس الإدارة بكامل أعضائه، حسب الحاجة.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع التعرضات الائتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز المخاطر على أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويل، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الإستثمارات.
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة احتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى احتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظه التمويل بالبنك من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الائتمان. لا يتم حالياً وضع درجات للإستثمارات حيث يتم تقييمها بصورة فردية كل حالة على حده. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالاعتماد، بناءً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- مراجعة التزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الالتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه لوحدة العمل ذات العلاقة بالبنك بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- يقوم كل قسم ذو علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالبنك فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليه ويكون هذا القسم مسؤولاً عن جودة وأداء محفظته الائتمانية وكذلك يكون مسؤولاً عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الائتمان في محافظتها بغض النظر عن من لديه سلطة اعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم البنك للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

التعرضات لمخاطر الائتمان

الإجمالي	موجودات مالية أخرى	إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	ودائع لدى مؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
						منخفضة القيمة
						درجة ٩:
٢٩,٧١٢	-	٢,٠٠١	١,٨٨٤	٢٥,٨٢٧	-	منخفضة القيمة
٧,٦١٤	٧,٦١٤	-	-	-	-	غير مصنفة
(١٤,٣٤٩)	(١,٦٢٠)	(٢٠٠)	-	(١٢,٥٢٩)	-	مخصص إنخفاض في القيمة
٢٢,٩٧٧	٥,٩٩٤	١,٨٠١	١,٨٨٤	١٣,٢٩٨	-	القيمة الدفترية
						متأخرات غير منخفضة القيمة
						درجة ١ - ٦
٢٩,٢٩٣	-	-	٣,٦٢٢	٢٥,٦٧١	-	منخفضة إلى معتدلة
						درجة ٧ - ٨
٩,٧١١	-	-	١,٣٣٩	٨,٣٧٢	-	تحت المتابعة
						المستحق يتكون من:
١٨,٨٠٤	-	-	٢,٢٦٠	١٦,٥٤٤	-	إلى / حتى ٣٠ يوماً
١٠,٨٠١	-	-	١,٢٢٢	٩,٥٧٩	-	٣٠ - ٦٠ يوماً
٦,٠٥٤	-	-	٣١٣	٥,٧٤١	-	٦٠ - ٩٠ يوماً
١,٥٧٦	-	-	٧٨٤	٧٩٢	-	٩٠ - ١٨٠ يوماً
١,٧٦٩	-	-	٣٨٢	١,٣٨٧	-	أكثر من ١٨٠ يوماً
٣٩,٠٠٤	-	-	٤,٩٦١	٣٤,٠٤٣	-	القيمة الدفترية
						غير متأخرة وغير منخفضة القيمة
						درجة ١ - ٦
٢٣٥,٦٣٨	-	٢٧,٣٣١	٢٩,١٤٥	١٩٦,٤١٧	٨٢,٧٤٥	منخفضة إلى معتدلة
						درجة ٧ - ٨
١٣,٦٧٣	-	-	-	١٣,٦٧٣	-	تحت المتابعة
١٦,٧١٠	١٦,٧١٠	-	-	-	-	غير مصنفة
٣٦٦,٠٢١	١٦,٧١٠	٢٧,٣٣١	٢٩,١٤٥	٢١٠,٠٩٠	٨٢,٧٤٥	القيمة الدفترية
						يُطرح منها:
(٤,١٥٦)	-	-	(٣٦٠)	(٣,٧٩٦)	-	المخصص الجماعي للانخفاض في القيمة
٤٢٣,٨٤٦	٢٢,٧٠٤	٢٩,١٣٢	٣٥,٦٣٠	٢٥٣,٦٣٥	٨٢,٧٤٥	الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١٢
مؤسست مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	إستثمارات في أوراق مالية - صكوك أخرى	موجودات مالية	الإجمالي	٢٠١٢
منخفضة القيمة						
درجة ٩:						
-	٢٦,٣٨٩	٢,١٩٤	٦٨٧	-	٢٩,٢٧٠	٢٦,٣٨٩
-	-	-	-	-	٧٧٣	-
-	(١٣,٦٤٥)	-	(٢٤)	-	(١٤,٤٥٢)	(١٣,٦٤٥)
-	١٢,٧٤٤	٢,١٩٤	٦٥٣	-	١٥,٥٩١	١٢,٧٤٤
متأخرات غير منخفضة القيمة						
درجة ١ - ٦						
-	٢٧,٠٢٢	١,٨٧٥	-	-	٢٨,٩٠٧	٢٧,٠٢٢
درجة ٧ - ٨						
-	١٩,٨٦٧	١٧٥	١,٣١٤	-	٢١,٣٥٦	١٩,٨٦٧
المستحق يتكون من:						
-	١٣,٣٥٨	١,٨٧٥	-	-	١٥,٢٣٣	١٣,٣٥٨
-	٦,٧٥٦	-	-	-	٦,٧٥٦	٦,٧٥٦
-	٢,٥٤٧	-	-	-	٢,٥٤٧	٢,٥٤٧
-	٨,٠٢٢	١٧٥	-	-	٨,٢٠٧	٨,٠٢٢
-	١٦,٢٠٦	-	١,٣١٤	-	١٧,٥٢٠	١٦,٢٠٦
-	٤٦,٨٩٩	٢,٠٥٠	١,٣١٤	-	٥٠,٢٦٣	٤٦,٨٩٩
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
درجة ١ - ٦						
٥٧,٥٢٥	١٨٤,٩٣٠	١٩,٤٢٦	١٠,٤٠٤	-	٢٧٢,٢٨٥	١٨٤,٩٣٠
درجة ٧ - ٨						
-	٣,٩١٢	٥٤٥	-	-	٤,٤٥٧	٣,٩١٢
-	-	-	-	٢,١٥٨	٢,١٥٨	-
٥٧,٥٢٥	١٨٨,٨٤٢	١٩,٩٧١	١٠,٤٠٤	٢,١٥٨	٢٧٨,٩٠٠	١٨٨,٨٤٢
يُطرح منها:						
-	(٢,٧٤٠)	(٢٤٢)	(٤)	-	(٢,٩٨٦)	(٢,٧٤٠)
٥٧,٥٢٥	٢٤٥,٧٤٥	٢٣,٩٧٣	١٢,٣٦٧	٢,١٥٨	٣٤١,٧٦٨	٢٤٥,٧٤٥

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها البنك على افتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٩ أو ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الائتمان بالبنك.

تعرضات متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنتضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد البنك بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل هذه المبالغ المستحقة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

تشمل التعرضات الغير متأخرة والغير معرضة للإنخفاض في قيمتها تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها خلال السنة بلغت ١٧,٥٠٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ١٢,٥٤ ألف دينار بحريني) والتي ستستحق وفقاً لشروط الدفع الأصلية. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أو سداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر. بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ٣٩,٠٠٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٢٦٣,٥٠ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٦,٣٧٠ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٢: ٨٤٩,١١ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم البنك بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام البنك بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

سياسة الشطب

يقوم البنك بشطب أي موجودات أو إستثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الإستثمارات غير قابلة للتحويل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرة على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام البنك بشطب تسهيلات مالية مقابل مخصصات بمبلغ ٦,٥١٨ ألف دينار بحريني والتي تم احتساب مخصصات إنخفاض في القيمة لها بالكامل/ تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل.

الضمانات

يحفظ البنك بضمانات تتعلق بموجودات التمويل ودمم مدينة تتعلق بموجودات مشترا لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة أو غير مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ما تكون سنوية. غالباً لا يتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تم بيان تقديرات القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

موجودات التمويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		موجودات التمويلات
	موجودات مشترا لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي	موجودات مشترا لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي	
مقابل موجودات منخفضة القيمة					
عقارات	١١,٧٢٩	١٣,٠٥٨	٦,٤٧٥	٨,١٥٥	
أسهم ملكية	-	-	١,٣٣٩	١,٣٣٩	
أخرى	٩٩٣	٩٩٣	١,٥٣١	١,٥٣١	
مقابل موجودات متأخرة الدفع ولكن غير منخفضة القيمة					
عقارات	٢٤,١١٦	٢٩,٠٧٧	٣٤,٨٢٤	٣٦,٢٤٨	
أسهم ملكية	-	-	٤,٠٥١	٤,٠٥١	
أخرى	٤,٥٦١	٤,٥٦١	٢٦٩	٢٦٩	
مقابل موجودات غير متأخرة الدفع وغير منخفضة القيمة					
عقارات	٧٧,٥٠١	١٠٥,٩٦٤	٧٧,٨٦٣	٩٨,٢٢٣	
أسهم ملكية	١١,٣٦٢	١١,٣٦٢	٢٧٧	٢٧٧	
أخرى	٥٦,٦٥٦	٥٦,٦٥٦	٦٢,٢٠٧	٦٢,٢٠٧	
الإجمالي	١٨٦,٩١٨	٢٢١,٦٧١	١٨٨,٨٣٦	٢١٢,٤٠٠	

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٦٣٪، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١٥٩٪).
لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات (يتبع)

يقوم البنك بمراقبة مركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويل والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي. الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		الإجمالي
	موجودات التمويل	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويل	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	
القطاع المصرفي والمالي	٣٨,٦٨٠	١,٠٦٠	٣٩,٧٤٠	٤٧,٠٩٨	٤٨,٦٤٣
القطاع العقاري:					
- عقارات	٣٨,٢٦١	٣٣,٥٤٩	٧١,٨١٠	٥١,٦٢٥	٧٢,٨٠٠
- تطوير بنية تحتية	١٠,٢٤٢	-	١٠,٢٤٢	١٧,٠٢٧	١٧,٠٢٧
- أراضي	١١,٠٤٨	-	١١,٠٤٨	١٢,٦٨٧	١٢,٦٨٧
إنشاءات	٣٩,٣٥٣	-	٣٩,٣٥٣	١٨,٨٠٤	١٨,٨٠٤
متاجرة	٦٣,٤٣٤	-	٦٣,٤٣٤	٥٥,١٧١	٥٥,١٧١
تصنيع	١٢,١١٦	-	١٣,١١٦	٤,٠٢١	٤,٠٢١
أخرى	٣٩,٥٠١	١,٠٢١	٤٠,٥٢٢	٣٩,٣١٢	٤٠,٥٦٥
إجمالي القيمة الدفترية	٢٥٣,٦٣٥	٣٥,٦٣٠	٢٨٩,٢٦٥	٢٤٥,٧٤٥	٢٦٩,٧١٨

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة البنك مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع التزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود الائتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على سداد التزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إدارة مخاطر السيولة

يهدف البنك من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد التزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للبنك.

يقوم قسم الرقابة المالية في البنك بجمع البيانات من كل من قسم الخزينة والأقسام الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. يقوم قسم الرقابة المالية بإبلاغ قسم الخزينة بهذه المعلومات والذي يقوم بدوره بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالبنك، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ البنك بسيولة كافية في جميع الأحوال.

يقوم قسم الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك البنك خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم اختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ اختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وما في حكمه وعلى صافي الودائع لدى مؤسسات مالية بعد خصم الودائع من مؤسسات مالية، وصكوك سائلة معينة، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠١٢	٢٠١٣	
%	%	
٨,٢٢	٢٥,٠٥	٣١ ديسمبر
١١,٨٧	٢١,٩٢	المتوسط للفترة
١٩,٦٧	٣٦,٠٢	الحد الأقصى للفترة
٥,٣٥	٤,٨٦	الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٢٨.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات البنك، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم البنك بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما لغرض المتاجرة والأخرى لغرض المتاجرة. لا يوجد لدى البنك مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها البنك هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا يقوم البنك بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا يقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. مع ذلك، يدخل البنك في معاملات لإدارة مخاطر العملات الأجنبية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحوط من المخاطر الإقتصادية وتغطية المراكز المفتوحة الهامة وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر. يقوم قسم الخزينة باحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على قسم الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن قسم الرقابة المالية مسؤول عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ | بالآلاف الدينانير البحرينية

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ لغير غرض المتاجرة

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ لغير غرض المتاجرة هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	نغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
٨٢,٧٤٥	-	-	-	-	٨٢,٧٤٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٣,٦٣٥	١٠٠,٤٧٦	٧٧,٨٩١	١٧,٩٣٤	١٥,٤٥٠	٤١,٨٨٤	موجودات التمويلات
٣٥,٦٣٠	٣٢,٥٧٠	١,١٧٠	١,٨٨٤	-	٦	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٢٩,١٣٢	١٣,٩٧٤	٢,٥٣٧	-	٤,٢٨٦	٨,٣٣٥	إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٤٠١,١٤٢	١٤٧,٠٢٠	٨١,٥٩٨	١٩,٨١٨	١٩,٧٣٦	١٣٢,٩٧٠	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٤٢,٩٤٠	-	١٧,٤٤٨	-	-	٢٥,٤٩٢	ودائع من مؤسسات مالية
٨٠,٩١٢	١,١٩٦	٤,٢٥٨	٣١,١٨١	٢٠,٠٤٧	٢٤,٢٣٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٥٤٥	-	-	-	-	٥٤٥	حسابات جارية للعملاء
٢٩٢,٠٤٩	-	٢,٧١٢	٨٠,٠٧٨	٥٢,٣٢٦	١٥٦,٩٢٢	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٤١٦,٤٤٦	١,١٩٦	٢٤,٤١٩	١١١,٢٥٩	٧٢,٣٨٣	٢٠٧,١٨٩	مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح
(١٥,٣٠٤)	١٤٥,٨٢٤	٥٧,١٧٩	(٩١,٤٤١)	(٥٢,٦٤٧)	(٧٤,٢١٩)	فجوة معدل هامش الربح

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الإجمالي	أكثر من ٢ سنوات	١ إلى ٢ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٢ إلى ٦ شهور	لغاية ٢ شهور	
٥٧,٥٢٥	-	-	-	-	٥٧,٥٢٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٤٥,٧٤٥	٨٩,١٧٢	٩٠,١٩٢	٦,٤٣٧	١٣,٥٢٨	٤٦,٤١٥	موجودات التمويلات
٢٣,٩٧٢	٢٠,٢٨٠	٣,٥٧١	٢٢	-	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
١٢,٣٦٨	٤,٠١٥	-	٩٠٥	-	٧,٤٤٨	إستثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٣٣٩,٦١١	١١٣,٥٦٨	٩٣,٧٦٣	٧,٣٦٤	١٣,٥٢٨	١١١,٣٨٨	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٦٧,٧٣٢	-	١٧,٥١٦	-	-	٥٠,٢١٦	ودائع من مؤسسات مالية
٥٣,٤١٦	١,٣٠٢	٥,١٢٩	٢٧,٠٧٢	٧,٥٩٤	١٢,٣١٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١٨٩	-	-	-	-	١٨٩	حسابات جارية للعملاء
٢١٦,٤٢٩	-	٤,٩٦٦	٥٤,٠٩٧	٣٧,٥٧٢	١١٩,٧٩٤	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار
٣٣٧,٧٦٦	١,٣٠٢	٢٧,٦١١	٨١,١٦٩	٤٥,١٦٦	١٨٢,٥١٨	مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار الحساسة لمعدل الربح
١,٨٤٥	١١٢,٢٦٦	٦٦,١٥٢	(٧٣,٨٠٥)	(٣١,٦٣٨)	(٧١,١٣٠)	فجوة معدل هامش الربح

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات البنك المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية البنك تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

١٠٠ نقطة إرتفاع
أو إنخفاض متوازي

٥٠ نقطة إرتفاع
أو إنخفاض

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

يقوم قسم الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث يستخدم أدوات مالية إستثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة البنك غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدينار البحرينية

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٣ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٢ بما يعادلها بالدينار البحريني	
١٠٧,٦٣٦	١٠٦,٧١٧	دولار أمريكي *
٢٠,٦٠٢	١٠,٥٣٥	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى *
٤,٩٢٢	٥,٠٠٤	يورو
٤,٦٠١	٤,٤٨٥	دولار أسترالي
٣,٠٦٠	٢,٤٧٩	دينار كويتي
١,٤٥٥	١,٢٢٢	جنيه إسترليني
٣٥	٥	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية البنك إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠١٣ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٢ بما يعادلها بالدينار البحريني	
٢٤٧ ±	٢٥٠ ±	يورو
٢٣٠ ±	٢٢٤ ±	دولار أسترالي
١٥٣ ±	١٢٤ ±	دينار كويتي
٧٣ ±	٦١ ±	جنيه إسترليني
٢ ±	٠,٢٥ ±	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى – محافظ، لغير غرض المتاجرة

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للإستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للبنك.

تتعرض إستثمارات المجموعة في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢١ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الإستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويعرض على لجنة الإستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مساءلات قانونية ورقابية. يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأً لفصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في البنك على قسم إدارة المخاطر. لدى البنك سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل البنك عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام البنك لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم البنك بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له. يستخدم البنك برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف البنك على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال البنك بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من البنك المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبة إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على أسس ومبادئ بازل ٢ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال البنك التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن رأس المال الإعتيادي، والإحتياطيات المعلنة شاملة علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني بالإضافة إلى الأرباح المستبقية بعد خصم الشهرة والتسويات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن أرباح مستبقية مرحلية مراجعة من قبل المدققين ومخصص إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإن الحد الأقصى لإحتياطي مخاطر الإستثمار وإحتياطي معادلة الأرباح يمكن أن يصل إلى مبلغ يساوي التكلفة الرأسمالية المتعلقة بـ ٣٠٪ من الموجودات الموزونة على أساس المخاطر والتي تم تمويلها من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

تم تطبيق حدود معينة على عناصر قاعدة رأس المال بما يتماشى مع المتطلبات التشريعية. يجب أن تمثل الفئة الأولى لرأس المال نصف رأس المال المسموح به على الأقل، بمعنى أنه لا يمكن للفئة الثانية لرأس المال أن تزيد عن ١٠٠٪ من الفئة الأولى لرأس المال. حدود الفئة الثانية من رأس المال مبنية على مبلغ الفئة الأولى لرأس المال بعد إستقطاعات الإستثمارات وفقاً لنموذج إجراءات التوحيد والإستقطاعات والصادر عن مصرف البحرين المركزي. يوضح هذا النموذج القواعد التنظيمية لتوحيد البيانات المالية، وعمليات التوحيد أو الإستقطاع الجزئية عند إمتلاك حصص مؤثرة أو حقوق أقلية مؤثرة في مؤسسات مالية أو شركات تأمين خاضعة للرقابة، وتكون هناك تعرضات جوهرية لإستثمارات في مؤسسات تجارية. كما يوضح هذا النموذج إطار عمل لإستقطاعات رأس المال في حالات متعددة بما في ذلك تعرضات لأطراف أخرى تفوق حدود التعرضات الكبيرة المسموح بها من قبل مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغت الإستقطاعات التي قام بها ٢،٣٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: لاشيء)، في كل من الفئة الأولى والثانية لرأس المال على التوالي، وذلك وفقاً لمتطلبات نموذج إجراءات التوحيد والإستقطاعات.

يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنك إما على أساس دفاتر متاجرة أو دفاتر بنكية، ويتم تحديد الموجودات الموزونة على أساس المخاطر بناءً على إشتراطات محددة تهدف إلى توضيح المستويات المتغيرة للمخاطر والمصاحبة للموجودات والتعرضات المحتسبة خارج الميزانية العمومية.

لغرض إحتساب مخاطر الإئتمان، يتم إحتساب ٣٠٪ من أوزان المخاطر على موجودات مُمولة عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار في مقابل إحتساب ١٠٠٪ من أوزان المخاطر على موجودات مُمولة تمويلياً ذاتياً.

تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية الهدف منها المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ومواصلة التطوير المستقبلي لأنشطة البنك. كما يتم إدراج تأثيرات مستوى رأس المال على عوائد المساهمين ويقوم البنك بإحتساب إحتياجاته للمحافظة على التوازن بين عائدات عالية محتملة مع وجود المزيد من التكييف والمزايا والحماية التي يمكن أن يتحملها رأس مال صلب.

يتبنى البنك المنهج المعياري لإدارة مخاطر الإئتمان ومنهج المؤشر الأساسي لإدارة مخاطر العمليات وفقاً لإطار كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بناءً على سياسته المتحفظة في إدارة رأس المال، لم يقيم البنك بالإستفادة من أية مزايا تخفيف مخاطر الإئتمان المسموح بها مقابل تعرضات الإئتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | بالآلاف الدينانير البحرينية

٣١ إدارة المخاطر (يتبع)

فيما يلي بيان لرأس مال البنك التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر	٢٠١٣	٣١ ديسمبر	٢٠١٢
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر			
١١٩,٤٤٨	٩٨,٣٣١	٤٣٠,٧٣١	٤٣٩,٢١٩
الفئة الأولى لرأس المال			
٢,٩٨٦	٢,٤٧٦	١٢٢,٤٣٤	١٠٠,٨٠٧
الفئة الثانية لرأس المال			
إجمالي رأس المال التنظيمي			
٢٨,٤٢	٢٢,٩٥	٢٨,٤٢	٢٢,٩٥
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر			

قام البنك بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى البنك من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة البنك في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٢ التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة عدم تخصيص أي مبالغ للزكاة لسنة ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٢٢٨ ألف دينار بحريني)، وهذه التخصيصات خاضعة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية العادي القادم.

٣٣ الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات البنك التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

٢٠١٣	٢٠١٢
٣٥,٨٩٧	١٥,٤٠٥
إلتزامات غير مسحوبة لتمويلات	
٨,٢٧٢	١٢,٧٣٧
ضمانات مالية	
٤٤,١٦٩	٢٨,١٤٢

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للبنك. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٤ المسؤولية الإجتماعية

يقوم البنك بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٥ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلاءم مع تصنيف السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الربح أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

لقد تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لنظام الإفصاح العام (PD Module)، المادة ١-٣: الإفصاحات في التقارير السنوية، مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. لتجنب أي ازدواجية، لم يتم إعادة عرض البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام (PD Module) والتي تم الإفصاح عنها في أقسام أخرى من التقرير السنوي. تعتبر هذه الإفصاحات جزءاً من التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ويجب قراءتها متزامنة مع البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والأقسام الأخرى من التقرير السنوي.

إفصاحات إدارة المخاطر

ملخص تنفيذي

بدأ تطبيق مبادئ ومقررات بازل ٢ التي إعتدها مصرف البحرين المركزي بشأن إطار كفاية رأس المال للبنوك التي تأسست في مملكة البحرين في تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨. تم إعداد هذه الإفصاحات وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في نظام الإفصاح العام (PD Module) المادة ١-٢: الإفصاحات في التقارير السنوية، من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، المجلد رقم ٢ الخاص بالبنوك الإسلامية. تعكس المادة ١-٣ متطلبات بازل ٢ - الركيزة ٣ والإفصاحات التي أوصى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك الإسلامية.

تأتي هذه الإفصاحات المبينة في هذا التقرير لتضيف إلى، وفي بعض الحالات لتوضح، الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، والتي تم عرضها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. لتجنب الإزدواجية، فإن البيانات المطلوبة بموجب نظام الإفصاح العام والتي تم بيانها في أقسام أخرى من التقرير السنوي لم يرد ذكرها ضمن هذه الإفصاحات.

إن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي بالآلاف الدنانير البحرينية وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ما لم يوجد نص بخلاف ذلك.

لقد تبني المصرف الخليجي التجاري (البنك) المنهج المعياري لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين تبني منهج النموذج المبسط لمخاطر التشغيل وذلك لتحديد متطلباته الرأسمالية، والتي تم بيانها بالتفصيل في البند رقم ٢ من هذا التقرير. يتناول هذا القسم بياناً توضيحياً لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال بالبنك شاملة البيانات التفصيلية الكمية المتعلقة بعناصر المخاطر وكفاية رأس المال.

تلتزم الطبقة الأولى لرأس المال وإجمالي نسبة كفاية رأس المال في البنك بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمبادئ ومقررات بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ٢٢٠, ٤٣٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وشكلت مخاطر الائتمان نسبة ٩, ٨٩٪، ومخاطر السوق ٧, ٣٪، ومخاطر التشغيل ٤, ٦٪ من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. بلغت الطبقة الأولى لرأس المال وكذلك إجمالي رأس المال التنظيمي ٩٨, ٣٣١ ألف دينار بحريني و ٨٠٧, ١٠٠ ألف دينار بحريني على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

بلغ معدل الطبقة الأولى لرأس المال ومعدل إجمالي كفاية رأس المال نسبة ٣٩, ٢٢٪ و نسبة ٩٥, ٢٢٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

١ هيكل المجموعة

يمارس البنك أنشطته بموجب ترخيص صادر عن مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة). ليس لدى البنك شركات تشغيلية تابعة هامة. لقد تم إنشاء الشركات التابعة في هيئة شركات ذات أغراض خاصة ويرأس مال رمزي لغرض تنفيذ عمليات استثمارية معينة. الشركات التابعة لها صفة تجارية وذلك حسب مبادئ وإرشادات مصرف البحرين المركزي ويتم وزن مخاطرها كإستثمارات لأغراض احتساب كفاية رأس المال.

٢ مقدمة لمبادئ بازل ٢ وإدارة المخاطر

إشترط مصرف البحرين المركزي على جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل») وتحديد مبادئ ومقررات بازل ٢ والمعنية بإطار كفاية رأس المال من تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨. لقد قام البنك بإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بهذه المتطلبات. إن الغرض من إطار بازل ٢ هو تعزيز وتقوية ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يعتمد إطار كفاية رأس المال الذي إعتمده مصرف البحرين المركزي على ثلاث ركائز أساسية، تتفق مع إطار بازل ٢ الذي تبنته لجنة بازل، وهي على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: احتساب الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال.
- الركيزة الثانية: إجراءات المراجعة الرقابية، شاملة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.
- الركيزة الثالثة: قواعد الإفصاح عن بيانات إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

الركيزة الأولى

تعرف الركيزة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي لكل بنك لتغطية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل الملازمة لنموذج أعماله. كما تعرف هذه الركيزة أيضاً منهجية قياس هذه المخاطر والعناصر المختلفة لرأس المال المؤهل. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر. لقد إشتراط مصرف البحرين المركزي حداً أدنى لهذه النسبة وهو ١٢٪ وحدد نسبة ١٢,٥٪ كنسبة لبداية إتخاذ إجراءات تحوطية إضافية. عند إنخفاض معدل كفاية رأس المال عن ١٢,٥٪، يتم إعداد تقارير تحوطية إضافية، كما يتم وضع خطة عمل رسمية لإعادة المعدل المذكور إلى مستوى أعلى من المستوى المستهدف وتقديم هذه الخطة إلى مصرف البحرين المركزي.

يبين الجدول التالي بإيجاز مخاطر الركيزة الأولى والمنهج الذي يستخدمه البنك لإحتساب الأصول موزونة المخاطر في كل حالة وفقاً لإطار كفاية رأس المال المنبثق عن مبادئ ومقررات بازل ٢ والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي:

نوع المخاطر	المنهج الذي يطبقه البنك
مخاطر الإئتمان	الأسلوب المعياري
مخاطر السوق	الأسلوب المعياري
مخاطر التشغيل	المؤشر الأساسي

الركيزة الثانية

تتناول الركيزة الثانية تعريف إجراءات المراجعة الرقابية لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وبشكل أساسي كفاية رأس مالها.

وتتألف الركيزة الثانية من إجراءين:

- إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال، و
- إجراءات المراجعة الرقابية والتقييم.

لدى البنك إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال تساهم في احتساب رأس المال الإقتصادي لجميع المخاطر بما فيها تلك الغير مشمولة في الركيزة الأولى. يقوم البنك بإنتظام بمراقبة المعدل الداخلي لكفاية رأس المال لضمان وجود غطاء كافٍ لجميع المخاطر التي يواجهها البنك.

٢ مقدمة بمبادئ بازل ٢ وإدارة المخاطر (يتبع)

الركيزة الثالثة

تُكْمَل الركيزة الثالثة الركيزتين الأخريين وتركز على تعزيز الشفافية في إفصاح البنوك عن المعلومات لتعزيز انضباط الأسواق. تشمل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها جميع المجالات، بما فيها الأداء، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، ونحو ذلك. إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تمكين أصحاب المصلحة والمشاركين في السوق من تقييم نطاق المخاطر وإحتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر، وتشجيع البنوك والضغط عليها لإتخاذ إجراءات متقدمة لإدارة المخاطر.

خلال شهر أبريل ٢٠٠٨، قام مصرف البحرين المركزي بنشر ورقة تتناول بالتفصيل متطلبات الإفصاح التي على البنوك المرخصة في مملكة البحرين الإلتزام بها للتعليق بالركيزة الثالثة من إطار مبادئ ومقررات بازل ٢. لقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً لهذه التوجيهات.

١-٢ مهمة إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر في البنك بصورة شاملة. يضع المجلس سياسات إدارة المخاطر للبنك ويحدد نطاق المخاطر من خلال المعرفة المناسبة لحدود المخاطر المختلفة ومقدار التحمل المسموح به. يقوم المجلس بإدارة المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

لقد شكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع ومتابعة سياسات إدارة المخاطر في البنك في المجالات المحددة. تتألف هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في البنك، حيث تقدم هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بصورة دورية.

أما فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر بصورة يومية فيتولى القيام بها قسم إدارة المخاطر في البنك. يتولى هذا القسم مسؤولية ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة بصفة ثابتة والقيام بمراجعة مدى ملاءمة هذه السياسات بصفة دورية. يعمل قسم إدارة المخاطر على مراقبة جميع الأنشطة التي تحفها المخاطر والتأكد من الإلتزام بحدود المخاطر التي قررها مجلس الإدارة. يضم قسم إدارة المخاطر موظفين متخصصين في مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل. يعمل قسم إدارة المخاطر بصورة مستقلة عن جميع مهام المخاطر في البنك ويقدم تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر والتي يرأسها الرئيس التنفيذي.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك وذلك من خلال قسم الخزينة بمراقبة مركز السيولة في البنك وترفع توصياتها بالإجراءات المناسبة عند الضرورة إلى مجلس الإدارة. هناك تنسيق على مستويات عالية بين قسم إدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية إعداد تقرير يتناول بالتفصيل مختلف المخاطر التي يواجهها البنك، حيث يقوم بعرض هذا التقرير على اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك على مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.

يعتبر البنك أن إستراتيجياته العامة المستخدمة لإدارة المخاطر سارية المفعول طوال فترة إعداد التقارير.

تخضع جميع السياسات التي لها تأثير جوهري على إطار الرقابة الداخلية الموجودة في البنك لمراجعة دورية وموافقة من مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الإلتزام، بتقديم ضمانات مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفق السياسات والقواعد الإسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال

١-٣ إدارة رأس المال

تقوم سياسة البنك على المحافظة على قاعدة قوية لرأس المال لغرض كسب والحفاظ على ثقة المستثمرين، والدائنين والسوق ولضمان المقدرة على تطوير الأعمال في المستقبل. يُقدّر البنك تأثير المستوى العالي لرأس المال على عوائد المساهمين، مع مراعاة عدم إغفال حمايتهم وثقة السوق التي يمكن تحقيقها بقاعدة رأس مال قوية. يهدف البنك إلى الحفاظ على حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال تزيد كثيراً عن النسبة التي يشترطها مصرف البحرين المركزي.

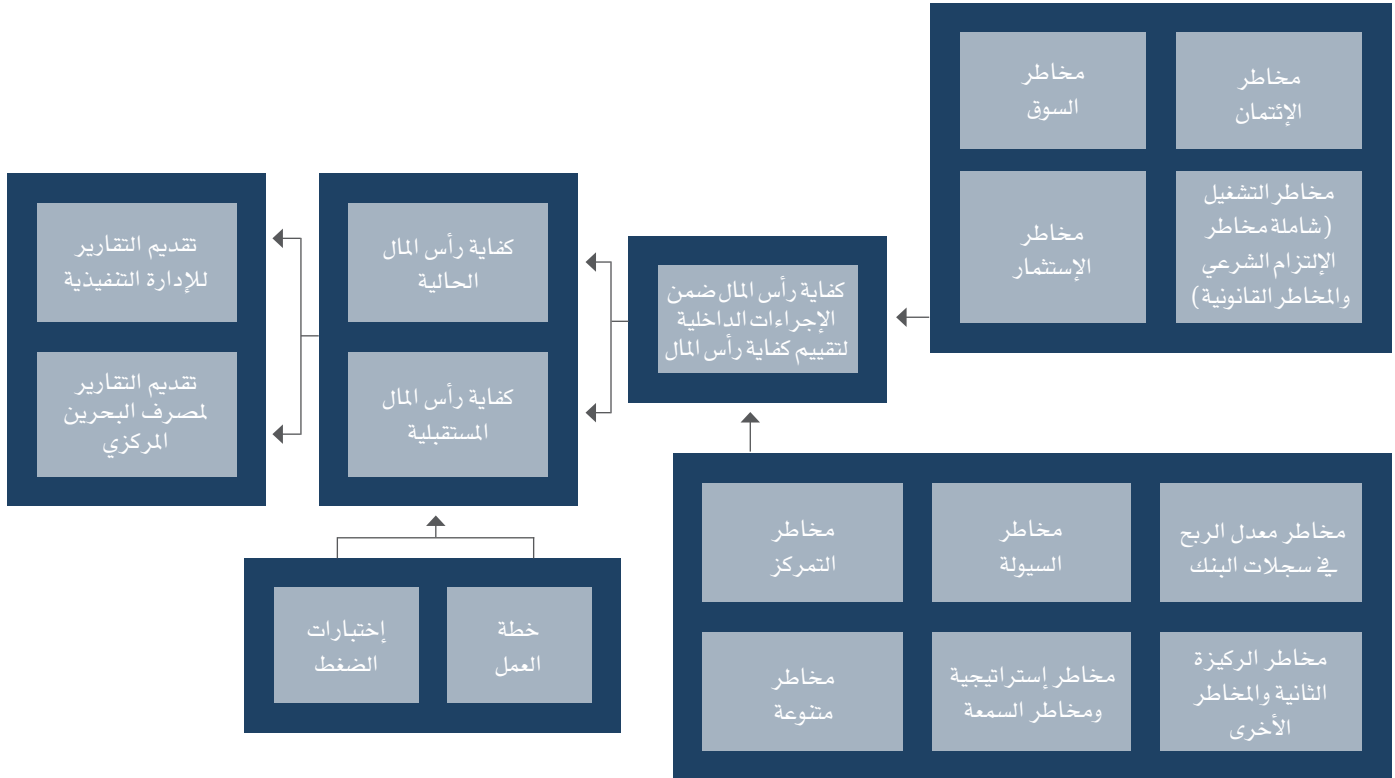
٢-٣ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك وفقاً للركيزة الثانية من مبادئ ومقررات بازل ٢. تم تصميم هذه الإجراءات الداخلية لضمان تحديد، وقياس، وتجميع ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك. كما تحدد هذه الإجراءات أيضاً المستوى المناسب لرأس المال الداخلي مقارنة بمخاطر البنك وخطة عمله.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٢-٢ الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (يتبع)

إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال



٣-٢-١ المخاطر التي تعالجها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال

نوع المخاطر	المعايير التي يتم على أساسها تخصيص رأس المال الداخلي
مخاطر الإئتمان مخاطر السوق مخاطر الإستثمار مخاطر التشغيل	تطبيق قواعد نسبة كفاية رأس المال التنظيمي كأساس لرأس المال الداخلي لمخاطر الركيزة الأولى
مخاطر السيولة	نسبة فجوة الإستحقاق التراكمية، ومعدل السيولة، ونسبة التمويل إلى الودائع
مخاطر معدل الأرباح (سجلات البنك)	إعادة تقييم / حساسية فجوات إعادة التسعير
مخاطر تركيز الإئتمان	الحدود والتعرضات لأطراف التعامل، والبلدان، والقطاعات
مخاطر الأمانة	حجم الأدوات ذات الأغراض الخاصة الغير مضمّنة في الميزانية العمومية (حسابات الإستثمار المقيدة) والمنتجات الإستثمارية الكبيرة
مخاطر السمعة	جودة الإئتمان، مخاطر التشغيل، خسارة لها علاقة بالسمعة
مخاطر أخرى (إستراتيجية، إلتزام شرعي/ رقابي، دورة عمل)	رأس مال إضافي على أساس تعرضات مخاطر موزونة حسب الركيزة الأولى

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال

خلال السنة، إستقر رأس المال المدفوع للبنك عند ١١٥,٤١٦ ألف دينار بحريني. فيما يلي تفصيل لهيكل رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	صافي رأس المال المتاح
١١٥,٤١٦	أسهم إعتيادية مصدرة ومدفوعة القيمة بالكامل
(٦,٢٥١)	يُطرح: أسهم خزينة
٦,٤٢٥	إحتياطي قانوني
١,٥٣٥	علاوة إصدار أسهم
(١٧,٠١٤)	خسائر متراكمة
(١,٦٨٠)	يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة
٩٨,٣٣١	الفئة الأولى لرأس المال
٤,١٥٦	مخصصات إنخفاض جماعية
(١,٦٨٠)	يُطرح خصم تنظيمي: المبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة
٢,٤٧٦	الفئة الثانية لرأس المال
١٠٠,٨٠٧	صافي رأس المال المتاح

٣١ ديسمبر ٢٠١٣	أصول موزونة المخاطر
٣٩٤,٦٥٦	تعرضات موزونة لمخاطر الإئتمان
١٦,٤٠٨	تعرضات موزونة لمخاطر السوق
٢٨,١٥٦	تعرضات موزونة لمخاطر التشغيل
٤٣٩,٢٢٠	إجمالي الأصول موزونة المخاطر
%٢٢,٣٩	معدل كفاية رأس المال (الفئة الأولى)
%٢٢,٩٥	معدل كفاية رأس المال (إجمالي رأس المال)

تحتسب معدلات كفاية رأس المال أعلاه بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على إجمالي الأصول موزونة المخاطر.

عناصر رأس المال التنظيمي

تم بيان العناصر المذكورة أعلاه في الفئتين الأولى والثانية لرأس المال حسب القواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي. إن الفئة الثانية لرأس المال مقيدة بنسبة ١٠٠٪ من الفئة الأولى لرأس المال بعد خصومات الإستثمارات عملاً بالنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module) والصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، قام البنك بخصم ٣,٣٦٠ ألف دينار بحريني متعلق بالمبلغ الزائد على الحد الأقصى المسموح به للتعرضات الكبيرة وفقاً للنموذج التحوطي للتوحيد والخصم (PCD Module).

أصول موزونة المخاطر

مخاطر الإئتمان

لغرض إعداد التقارير الرقابية، يقوم البنك بإحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بإستخدام منهج الأسلوب المعياري. في إطار هذا المنهج، يتم تحديد أوزان مخاطر للبنود المضمّنة والغير مضمّنة في بيان المركز المالي بناءً على نوع أطراف التعامل، ونوع التعرضات، ومصدر التمويل (سواءً ممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أو ذاتية التمويل). لحساب كفاية رأس المال، يتم إحتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم إحتساب نسبة ٣٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. تم تحديد أوزان المخاطر لأنواع أطراف التعامل والتعرضات من قبل مصرف البحرين المركزي.

٣ إدارة رأس المال ومعدل كفاية رأس المال (يتبع)

٣-٣ هيكل رأس المال، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وكفاية رأس المال (يتبع)

مخاطر السوق

يستخدم البنك منهج الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق. إن مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك هي تعرضات الصرف الأجنبي والتي تعتبر مخاطر محددة. بناءً على إرشادات مصرف البحرين المركزي، يتم احتساب رأس المال لمخاطر الصرف الأجنبي بنسبة ٨٪ من الصافي الكلي لتعرضات البنك المفتوحة للعملة الأجنبية ويتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول الموزونة لمخاطر السوق.

قام البنك بالإستثمار في صكوك لغرض المتاجرة منذ عام ٢٠١٢. وتبعاً لسياسته، يقوم البنك بالإستثمار فقط في الصكوك المصنفة والصكوك التي أصدرتها مؤسسات حكومية أو شبه حكومية وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق. نظراً لصغر حجم محفظة الصكوك، لم يتم وضع سياسة شاملة لتخفيف مخاطر السوق المتعلقة بمحفظة الصكوك.

مخاطر التشغيل

يعتمد البنك منهج المؤشر الأساسي لتقييم تكاليف مخاطر التشغيل وفقاً لنموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي. في إطار هذا المنهج، يتم ضرب متوسط الدخل الإجمالي للبنك للسنوات المالية الثلاث السابقة في معامل ثابت (ألفا) والذي تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي بنسبة ١٥٪ للوصول إلى رأس المال المطلوب ثم يتم ضرب الناتج في ١٢,٥ لإشتقاق الأصول موزونة المخاطر التي تخضع لتكلفة رأس المال.

فيما يلي تفاصيل متطلبات رأس المال تبعاً لنموذج كفاية رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣:

تصنيف التعرضات	التعرضات			أصول موزونة المخاطر*			متطلبات رأس المال (١٢٪)		
	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي	ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الاستثمار	الإجمالي
مستحقات نقدية	٢,٩٦٣	-	٢,٩٦٣	-	-	-	-	-	-
أصول سيادية	٨,٠٥٤	٢٩,٤٢١	٣٧,٤٧٥	-	-	-	-	-	-
بنوك	٤٣٤	٩٥,٠٤٦	٩٥,٤٨٠	٢١٧	٩,٥٩٠	٩,٨٠٧	٢٦	١,١٥١	١,١٧٧
شركات	٨٥,٢٦٦	١٥٢,٠٢٦	٢٣٧,٢٩٢	٨٥,٢٦٦	٤٥,٦٠٧	١٣٠,٨٧٣	١٠,٢٣٢	٥,٤٧٣	١٥,٧٠٥
تمويلات عقارية	٣٠,٨٢٨	-	٣٠,٨٢٨	٢٣,١٢١	-	٢٣,١٢١	٢,٧٧٥	-	٢,٧٧٥
تسهيلات متأخرة	٣٣,١٣١	-	٣٣,١٣١	٤٥,٩٥٨	-	٤٥,٩٥٨	٥,٥١٥	-	٥,٥١٥
إستثمارات في الملكية/صكوك	٢٦,٧٥٣	٩,٧٧٦	٣٦,٥٢٩	٤٠,١٣٠	٤,٣٩٩	٤٤,٥٢٩	٤,٨١٦	٥٢٨	٥,٣٤٤
عقارات مملوكة	٧٢,٧٩٧	-	٧٢,٧٩٧	١٣٨,٤١٥	-	١٣٨,٤١٥	١٦,٦٠٩	-	١٦,٦٠٩
موجودات أخرى	١,٩٥٣	-	١,٩٥٣	١,٩٥٣	-	١,٩٥٣	٢٣٤	-	٢٣٤
مخاطر إئتمانية	٢٦٢,١٧٩	٢٨٦,٢٦٩	٥٤٨,٤٤٨	٣٣٥,٠٦٠	٥٩,٥٩٦	٣٩٤,٦٥٦	٤٠,٢٠٧	٧,١٥٢	٤٧,٣٥٩
مخاطر السوق	١٤,٠٧٥	٥,٧٨٠	١٩,٨٥٥	١٤,٠٧٥	٢,٣٣٣	١٦,٤٠٨	١,٦٨٩	٢٨٠	١,٩٦٩
مخاطر التشغيل	٢٨,١٥٦	-	٢٨,١٥٦	٢٨,١٥٦	-	٢٨,١٥٦	٣,٣٧٩	-	٣,٣٧٩
الإجمالي	٣٠٤,٤١٠	٢٩٢,٠٤٩	٥٩٦,٤٥٩	٣٧٧,٢٩١	٦١,٩٢٩	٤٣٩,٢٢٠	٤٥,٢٧٥	٧,٤٣٢	٥٢,٧٠٧

* لإحتساب كفاية رأس المال، يتم احتساب نسبة ١٠٠٪ من الأصول موزونة المخاطر للموجودات ذاتية التمويل في حين يتم احتساب نسبة ٢٠٪ فقط للموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان

١-٤ إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية التعرض لخسارة مالية نتيجة عدم وفاء أحد أطراف التعامل بإلتزاماته وفقاً لشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. الموجودات التالية تمثل مصادراً رئيسية لمخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها البنك:

- إيداعات لدى البنوك،
- موجودات التمويلات،
- موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)،
- إستثمارات في صكوك.

لغرض احتساب كفاية رأس المال (إضافة إلى معلومات معينة تم بيانها في جداول أدناه) فقد تم اعتبار الفئات التالية جزءاً من مخاطر الائتمان:

- إستثمارات في أسهم مسعرة وغير مسعرة،
- إستثمارات في شركات زميلة،
- إستثمارات عقارية
- موجودات أخرى (شاملة عقارات ومعدات).

لدى البنك الإجراءات الداخلية اللازمة لتقييم، ومتابعة، والتحكم في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات الفردية وعلى مستوى المحفظة. يتم إعتداد حدود الائتمان بعد إجراء عملية تقييم شاملة تأخذ بعين الإعتبار القوة المالية لطرف المعاملة، والجدوى الفنية والإقتصادية للنشاط التجاري الذي يتم تمويله، وكفاية وجودة التدفقات النقدية المتوفرة للسداد ونحو ذلك، إضافة إلى توفر ضمانات للحماية على هيئة أصول أو ضمانات مادية ملموسة. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية والتعليق عليها قبل إعتقادها من الجهة المخولة وذلك حسب مستويات الموافقة والإعتداد التي أقرها مجلس الإدارة.

على مستوى المحفظة، حدد مجلس الإدارة حدود تركّز المخاطر للأفراد والأطراف ذات العلاقة التي تشكل مجموعة أعمال، وقطاعات إقتصادية وجغرافية إضافة إلى تعرضات مع أطراف ذات علاقة بالبنك أو مساهميه الرئيسيين. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة دورية بمراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم بالتبليغ عن أي إنحرافات إن وجدت إلى الإدارة التنفيذية بالبنك، ولجان إدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

٢-٤ مستويات التعرض للمخاطر

يبين الجدول التالي إجمالي تعرضات الائتمان ومتوسط تعرضات الائتمان مفصلة حسب فئات تعرض مختلفة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣:

إجمالي التعرضات			متوسط التعرضات ^١	إجمالي / متوسط تعرضات الائتمان
ذاتي التمويل	أصحاب حسابات الإجمالي	الإجمالي		
١١,٠١٢	٢٧,٨٣٦	٣٨,٨٤٨	٣٩,٣٧٤	نقد وأرصدة لدى البنوك ^٢
-	٨٢,٧٤٥	٨٢,٧٤٥	٧٧,٦٥١	ودائع لدى مؤسسات مالية
١٠١,٢٩٩	١٥٢,٣٣٦	٢٥٣,٦٣٥	٢٥١,٩٤٢	موجودات التمويلات
٦١,٢٦٥	٤,٧٦٥	٦٦,٠٣٠	٧٦,٧٢٧	إستثمارات في أوراق مالية - ملكية
-	٢٤,٣٦٧	٢٤,٣٦٧	١٩,٠٦٦	إستثمارات في أوراق مالية - صكوك
٣٥,٦٣٠	-	٣٥,٦٣٠	٣٢,٩٥٩	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	٢,٦٨١	٢,٨١٣	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٣١,٧٢٣	-	٣١,٧٢٣	٢٤,٦٩٩	موجودات أخرى، شاملة عقارات ومعدات
٢٥٠,١٩٣	٢٩٢,٠٤٩	٥٤٢,٢٤٢	٥٣١,٨١٤	إجمالي التعرضات الممولة
٢,٦٩٨	-	٢,٦٩٨	٣,٦٨٧	ضمانات
٩,٢٨٦	-	٩,٢٨٦	٧,٨٦٠	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
١١,٩٨٤	-	١١,٩٨٤	١١,٥٤٧	إجمالي التعرضات الغير ممولة

^١ تمثل المتوسط الربع سنوي للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

^٢ شاملة أرصدة نقدية بقيمة ٢,٩٦٢ ألف دينار بحريني.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تمرکز مخاطر الائتمان

١-٣-٤ التوزيع الجغرافي

فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الجغرافي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

الإجمالي	أستراليا	آسيا	أمريكا	دول مجلس أوروبا	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	الموجودات
٣٨,٨٤٨	-	٣٥	٥,٧٩٦	٤٨٥	٣٢,٥٢٢	نقد وأرصدة لدى البنوك
٨٢,٧٤٥	-	-	-	٣,٧٧١	٧٨,٩٧٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٣,٦٣٥	-	-	-	١١,٤٩٠	٢٤٢,١٤٥	موجودات التمويلات
٩٠,٣٩٧	٤,١٤١	٢٢,٢٢٦	-	-	٦٤,٠٣٠	إستثمارات في أوراق مالية
٣٥,٦٣٠	-	-	-	-	٣٥,٦٣٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	-	-	-	٢,٦٨١	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	-	-	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢٣,٣٤٢	٤٣	٤٥٤	-	٩٠٨	٢١,٩٣٧	موجودات أخرى
٨,٣٨١	-	-	-	-	٨,٣٨١	عقارات ومعدات
٥٤٢,٢٤٢	٤,١٨٤	٢٢,٧١٥	٥,٧٩٦	١٦,٦٥٤	٤٩٢,٨٩٣	إجمالي التعرضات الممولة
٨,٢٧٢	-	-	-	-	٨,٢٧٢	ضمانات
٣٥,٨٩٧	-	-	-	٤٥٢	٣٥,٤٤٥	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٤٤,١٦٩	-	-	-	٤٥٢	٤٣,٧١٧	إجمالي التعرضات الغير ممولة

٢-٣-٤ التوزيع الصناعي / القطاعي

أقر مجلس الإدارة حداً أقصى لتعرضات القطاعات الصناعية. فيما يلي بيان بالتعرضات حسب التوزيع الصناعي/ القطاعي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	الموجودات
٣٨,٨٤٨	-	-	٣٨,٨٤٨	٣٨,٨٤٨	نقد وأرصدة لدى البنوك
٨٢,٧٤٥	-	-	٨٢,٧٤٥	٨٢,٧٤٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٢٥٣,٦٣٥	١٥٥,٤٠٤	٥٩,٥٥١	٣٨,٦٨٠	٢٥٣,٦٣٥	موجودات التمويلات*
٩٠,٣٩٧	٢٧,٨٤٢	٣٥,٩٥٤	٢٦,٦٠١	٩٠,٣٩٧	إستثمارات في أوراق مالية
٣٥,٦٣٠	١,٠٢١	٣٣,٥٤٩	١,٠٦٠	٣٥,٦٣٠	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أفساط إيجارات مستحقة)
٢,٦٨١	-	٢,٦٨١	-	٢,٦٨١	إستثمارات في شركات زميلة
٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣	-	٦,٥٨٣	إستثمارات عقارية
٢٣,٣٤٢	١,٩٣٥	٢٠,٩٧٣	٤٣٤	٢٣,٣٤٢	موجودات أخرى
٨,٣٨١	١,٢٠٢	٧,١٧٩	-	٨,٣٨١	عقارات ومعدات
٥٤٢,٢٤٢	١٨٧,٤٠٤	١٦٦,٤٧٠	١٨٨,٣٦٨	٥٤٢,٢٤٢	إجمالي التعرضات الممولة
٨,٢٧٢	٧,٤٩٤	٧٧٨	-	٨,٢٧٢	ضمانات
٣٥,٨٩٧	٣٤,٦٥٥	١,٢٤٢	-	٣٥,٨٩٧	تسهيلات تمويل غير مسحوبة
٤٤,١٦٩	٤٢,١٤٩	٢,٠٢٠	-	٤٤,١٦٩	إجمالي التعرضات الغير ممولة

* تم تصنيف تعرضات موجودات التمويل حسب الغرض من التمويل.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٤ تركز مخاطر الائتمان (يتبع)

٣-٣-٤ تعاملات مع أطراف ذات علاقة

الأطراف ذات علاقة هي الأطراف المرتبطة بالبنك من خلال مساهمة كبيرة، أو سيطرة، أو الإثمين معاً. عندما يرتبط البنك بمعاملات تجارية مع هذه الأطراف، فإن هذه العمليات تتم على أسس عادلة وبشروط تجارية لا تسبب أي أضرار للبنك. لفرض تحديد الأطراف ذات علاقة، يلتزم البنك بشكل صارم بالقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المعنية بهذا الشأن. تم بيان هذه المعلومات بالتفصيل في الإفصاح رقم ٢٢ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٤-٣-٤ تعرضات تتجاوز ١٥% من قاعدة رأس المال

تتطلب التعرضات المنفردة والتي تتجاوز نسبة ١٥% من قاعدة رأسمال البنك والتي تتم مع أطراف منفردين الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي إلا في الحالات المستثناة بموجب الفقرة رقم ٤-٥ من نظام إدارة مخاطر الائتمان من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، يوجد لدى البنك إثتان من التعرضات الكبيرة والتي قام بإبلاغ مصرف البحرين المركزي عنها:

الطرف الآخر	نوع التعرض	إجمالي التعرض	التعرض كنسبة من رأس المال المؤهل	مبلغ رأس المال المخصص
أ	تمويل	١٧,٤٣٠	٪١٧	١,٨٠٥
ب	إستثمار	١٧,١٨١	٪١٦	١,٥٥٥

٥-٣-٤ تعرضات مع أطراف ذات نسبة دين عالية

ليس لدى البنك أي تعرضات لأطراف ذات نسب دين عالية ومخاطر كبيرة وذلك حسب تعريف هذه الأطراف المبين في الفقرة رقم ٢٤-٣-١ من نظام الإفصاح العام الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

٦-٣-٤ مستحقات تعاقدية متبقية من محفظة الائتمان ومن إستثمار في صكوك

تسمح سياسة البنك بتعرضات للمخاطر بعد أقصى ٧ سنوات لعملاء البنك من الشركات و ٢٥ سنة لعملائه من الأفراد وأي إستثناء يتطلب الموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة. يقوم البنك وبصفة مستمرة بمراقبة الإستحقاقات المتبقية لوجوداته لضمان بقاء أي فروقات في إستحقاقات مطلوباتها ضمن الحدود المقبولة. يبين الجدول التالي توزيع الإستحقاقات التعاقدية حسب نوع التمويل في محفظة الائتمان والإستثمار في صكوك:

مقياس الإستحقاق	أقل من شهر	١ إلى ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	٥ إلى ١٠ سنوات	١٠ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	الإجمالي
محفظة الائتمان:										
عقود مرابحة	٤,٦١٨	٢٠,٩٤٩	٨,٤٠٦	٧,٩١٧	٦٠,١٣٩	٥٠,٧٦٤	٣١,٤٤٨	-	-	١٨٤,٢٤١
عقود مشاركة	-	٥,٩٨٥	٥,١٩٣	٧,٠٦٣	١١,٢٥٩	١٦,٧٦٩	١,٤٩٤	-	-	٤٧,٧٦٣
عقود وكالة	٢,٧٧٧	٧,٥٥٥	١,٨٥١	٢,٩٥٤	٦,٠٩٤	-	-	-	-	٢١,٢٣١
عقود إستصناع	-	-	-	-	٤٠٠	-	-	-	-	٤٠٠
عقود إجارة	٦	-	-	١,٨٨٤	١,١٦٩	١,٧٦٤	٨,٢٠٩	١٧,٩٦٦	٤,٦٣٢	٣٥,٦٣٠
الإجمالي	٧,٤٠١	٣٤,٤٨٩	١٥,٤٥٠	١٩,٨١٨	٧٩,٠٦١	٦٩,٢٩٧	٤١,١٥١	١٧,٩٦٦	٤,٦٣٢	٢٨٩,٢٦٥
الإستثمار في صكوك										
- سجلات البنك	٣,٩٢٦	٤,٤٠٩	٤,٢٨٦	-	٢,٥٣٧	٩,٩٩٢	٣,٩٨٢	-	-	٢٩,١٣٢
الإجمالي الكلي	١١,٣٢٧	٣٨,٨٩٨	١٩,٧٣٦	١٩,٨١٨	٨١,٥٩٨	٧٩,٢٨٩	٤٥,١٣٣	١٧,٩٦٦	٤,٦٣٢	٣١٨,٣٩٧

أقر مجلس الإدارة حداً داخلياً للتعرضات العقارية عند ٤٠% من إجمالي الموجودات. بلغت التعرضات العقارية نسبة ٢٦% من إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٢٧%). ويرجع هذا التراجع الكبير في التعرضات العقارية أساساً للتنوع في قطاعات إقتصادية أخرى.

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك

يوجد لدى البنك إستثمارات معينة في حقوق الملكية يتم تصنيفها في سجلات البنك ويتم وزنها لمخاطر الائتمان وذلك ضمن إطار كفاية رأس المال. لفرض احتساب رأس المال التنظيمي، تشمل الإستثمارات في الملكية والتي يتم تضمينها في سجلات البنك على إستثمارات مسعرة وغير مسعرة في الملكية، وإستثمارات في شركات زميلة تمثل مؤسسات غير مالية.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٤-٤ مخاطر ملكية الأسهم في سجلات البنك (يتبع)

يرجى مراجعة الإيضاحين رقم ٢ و ٢١ من البيانات المالية الموحدة لمعرفة السياسات المحاسبية التي يتبعها البنك مع الإستثمارات في الملكية، بما في ذلك السياسات المحاسبية ومنهجيات التقييم المستخدمة، والإفتراضات الأساسية والممارسات التي تؤثر في عملية التقييم.

يعمل قسم إدارة المخاطر جنباً إلى جنب مع قسم الإستثمار في جميع مراحل عملية الإستثمار، بدءاً من دراسة العناية الواجبة التي تسبق الإستثمار إلى مرحلة التخارج، حيث يقدم القسم مراجعة مستقلة لكل عملية. يتم إجراء عملية تقييم لإنخفاض قيمة الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم جمع المعلومات من قسم إدارة المخاطر وقسم الإستثمار. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة البيانات التي تم تحديثها عن الإستثمارات بصورة ربع سنوية حيث يتم تقديم هذه المعلومات إلى مصرف البحرين المركزي.

تتركز إستثمارات البنك في الملكية في مشاريعه الخاصة، والتي تشمل الأسهم الخاصة ومشاريع تطوير البنية التحتية. إن الهدف من هذه الإستثمارات هو عملية تخارج مستقبلية جنباً إلى جنب مع المستثمرين، إما عن طريق عمليات بيع إستراتيجية على مستوى المشروع أو من خلال عمليات طرح أولية. لدى البنك محفظة إستثمارات إستراتيجية تتماشى مع أهدافه الإستثمارية البعيدة المدى.

معلومات عن الإستثمارات في الملكية

٦١,٢٦٥	ملكية خاصة
٢١٨	أرباح من توزيعات أسهم
١,١١٠	أرباح محققة خلال السنة
(٢,٤٩٣)	خسائر غير محققة خلال السنة

فيما يلي بيان بالفئات التي تم من خلالها تضمين الإستثمارات في الملكية بغرض احتساب كفاية رأس المال بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي:

الإستثمارات في الملكية في سجلات البنك	إجمالي التعرضات		تعرضات موزونة المخاطر		تكلفة رأس المال (نسبة ١٢٪)
	ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	ذاتي	أصحاب حسابات الإستثمار	
إستثمارات غير مسعرة في الملكية	٢٦,٧٥٢	-	٤٠,١٣٠	-	٤,٨١٦
إستثمارات عقارية	٣٤,٥١٢	-	٦٩,٠٢٤	-	٨,٢٨٢
الإجمالي	٦١,٢٦٥	-	١٠٩,١٥٤	-	١٣,٠٩٩

٥-٤ تصنيف درجات التعرض للمخاطر

لدى البنك نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان مبني على أساس مقياس من ١٠ نقاط يتم من خلاله تصنيف الدرجات من ٨ إلى ١٠ كتعرضات متعثرة في حين يتم تصنيف الدرجتين ٩ و ١٠ كإستثمارات منخفضة القيمة. يتم تحديد درجة مخاطر الائتمان لكل طرف بناءً على عدة عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك القوة المالية، والسجل السابق وتوافر الضمانات. يتم تحديد درجة المخاطر عند إفتراض حدوث التعرض وعند كل تجديد له. تقوم الأقسام المعنية بإعداد قوائم تحديد درجة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة هذه القوائم. تقوم وحدة إدارة الائتمان بقسم إدارة المخاطر وبصورة مستمرة بمراقبة هذه الدرجات حيث يتم تخفيض تصنيف التعرضات متى ما تبين تدهور جودتها، وذلك بناءً على معايير واضحة ضمن سياسة الائتمان بالبنك. يتم كذلك مراجعة تصنيف عملاء الشركات مرة سنوياً على الأقل. يتم عرض تقارير على مجلس الإدارة حول الحركة في تصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان بصورة ربع سنوية.

بالنسبة للتعرضات القائمة أو المحتملة لمخاطر لدى بنوك ومؤسسات مالية، قام البنك بوضع تصنيفات داخلية تتضمن ست مستويات من المستوى (أ) إلى المستوى (و)، بشكل تنازلي من حيث الجدارة الائتمانية. هذه التصنيفات مستمدة في الأساس من التصنيفات الائتمانية الخارجية التي توفرها وكالات التصنيف الائتماني كوكالة موديز، وستاندرد أند بورز، وكايبیتال إنتيليجنس، وفيتش. يقوم البنك باستخدام تصنيفات ستاندرد أند بورز أو موديز متى ما توفرت. في حالة وجود فروقات في التصنيف من هذه الوكالات، يتم استخدام التصنيف الأكثر تحفظاً. تم مطابقة تصنيفات هذه الوكالات مع التصنيفات الداخلية بالبنك كما يلي:

وكالات التصنيف الخارجية	أ	ب	ج	د	هـ	و
ستاندرد أند بورز	>= أأ	>= أ	>= ب ب	>= ب	< ب	غير مصنفة
موديز	>= ٣أ	>= ٢أ	>= ٣أ ب	>= ٢ ب	ج و د	غير مصنفة
كايبیتال إنتيليجنس	>= أأ	>= أ	>= ب ب ب	>= ب	ج و د	غير مصنفة
فيتش	>= أأ	>= أ	>= ب ب ب	>= ب	< ب	غير مصنفة

يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وذلك للحصول على تفاصيل تصنيف التعرضات التي يواجهها البنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات، وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات

قد لا يستطيع العملاء في بعض الأحيان الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك عند إستحقاقها. يتم تصنيف أي مبلغ لم يتم دفعه عند إستحقاقه كمتأخرات حيث يقوم البنك بتركيز جهوده على إسترداد هذه المبالغ. يتم تصنيف الحسابات المتأخرة ٣٠ يوماً أو أكثر كـ «حسابات تحت المراقبة» / درجة ٧ ويتم إتخاذ إجراءات واضحة ومحددة لمتابعة ومراقبة هذه الحسابات.

ولكن، إذا ظل الحساب متأخراً لفترة ٩٠ يوماً متواصلة فعند ذلك يتم إعتباره كحساب متعثر ويتم تصنيفه على الدرجة ٨. يقوم البنك بمراجعة شاملة لجميع هذه الحسابات بصورة ربع سنوية ومتى دعت الحاجة لإحتساب أي مخصصات، يتم تصنيف هذه التعرضات كحسابات منخفضة القيمة ضمن درجة مخاطر ٩ إلى ١٠. يتم احتساب المخصصات من خلال بيان الدخل متى دعت الحاجة. يتم احتساب هذه المخصصات بناءً على توقعات بإنخفاض القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجودات أو الضمانات حيث يتم تقدير هذه التدفقات على أساس متحفظ.

في نهاية كل سنة، يقوم البنك بمراجعة جميع الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات في الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الملكية للحصول على أي دليل موضوعي بإنخفاض قيمة هذه الموجودات. في حالة وجود أي دليل، يتم إعادة تقييم الأصل إما بتكلفة الإستحواذ أو بالمبلغ المتوقع إسترداده، أيهما أقل، ويتم احتساب مخصص للفرق في القيمة من خلال بيان الدخل.

معرفة سياسة البنك المفصلة حول مخصصات الموجودات المالية، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢ (ج) حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

لمراجعة الإفصاحات الكمية المتعلقة بالتعرضات المتأخرة أو المنخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

خلال سنة ٢٠١٣، قام البنك بعملية تقييم تفصيلية لمحفظة إئتمانه حيث قام بإحتساب مخصصات معينة للإنخفاض في القيمة حيثما دعت الحاجة. إضافة لذلك، فقد حافظ البنك على مخصصات جماعية بنسبة معينة من الموجودات الغير متعثرة وفق درجات التعرض للمخاطر التي تم تصميمها داخلياً والتي تم تحديدها لأطراف التعامل. ولذلك بلغ إجمالي المخصصات نسبة ٤٤، ١٪ تقريباً من محفظة موجودات التمويل، والموجودات المشتراة لغرض التأجير، وأقساط الإيجارات المستحقة والصكوك. هذه الممارسات تتسجم مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات في مملكة البحرين.

لمراجعة التغير في مخصصات موجودات التمويلات والإستثمار في أوراق مالية، يرجى الإطلاع على الإيضاحين رقم ٥ و ٦ على التوالي، حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٤-٦-١ التوزيع الجغرافي والقطاعي لمخصصات الإنخفاض في القيمة والحسابات المنخفضة القيمة والحسابات المتأخرة

الإجمالي	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون
منخفضة القيمة:			
٤,٥٧٥	-	-	٤,٥٧٥
٢ أشهر إلى سنة			
٢٢,٠٨٤	-	-	٢٢,٠٨٤
سنة إلى ٢ سنوات			
١,٠٥٢	-	-	١,٠٥٢
أكثر من ٢ سنوات			
٢٧,٧١١	-	-	٢٧,٧١١
يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة:			
١٣,٦٤٦	٦,٥١٨	-	٧,١٢٨
في ١ يناير ٢٠١٣			
٥,٩٠١	-	-	٥,٩٠١
مخصص خلال السنة			
(٥٠٠)	-	-	(٥٠٠)
إستردادات خلال السنة			
(٦,٥١٨)	(٦,٥١٨)	-	-
شطب خلال السنة			
١٢,٥٢٩	-	-	١٢,٥٢٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
١٥,١٨٢	-	-	١٥,١٨٢
القيمة الدفترية			
متأخرات غير منخفضة القيمة:			
٣٥,٦٥٩	-	-	٣٥,٦٥٩
إلى ٣ أشهر			
٢,٤٧٧	-	-	٢,٤٧٧
٣ أشهر إلى سنة			
٨٦٨	-	-	٨٦٨
أكثر من سنة			
٣٩,٠٠٤	-	-	٣٩,٠٠٤
مخصصات إنخفاض جماعية*			
٤,١٥٦	-	١٧٢	٣,٩٨٤

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٦-٤ متأخرات وحسابات منخفضة القيمة، ومخصصات (يتبع)

الإجمالي	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
				منخفضة القيمة:
٤,٥٧٥	٥٣١	٤,٠٤٤	-	٢ أشهر إلى سنة
٢٢,٠٨٤	٧,٦٥٠	١٢,٠٨٨	٢,٣٤٦	سنة إلى ٣ سنوات
١,٠٥٢	-	١,٠٥٢	-	أكثر من ٣ سنوات
٢٧,٧١١	٨,١٨١	١٧,١٨٤	٢,٣٤٦	
				يُطرح: مخصصات إنخفاض محددة
١٣,٦٤٦	٢,٣٧٩	١٠,٦١٧	٦٥٠	في ١ يناير ٢٠١٢
٥,٩٠١	٤,٦٩١	٤٠٦	٨٠٤	مخصص خلال السنة
(٥٠٠)	-	(٥٠٠)	-	إستردادات خلال السنة
(٦,٥١٨)	-	(٦,٥١٨)	-	شطب خلال السنة
١٢,٥٢٩	٧,٠٧٠	٤,٠٠٥	١,٤٥٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٥,١٨٢	١,١١١	١٣,١٧٩	٨٩٢	القيمة الدفترية
				متأخرات غير منخفضة القيمة:
٣٥,٦٥٩	١٤,٣٧١	١٦,٠٩٥	٥,١٩٣	إلى ٢ أشهر
٢,٤٧٧	١,٤٧٩	٩٩٨	-	٢ أشهر إلى سنة
٨٦٨	-	٨٦٨	-	أكثر من سنة
٣٩,٠٠٤	١٥,٨٥٠	١٧,٩٦١	٥,١٩٣	
٤,١٥٦	٢,٣٨٢	١,١٩٤	٥٨٠	مخصصات إنخفاض جماعية *

* تم توزيع مخصصات الإنخفاض الجماعية على أساس إجمالي التعرض بعد إستثناء التعرضات المنخفضة القيمة والتي تم احتساب مخصصات محددة لها.

٧-٤ تسهيلات يتم إعادة التفاوض بشأنها

لمزيد من المعلومات حول التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

٨-٤ دعاوى قضائية وتعرضات تم شطبها

لدى البنك سياسات لمباشرة ورفع الدعاوى القضائية بعد إستنفاد جميع الوسائل الودية لتسوية المستحقات من العملاء. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ إرتبط البنك بسبعة عشر دعوى قضائية لإسترداد مستحقات من عملائه بلغ مجموعها ٦,٢٨٠ مليون دينار بحريني. إضافة لذلك، قام ثلاثة من المستثمرين برفع قضايا ضد البنك تتعلق بمنتجات البنك الإستثمارية بلغ مجموعهما ٧١ ألف دينار بحريني.

لدى البنك سياسة تسمح بشطب التعرضات عند إنتفاء احتمال إسترداد مستحقاتها من خلال الدعاوى القضائية والوسائل الأخرى.

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة

يحق للبنك، في الحالات التي يتأخر فيها عملاؤه عن تسديد المستحقات إليه، تحصيل غرامات منهم بناءً على الإتفاقية الموقعة بينهم وبين البنك. يقوم البنك بتحصيل هذه الغرامات من العملاء عندما تكون المبالغ كبيرة. حسب سياسة البنك يتم احتساب هذه الغرامات في حساب منفصل ويتم صرفها في أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

٩-٤ غرامات من مدفوعات متأخرة (يتبع)

من سياسة البنك المساهمة بأي مبالغ متحصلة من مصادر غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في صندوق للأعمال الخيرية والزكاة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، تم تحويل مبلغ ٥٢ ألف دينار بحريني إلى صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

بالنسبة للإفصاحات الكمية، يرجى مراجعة بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

١٠-٤ تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة من الأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان، أهمها حماية التعرض عن طريق استخدام رهونات مناسبة. بالرغم من أن وجود هذه الرهونات لايعتبر شرطاً مسبقاً لتقديم التسهيل، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات الحالية على الأقل مضمونة جزئياً. لدى البنك سياسات واضحة حول نوعية الأصول التي يمكن قبولها كرهونات وكيفية تقييم هذه الأصول. عموماً يتم تقييم جميع الأصول التي تم قبولها كرهونات مرة واحدة في السنة على الأقل. تم وضع الأسس القانونية الخاصة بسريان مفعول وتنفيذ المستندات المستخدمة في إنشاء هذه الرهونات من قبل خبراء قانونيين خارجيين.

يبين الجدول التالي تغطية ضمانات جميع التعرضات الائتمانية والتي تم تصنيفها على أساس نوع الضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

نوع الضمان	مرايحة	مشاركة	وكالة	إستصناع إجارة	قيمة الضمان ^١	إجمالي التعرض ^٢	نسبة التغطية %	النسبة من الإجمالي %
عقارات	١٣٣,١٨٦	٩١,٣٠٣	٧,٢٨٦	٢,٣٠١	٦٤,٠١٨	٢٩٨,٠٩٤	١٨٦	٧٧
أوراق مالية مدرجة	٥٤٢	-	-	-	-	٢٤٥	٢٢١	٠
أوراق مالية غير مدرجة	١١,٠٣٠	-	٧,٥٤٠	-	-	١٣,٨٩٧	١٣٤	٥
ضمانات بنكية	٢٢,٥٤٢	-	-	-	-	٢٩,٢٤١	١١١	٨
ضمانات نقدية	٢٧,٥٢٥	-	٥٥٧	-	-	٢٨,٠٤٨	٧٤	٧
أخرى	-	-	-	-	-	٥٥,٨٧٠	٠	٠
غير مضمونة	٩,٦٥٢	١,٩٣٦	-	-	-	٨,٥٢١	١٣٦	٣
الإجمالي	٢١٤,٤٧٧	٩٣,٢٣٩	١٥,٣٨٣	٢,٣٠١	٦٤,٠١٨	٣٨٩,٤١٨	١٢٧	١٠٠

^١ تمثل قيم الضمان بناءً على آخر تقييم تم تنفيذه بناءً على سياسة البنك شاملة الضمانات التي تتجاوز قيمها الدفترية للتسهيلات.

^٢ تشمل هذه المبالغ على إجمالي مخصصات جماعية للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٥٦,٤ ألف دينار بحريني ومخصصات محددة للإنخفاض في القيمة تبلغ ١٢,٥٢٩ ألف دينار بحريني.

يتم احتساب الممتلكات العقارية بقيم تعتمدها جهات تقييم مؤهلة. يتم تقييم الأصول المادية الأخرى كالأليات بقيمتها الدفترية، أو بقيمة فواتيرها أو كما يصدق عليها أحد الخبراء الخارجيين. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة بسعر السوق بينما يتم تقييم الأوراق المالية الغير مدرجة بالتكلفة بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة. يتعامل البنك مع مجموعة من المقيمين المعتمدين للممتلكات العقارية. يقوم قسم إدارة المخاطر بالإشراف على عملية التقييم باستقلالية عن الأقسام المعنية الأخرى.

في أغلب الأحيان تكون التسهيلات أيضاً مضمونة بضمانات شخصية أو ضمان شركات، أو ملكية مشتركة للمركبات، أو من خلال التنازل عن عوائد تعاقدية، أو تنازل عن ملكية شهادات تأمين، ونحو ذلك. لكن وحسب سياسة البنك الائتمانية فإن هذه الضمانات أو التنازلات لا تعتبر ملموسة بالرغم من أن قيمتها تكون كبيرة في حالات كثيرة، لذلك يتم احتسابها صِفراً لأغراض التحليل السابق.

يتم تقييم الأصول الممولة كإجارة منتهية بالتمليك بقيمتها الإسمية مع الضمانات المادية حيث تم تضمينها تحت بند عقارات أو بند أخرى في الجدول السابق. إن القيمة المعلنة لجميع التعرضات هي عبارة عن إجمالي التعرض قبل أي مخصصات. لا يقوم البنك بإجراء أي تسوية للضمانات المحتفظ بها سواء كانت مضمّنة أو غير مضمّنة في الميزانية العمومية. لم يتم البنك بطلب أي إعفاءات رأسمالية لتقليل مخاطر الائتمان وذلك حسب القسم ٤-٧ من نموذج كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي ولذلك ولغرض احتساب معدل كفاية رأس المال فقد تم وزن مخاطر جميع التعرضات بناءً على قيمتها الإجمالية.

لدى البنك سياسة للتخلص من الأصول المحتفظ بها كرهونات والغير قابلة للتحويل إلى نقد، وذلك بعد إتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ قام البنك بإستعادة ملكية وبيع بعض المركبات لإستعادة مبلغ ١٣ ألف دينار بحريني.

٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

١١-٤ متطلبات رأس المال التنظيمي حسب نوع عقود التمويل

متطلبات رأس المال (١٢%)		أصول موزونة لمخاطر الائتمان		التعرض		عقد التمويل
أصحاب حسابات ذاتي	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حسابات ذاتي	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حسابات ذاتي	أصحاب حسابات الاستثمار	
٤,٥٦٠	٥,٤٤٣	٢٧,٩٩٩	٤٥,٣٥٥	٢٩,٥٠٥	١٥١,٩٤٢	مربحة
٣,٣٥١	-	٢٧,٩٢٣	-	٣٥,٦٣٠	-	موجودات الإجارة
٥,٩٤٣	-	٤٩,٥٢٥	-	٤٧,١٢١	-	(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٣,١٩٢	-	٢٦,٦٠٣	-	٢٤,٦٧٣	-	مشاركة
١٤	-	-	١١٨	-	٣٩٤	وكالة
١٧,٠٤٦	٥,٤٥٧	١٤٢,٠٥٠	٤٥,٤٧٣	١٣٦,٩٢٩	١٥٢,٣٣٦	إستصناع
						الإجمالي

٥ مخاطر السوق

١-٥ إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تؤثر إيرادات البنك أو تأثر قيمة الأدوات المالية التي يمتلكها بالتغيرات في أسعار السوق، كالتغير في أسعار العملات، ومعدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في التعرضات لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحقيق أفضل العوائد من هذه المخاطر.

تتطلب قواعد مصرف البحرين المركزي من البنك فصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محافظ للمتاجرة ومحافظ لغير المتاجرة. ليس لدى البنك أي تعرضات لمراكز متاجرة سواء في الأسهم أو في السلع ولذلك يعتبر التعرض للتغير في أسعار العملات، على الرغم من محدوديته، مصدراً رئيسياً لمخاطر السوق. هناك أيضاً احتمال التعرض لمخاطر معدلات الأرباح والتي تظهر بسبب عدم تطابق بُنية الموجودات مع المطلوبات. لدى البنك سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة مع حدود واضحة للمخاطر ومؤشراتها وذلك لغرض إدارة مخاطر السوق بفعالية.

خلال سنة ٢٠١٢، بدأ البنك في المتاجرة في الصكوك على أسس إنتقائية. وتقتصر المتاجرة حالياً على صكوك تُصدرها جهات سيادية وشبه سيادية أو صكوك تُصدرها جهات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي مع اشتراط حصولها على درجات تقييم إستثمار من وكالة موديز أو ستاندرد أند بورز. بلغ حجم محفظة المتاجرة مع نهاية السنة ٧٨٠,٥ مليون دينار بحريني.

يتم مراقبة مخاطر عمليات المتاجرة هذه عن طريق إعادة تقييم الصكوك بقيمتها السوقية على أساس يومي. إن حجم المحفظة والأهم من ذلك عدد الأدوات يعتبر صغيراً جداً بحيث لا يمكن الإعتماد على أي نماذج إحصائية. يقوم البنك حالياً بإعداد سياسة مفصلة وإطار مراقبة للتحكم في مخاطر السوق الناتجة عن عمليات المتاجرة.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر السوق، وصايف التعرضات وحساسيتها ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٢-٥ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر السوق

يبين الجدول التالي مركز مخاطر السوق لكل فئة من فئات مخاطر السوق وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ إضافة إلى الحد الأقصى والأدنى خلال الفترة:

الحد الأدنى	الحد الأقصى	كما في ٣١ ديسمبر	
-	-	-	مخاطر مركز الملكية
١٨٧	٣٤٥	١٨٧	مخاطر السوق من مراكز متاجرة في صكوك *
١,٠٩٠	١,١٧٠	١,١٢٦	مخاطر أسعار العملات
-	-	-	مخاطر السلع
١,٢٧٧	١,٥١٥	١,٣١٣	الإجمالي (أ)
١٥,٩٦٣	١٨,٩٣٨	١٦,٤٠٨	الأصول موزونة المخاطر (١٢,٥ X أ)
١,٩١٦	٢,٢٧٣	١,٩٦٩	متطلبات رأس المال (١٢%)

* تمثّل نسبة ٢٠% من التعرضات حيث يتم تخصيص هذه الإستثمارات في صكوك من حقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

٦ مخاطر التشغيل

١-٦ إدارة مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر حدوث خسارة بسبب عدم كفاية أو وجود خلل في العمليات الداخلية، أو بسبب أخطاء بشرية، أو أخطاء في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر، مخاطر قانونية ومخاطر إلتزام بالشرعية الإسلامية. تعتبر مخاطر التشغيل جزءاً متأسلاً من العمليات الاعتيادية. مع العلم بأنه لا يمكن التخلص من المخاطر التشغيلية بصورة كاملة، إلا أن البنك يحاول جاهداً تقليلها من خلال التأكد من وجود بنية أساسية رقابية قوية في جميع أقسام البنك. يتم إتخاذ إجراءات وعمليات مختلفة لإدارة مخاطر التشغيل وتشمل التدريب الفعال للموظفين، وضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والقيام بتسويات دورية للحسابات والعمليات، والمراقبة المستمرة لحدود المخاطر، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير.

تم بيان تفاصيل إدارة مخاطر التشغيل ضمن الإيضاح رقم ٢١ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة جميع عمليات التشغيل للتأكد من تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة تنفيذاً كاملاً ويقدم تقارير حول أي حالات إنحراف، إن وجدت، للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. لدى القسم فريق من الموظفين المتخصصين للقيام بهذه المهمة. قام البنك بتطبيق نظام لإدارة مخاطر التشغيل حيث يقوم هذا النظام بمراقبة مؤشرات المخاطر والضوابط الرئيسية في جميع مجالات العمليات ويقوم بإطلاق إشارات مناسبة عند وقوع أحداث تم تحديدها مسبقاً (من خلال تجاوز هذه الإشارات) حيث يقوم القسم بعرض تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، تقتضي سياسة البنك القيام بمهام حجز، وتسجيل، ومراقبة العمليات عن طريق موظفين مستقلين غير أولئك الأفراد الذين قاموا بهذه بالعمليات. يتضمن إطار إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك مكونات كمؤشرات المخاطر الرئيسية، وبيانات خسائر التشغيل، ومخاطر وضوابط التقييم الذاتي في مختلف أنحاء البنك. يتم مراقبة هذه المكونات بصورة دورية الأمر الذي يساعد على سرعة إكتشاف وتصحيح أوجه القصور في العمليات والإجراءات. يتم مراقبة المعلومات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات بالخسائر والتي قد يتم الإعتماد عليها كنقطة بداية لتطبيق منهج متقدم لإدارة مخاطر التشغيل في المستقبل.

٢-٦ دعاوى قضائية

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لا توجد لدى البنك أي دعاوى قضائية جوهرية بما في ذلك الإجراءات القانونية المعلقة بإستثناء ما ورد في البند ٤-٨ أعلاه. لدى البنك فريق قانوني متخصص يقوم بتقديم المشورة القانونية ومساعدة جميع أقسام البنك.

٣-٦ الإلتزام الشرعي

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهمة توجيه، ومراجعة، والإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. لدى البنك مراقب شرعي، يقوم بمراجعة إلتزام منتجات وعمليات البنك بفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية بصورة مستمرة كما يقوم أيضاً بمراجعة الإلتزام بمتطلبات المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وإعتماد جميع المنتجات والخدمات قبل طرحها وتقديمها للعملاء كما تقوم بمراجعة دورية للمعاملات التي يقوم بها البنك. يتم إصدار تقرير سنوي من قبل هيئة الرقابة الشرعية تؤكد فيه إلتزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-٦ حصة رأس المال التنظيمي من مخاطر التشغيل

يستخدم البنك طريقة المؤشر الأساسي لإحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر التشغيل.

يبين الجدول التالي الأصول موزونة المخاطر ومتطلبات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات (أ)	١٥,٠١٦
أصول موزونة لمخاطر التشغيل (ب) = $12,05 \times 10\%$	٢٨,١٥٦
متطلبات رأس المال = $12\% \times$	٣,٢٧٩

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن يواجه البنك صعوبة في الوفاء بإلتزاماته المالية وذلك بسبب عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات. يهدف البنك من خلال منهجه في إدارة السيولة إلى ضمان توفر سيولة كافية لدى البنك في جميع الأوقات للوفاء بإلتزاماته عند إستحقاقها بدون تحمّل أي خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق أضرار بسمعة البنك.

لدى البنك سياسة خاصة بمخاطر السيولة، حيث توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وقسم الخزينة، والأقسام الأخرى المعنية بإدارة السيولة. تنص هذه السياسة أيضاً على وجوب محافظة البنك على معدلات سيولة مختلفة، إضافة إلى حدود الفجوات ضمن كل فترة زمنية في سَلْم الإستحقاق. تتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بمستوى مناسب من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية كالودائع لدى البنوك، وصكوك مصرف البحرين المركزي وصكوك المتاجرة وذلك لضمان توفر السيولة لدفع ودائع المضاربات المُستحقة والمطلوبات الأخرى، متى حان موعد إستحقاقها.

٧ مخاطر أخرى

١-٧ مخاطر السيولة (يتبع)

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لإدارة مخاطر السيولة على قسم الخزينة، حيث يقوم بمراقبة مصادر ومواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة، ويتأكد من الإلتزام بالحدود التي أقرتها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم الرقابة المالية بالبنك بمتابعة أوضاع السيولة ويتم تقديم تقارير حول أي مخالفات إلى إدارة الموجودات والمطلوبات، وإلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، وكذلك إلى مجلس الإدارة. لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات، يرجى الإيضاح رقم ٢٨ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. يبين الجدول التالي معدلات السيولة الرئيسية والتي تعكس وضع السيولة في البنك:

بالنسبة المئوية (%)				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
٢٢٢,٣٩	٩٥,٧٠	١٨٩,٤٣	١١٣,٧٢	١٣٧,٠٢
٢٦,٠٤	١٩,٢١	٢٦,٠٤	٢٠,٨١	٣٠,٠٢
٣٦,٠٣	٣٢,٣١	٤٢,٠١	٤١,٧٢	٥٩,٥٦
٢٥,٠٨	٨,٢٣	٢٥,٦٣	١٠,٥٠	٢٢,٠٠

ودائع لدى مؤسسات مالية إلى ودائع من مؤسسات مالية
الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع
صافي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع

٢-٧ مخاطر نسبة الأرباح في سجلات البنك

إن المخاطر الرئيسية الأخرى الذي تتعرض لها سجلات البنك هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية والتي قد تحدث بسبب تغير في نسب أرباح السوق. تتم إدارة مخاطر نسبة الأرباح بصفة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات معدلات الربح وكذلك من خلال إيجاد حدود متفق عليها مسبقاً لإعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن مراقبة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بمساعدة اللجنة وذلك ضمن أنشطة متابعاته اليومية.

تتم إدارة مخاطر نسبة الربح مقابل حدود فجوات معدل الربح من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك لسيناريوهات مختلفة معيارية وغير معيارية لنسب الأرباح. تشمل السيناريوهات المعيارية التي تتم دراستها بصورة شهرية على إرتفاع أو إنخفاض موازي بمعدل ١٠٠ نقطة أساسية عبر جميع منحنيات العوائد وتشتمل أيضاً على إرتفاع أو إنخفاض بمعدل ٥٠ نقطة أساسية لجميع منحنيات العوائد. تم تحليل حساسية البنك تجاه أي إرتفاع أو إنخفاض في نسب أرباح السوق ضمن الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

٣-٧ مخاطر إئتمانية من أطراف أخرى

إن المخاطر الإئتمانية من أطراف أخرى هي مخاطر عدم قيام الطرف المرتبط بعمود تحتوي على نسب أرباح السوق، والصرف الأجنبي، وملكية الأسهم والإئتمان بتسديد إلتزاماتها قبل مواعيد إستحقاق هذه العقود. لايقوم البنك بالمتاجرة في أسهمه، أو في العملات الأجنبية، أو في مشتقاتها. ومع ذلك، يدخل البنك في معاملات ذات مخاطر صرف أجنبي وذات مخاطر نسب أرباح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لغرض التحوط من المخاطر التي قد تنشأ بسبب عدم التطابق بين محافظتي الموجودات والمطلوبات. هناك سياسات واضحة لهذه المعاملات. بالنسبة لمعاملات التسهيلات الإئتمانية الأخرى (وفي المقام الأول ودائع لدى البنوك)، فقد قام البنك بإنشاء جدول لحدود الأطراف الأخرى يعتمد على تصنيفات إئتمان خارجية لهذه الأطراف. يتم متابعة هذه الحدود من قبل قسم إدارة المخاطر في البنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، لم تكن لدى البنك أي مراكز مفتوحة في أدوات خاصة بإدارة مخاطر الصرف الأجنبي.

٤-٧ مخاطر التمرکز

تنشأ مخاطر التمرکز عندما يقوم عدد من المدينين، أو الأطراف الأخرى، أو الأطراف المُستثمر فيها بمزاولة أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو في مناطق ذات خصائص إقتصادية متشابهة الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مقدرتهم وبصورة متشابهة على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من خلال ظروف إقتصادية، أو سياسية، أو ظروف أخرى متشابهة. نظراً لذلك، فإن هذه التمرکزات تشير إلى حساسية نسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو منطقة معينة. ولإدارة هذه المخاطر، قام البنك بوضع حدود تعرضات لمختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة هذه الحدود وإبلاغ مجلس الإدارة عن أي حالات إنحراف، إن وجدت، بشكل ربع سنوي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، لم يتم تجاوز أي من الحدود التي أقرها مجلس الإدارة. لتفاصيل التعرضات للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية، يرجى الإطلاع على البنود ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٣ أعلاه.

٥-٧ مخاطر السمعة

إن مخاطر السمعة هي مخاطر إمكانية أن يؤدي الفهم الخاطئ لممارسات وأنشطة البنك أو لإجراءات الرقابة الداخلية، سواء أ كانت صحيحة أم لا، إلى إنخفاض قاعدة مستثمري البنك قد تكون لها آثار سلبية على سيولة البنك أو على رأس ماله. قد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع دعاوى ضد البنك، الذي وبصرف النظر عن النفقات القانونية التي يمكن تجنبها، ستتضرر مصداقيته ما سيؤثر على سلباً على نمو أعماله التجارية وربحيته. كون البنك يعمل كمصرف إسلامي، فإن سمعته تعتبر من أصوله الهامة وأحد الأمور التي قد تؤثر على سمعة البنك هو عدم مقدرته على التخارج من الإستثمارات، ونمو محفظة الموجودات المتعثرة، وتحقيق عوائد أقل من المتوقعة، وضعف التواصل مع المستثمرين. لدى البنك إستراتيجية إتصالات متطورة ومُحكمة يتم تنفيذها لتغطية مثل هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٧ مخاطر أخرى

٦-٧ مخاطر الضغوطات التجارية

تشير مخاطر الضغوطات التجارية إلى وجود ضغوطات من السوق لدفع عوائد تتجاوز المعدلات التي تم تحقيقها على الموجودات التي تم تمويلها عن طريق حقوق أصحاب حسابات الإستثمار. قد يرجع سبب ذلك إلى كون العائد على هذه الموجودات أقل من عوائد الجهات المنافسة. لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة يتم من خلالها تحديد، ومراقبة ومعالجة جميع المخاطر المحتملة والتي قد تنشأ عن القيام بهذه الأنشطة. لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على البند الخاص بأصحاب حسابات الإستثمار.

٧-٧ مخاطر أخرى

تتضمن المخاطر الأخرى مخاطر إستراتيجية، ومخاطر وكالة، ومخاطر رقابية، وغيرها، وهي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة ولا يمكن قياسها وتحديدها بشكل سهل. يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية إعتدال ومراجعة إستراتيجيات المخاطر والتعديلات على سياسات المخاطر بصورة شاملة. تقع على الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ إستراتيجيات المخاطر التي إعتدتها مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة أيضاً بالتأكد من أن الأنظمة الداخلية لحوكمة الشركات والإلتزام الرقابي لإدارة مخاطر الوكالة ومخاطر السمعة قوية وفعالة. يقوم البنك بتخصيص رأس مال إضافي لمواجهة مثل هذه المخاطر عن طريق الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال.

٨ إفصاحات عن المنتجات

١-٨ نوع المنتجات ووعي المستهلك

لدى البنك سياسة للإفصاح يتم تطبيقها على جميع قنوات الإتصال مع الجمهور وتشمل الإتصال المكتوب، والشفهي والإلكتروني. يتم القيام بهذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب المتطلبات المحلية والتنظيمية.

يقدم البنك تشكيلة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والإستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. والتي تشمل، بالإضافة إلى منتجات التمويل التقليدية، على تشكيلة من المنتجات الإستثمارية المبتكرة والتي تم هيكلتها كالصناديق، وإستثمارات منطمة ومضاربات مقيدة. لدى قسم الإستثمار بالبنك خبرة في تكوين منتجات مبتكرة راقية وذات قيمة مضافة تقدم قائمة واسعة من الهياكل، والعوائد المتوقعة، والفترات الزمنية، وملامح المخاطر.

يتم تقديم أي مقترح لمنتجات جديدة عن طريق أقسام البنك ذات العلاقة كل على حده. تقوم اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر في البنك بمراجعة هذه المقترحات لضمان توافق المنتجات أو الأنشطة مع إستراتيجية البنك تجاه الأعمال والمخاطر. تتطلب جميع المنتجات الجديدة موافقة مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

يتم وضع المعلومات حول المنتجات الجديدة أو أي تغيير في المنتجات الحالية على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان www.khcbonline.com أو يتم نشرها في وسائل الإعلام. يتم أيضاً إطلاع العملاء والجمهور على تفاصيل المنتجات عن طريق المطويات أو الإعلانات.

٢-٨ التعامل مع الشكاوى

يأخذ البنك النزاعات والشكاوى من جميع العملاء على محمل الجد. قد تؤدي هذه النزاعات أو الشكاوى إلى إتهيار محتمل للعلاقات وقد تؤثر سلباً على سمعة البنك. قد يؤدي عدم حل هذه النزاعات أو الشكاوى إلى دعاوى قضائية وإلى احتمال توجيه توبيخ من قبل الجهات الرقابية. لدى البنك سياسة شاملة تعنى بالشكاوى الخارجية، حيث تم إعتادها من قبل مجلس الإدارة. جميع موظفي البنك على إطلاع بهذه السياسة وملتمزون بها.

لدى البنك موظف مكلف بالتعامل مع جميع الشكاوى الخارجية ويتم نشر بيانات الإتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للبنك وكذلك في الفروع وفي جميع المواد الدعائية. يتم عادة التحقيق في الشكاوى من قبل أشخاص ليس لهم علاقة مباشرة بموضوع الشكوى. يحاول البنك حل جميع الشكاوى خلال خمسة أيام عمل. لكن إذا تعذر ذلك، فإنه يتم الإتصال بالعميل مباشرة لإشعاره بالإطار الزمني لإصلاح وحل الشكوى. يتم أيضاً تقديم تقرير دوري حول وضع الشكاوى إلى مجلس الإدارة.

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

يقوم البنك بقبول أموال من مستثمرين صغار وكذلك من الأفراد ذوي الملاءة العالية على هيئة عقود مضاربة. تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يقدمها العملاء للبنك كي يتم إستثمارها بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك حرية التصرف في هذه الأموال بصفته مضارباً. جميع حسابات الإستثمار مبنية على أساس المشاركة في الأرباح، غير أن البنك لا يضمن أي مستوى معين من العوائد. يتحمل العملاء أي خسارة ناشئة عن هذا الإستثمار بإستثناء في حالة الإهمال من قبل البنك. يقوم البنك بإحتساب حصته من الأرباح كرسوم مضارب.

يقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الإستثمار بالدينار البحريني، وبالدولار الأمريكي، وبعملات دول مجلس التعاون الخليجي وعملات أخرى ولفترات إستحقاق تتراوح ما بين شهر واحد و ٢٤ شهراً. يقوم البنك بإجراء دراسات العناية الواجبة للتعرف على العميل قبل قبول أي إستثمار. يقوم العميل بالتوقيع على إتفاقية تغطي جميع شروط وأحكام الإستثمار والتي تتضمن المدة الزمنية، وأساس توزيع الأرباح، وعملية السحب المبكر، ونحو ذلك.

خلال سنة ٢٠٠٩، قام البنك بطرح حساب إداري تحت إسم «حساب الوافر» والذي يؤهل المستثمرين للحصول على جوائز نقدية ونوعية، يتم دفعها بعد إجراء سحبيات شهرية، وربع سنوية، وسنوية إضافة إلى حصة هذه الحسابات الإعتيادية من الأرباح المعلنة والموزعة على المساهمين بعد خصم حصة المضارب.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٣-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

يُعتبر أصحاب حسابات الإستثمار مصدراً هاماً من مصادر التمويل للبنك حيث تتماشى العوائد التي يعرضها البنك للمستثمرين مع عوائد السوق. إلا أن أي نقص في العوائد من هذه الأموال المُستثمرة يعرض البنك لمخاطر الضغوطات التجارية. يقوم البنك وبصفة منتظمة بمراقبة نسبة العوائد التي يقدمها منافسوه لتقييم توقعات أصحاب حساباته الإستثمارية. تتضمن سياسة البنك أيضاً التنازل الكلي أو الجزئي عن حصته من دخل الإستثمارات كمضارب، وذلك لغرض تقديم عوائد مقبولة إلى مستثمريه. يقوم البنك أيضاً بتخفيف هذا الخطر عن طريق إنشاء والمحافظة على مستوى مناسب من احتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار وذلك لغرض تحسين العوائد لأصحاب حسابات الإستثمار.

يقوم البنك بخلط أمواله مع أموال أصحاب حسابات الإستثمار حيث يتم إستثمارها معاً. لدى البنك خليطين محددتين من الأصول التي يتم إستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها والتي يتم تخصيص الدخل المتحقق منها لهذه الحسابات. أحد الخليطين قصير الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار قصيرة الأجل. أما الخليط الآخر فهو طويل الأجل بطبيعته ليلائم متطلبات إستثمارات أصحاب حسابات الإستثمار طويلة الأجل. يتم إحتساب حصة المستثمرين من إجمالي الدخل بعد خصم حصة البنك كمضارب ومساهماته في إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار. يتضمن جدول تخصيص الأرباح الذي يقوم العميل بالتوقيع عليه قبل الإستثمار خطة توزيع حصة المضارب والإحتياطيات. يتحمل البنك المصروفات الإدارية التي تم صرفها لإدارة هذه الحسابات بصورة مباشرة ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم إحتساب حقوق أصحاب حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية..

مراجعةً للأحكام السابقة، فإن الودائع التي يحتفظ بها البنك يتم تغطيتها وحمايتها من خلال برنامج حماية الودائع الذي قام مصرف البحرين المركزي بإنشائه والذي يختص بتأسيس برنامج لحماية الودائع وتعيين مجلس لإدارة هذا البرنامج.

الجدول التالي يبين تفاصيل توزيع الدخل على أصحاب حسابات الإستثمار للسنوات الخمس الماضية:

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
١١,١٠٢	٨,٢٥٤	٩,٠٢٢	٩,٩٢٢	١٢,٣١٥	دخل مخصص لأصحاب حسابات الإستثمار
٩,٢٣١	٥,٧٨٥	٦,٦٢٩	٦,٢٩٧	٨,٧١٩	أرباح موزعة
١,٧٧٢	٢,٤٦٩	٢,٣٩٣	٣,٦٢٦	٤,٥٩٦	رسوم المضارب
					كما في ٣١ ديسمبر
١٨٤,٣٩٤	١٩٢,٤٣٩	١٨٣,٩١٥	١٩٣,٢٤٥	٢٦٠,٦٠٩	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ^١
١,٢٠٩	١٦٩	-	-	-	إحتياطي معادلة الأرباح
٩٢٥	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر الإستثمار
%٠,٦٦	%٠,٠٩	-	-	-	نسبة إحتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)
%٠,٥٠	-	-	-	-	نسبة إحتياطي مخاطر الإستثمار إلى حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (%)

^١ تمثل متوسط أرصدة الحسابات.

نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (بالفترة الزمنية):

نسبة الأرباح الموزعة من الإجمالي					أرباح موزعة بالدينار البحريني					الفترة الزمنية للمضاربة
٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
٤٥,٨	٥٣,٧	٢٧,٥	٢٥,٩	١٧,١	٤,٢٧١	٣,١٠٧	١,٨٢٤	١,٦٢٩	١,٤٨٨	شهر واحد ^١
١٥,٥	٣١,٩	٢٢,٥	١٠,٤	٧,٨	١,٤٤٣	١,٨٤٣	١,٤٨٩	٦٥٥	٦٨٠	٢ شهور
٧,٩	١١,١	١١,٥	٧,٥	١٢,٦	٧٣٦	٦٤١	٧٦٤	٤٧٤	١,١٠٠	٦ شهور
١٢,٨	٢٥,١	٣٠,٤	٤٧,٦	٤١,٤	١,١٩٦	١,٤٥٢	٢,٠١٤	٢,٩٩٨	٣,٦٠٦	١٢ شهراً
-	-	-	٠,٥	٢,٦	-	-	-	٣٠	٢٢٨	٢٤ شهراً
٧,٢	١٢,٦	١٠,٧	٨,١	١٨,٥	٦٧٣	٧٢٩	٧٠٧	٥١١	١,٦١٧	مضاربة الشخصيات الهامة
										مصروفات إحتياطيات
										معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمار
١٠,٨	(٣٤,٤)	(٢,٦)	-	-	١,٠١٢	(١,٩٨٧)	(١٦٩)	-	-	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩,٣٣١	٥,٧٨٥	٦,٦٢٩	٦,٢٩٧	٨,٧١٩	الإجمالي

^١ شاملة حساب التوفير وحساب الودائع.

إفصاحات إدارة المخاطر

بآلاف الدنانير البحرينية

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٢-٨ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار (يتبع)

توزيع الأرباح حسب نوع حقوق أصحاب حسابات الإستثمار:

السنة	متوسط العائد المحقق من أصول أصحاب حسابات الإستثمار (كنسبة من الموجودات)	إحتياطي معادلة الأرباح (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	إحتياطي مخاطر الإستثمار (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	حصة المضارب (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)	الأرباح الموزعة (كنسبة من أصول أصحاب حسابات الإستثمار)
٢٠١٣	٥,١١	-	-	١,٧٦	٣,٣٥
٢٠١٢	٥,١٣	-	-	١,٨٨	٣,٢٦
٢٠١١	٤,٩٩	-	-	١,٢٢	٣,٦٩
٢٠١٠	٤,٠٣	(٠,٥٤)	(٠,٤٩)	١,٢٨	٤,٠٤
٢٠٠٩	٦,٠٩	٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٩٦	٤,٥٨

فيما يلي بيان بمتوسط الأرباح التي أعلنها البنك وقام بتوزيعها على المستثمرين:

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
%٤,٠٠	%٣,٦٦	%٢,٥١	%٢,٢٥	%١,١٢	مضاربة شهرية ^١
%٤,٩٤	%٤,١٣	%٤,٢٥	%٣,٠٨	%٢,٩٨	مضاربة ٣ شهور
%٥,٣٠	%٢,٢٨	%٤,٥٢	%٣,٥٥	%٣,٦٤	مضاربة ٦ شهور
%٥,٧٩	%٤,٩٤	%٥,٠١	%٤,٤٦	%٤,٢٧	مضاربة ١٢ شهر
-	-	-	%٥,٠٧	%٥,٠٧	مضاربة ٢٤ شهر
%٤,٢٠	%٤,٣٥	%٣,٦٧	%٢,٧٩	%٤,٠٩	مضاربة الشخصيات الهامة

^١ شاملة حساب التوفير وحساب الوافر.

يقوم البنك بإستخدام العوائد التي توزعها مجموعة من المصارف الإسلامية التجارية التي تأسست في مملكة البحرين كمؤشر لمقارنة العائد الذي يدفعه إلى أصحاب حسابات الإستثمار.

حقوق أصحاب حسابات الإستثمار حسب نوع الأصول:

يبين الجدول التالي وبإختصار الحركة في أنواع الأصول التي تم إستثمار وتخصيص أموال أصحاب حسابات الإستثمار فيها حسب نوع هذه الأصول للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

نوع الأصل	الرصيد الإفتتاحي	الحركة	الرصيد الختامي	النسبة إلى إجمالي الأصول
تقد وأرصدة لدى البنوك	١٧,٥٨٩	١٠,٢٤٧	٢٧,٨٣٦	%٧١,٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٥٧,٥٢٥	٢٥,٢٢٠	٨٢,٧٤٥	%١٠٠,٠
موجودات التمويل ^١	١٢٨,٩٤٨	٢٢,٣٨٨	١٥٢,٣٣٦	%٦٠,١
إستثمارات في أوراق مالية - صكوك	١٢,٣٦٧	١٦,٧٦٥	٢٩,١٣٢	%١٠٠,٠
الإجمالي	٢١٦,٤٢٩	٧٥,٦٢٠	٢٩٢,٠٤٩	

^١ شاملة عقود المرابحة، والمشاركة، والوكالة، والإستصناع.

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة

يقدم البنك حسابات إستثمار مقيدة لكل من المستثمرين الصغار والمستثمرين ذوي الملاءة العالية في دول مجلس التعاون الخليجي. يقوم البنك بهيكله حسابات الإستثمار المقيدة لكي يتيح لعملائه فرصة الإختيار من بين تشكيلة واسعة من العوائد، وفترات الإستحقاق، والقطاعات، وفئات الأصول، ومستويات المخاطر. لم يتم طرح أو تسويق أي حساب إستثمار مقيد خلال سنة ٢٠١٣.

تتم صياغة مسودة جميع مستندات منتجات حسابات الإستثمار المقيدة («مستند المنتج») وإصدارها بعد الحصول على التعليقات من أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة المخاطر لضمان حصول المستثمرين على معلومات كافية لإتخاذ قراراتهم عن إطلاع ودراية بعد أخذ جميع عوامل المخاطر ذات الصلة بعين الإعتبار.

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقديم مبادئ توجيهية واضحة حول تطوير، وإدارة، وتقليل مخاطر إستثماراته من حسابات الإستثمار المقيدة وكذلك التأكد من وجود أنظمة إدارية سليمة وأنظمة رقابة داخلية لضمان حماية مصالح أصحاب حسابات الإستثمار في جميع الأوقات. عندما يكون إنشاء شركات ذات أغراض خاصة لإدارة الإستثمارات أمراً ضرورياً، فإن مجلس الإدارة يسعى إلى ضمان إدارة هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بمهنية وشفافية عن طريق مجلس يتم تعيينه في حينه.

يدرك البنك مسؤولياته كمؤتمن في إدارة إستثمارات حسابات الإستثمار المقيدة ولديه سياسات واضحة حول القيام بهذه المسؤوليات. تشمل سياسة البنك الخاصة بمسؤولياته كمؤتمن تجاه مستثمري حسابات الإستثمار المقيدة ما يلي:

- التأكد من أن هيكل الإستثمار، ومستند المنتج، والإستثمار نفسه كلها متوافقة تماماً مع مبادئ وأحكام الشرعية الإسلامية ومع أنظمة مصرف البحرين المركزي،
 - تقديم المشورة المناسبة للمستثمرين، كجزء من مستند المنتج الخاص بحسابات الإستثمار المقيدة، حول جميع عوامل المخاطر ذات الصلة وبيان أن المستثمر يتحمل مخاطر الإستثمار قبل قبول أمواله لإستثمارها،
 - إستكمال جميع إجراءات العناية الواجبة من الناحية القانونية والمالية المتعلقة بالإستثمارات التي تتم نيابة عن المستثمرين بنفس الدرجة من الحرص الذي يبذله البنك بالنسبة لإستثماراته الخاصة،
 - ضمان إستثمار المبالغ تحديداً حسب النصوص المبينة في مستند المنتج،
 - توفير موارد وأنظمة مناسبة لإدارة الإستثمارات وإدارة شركات ذات أغراض خاصة لها صلة بحسابات الإستثمار المقيدة وكذلك لإدارة جميع المخاطر بصورة إستباقية،
 - إعداد ونشر آخر التطورات ذات الصلة بالإستثمارات بصورة دورية على المستثمرين على أساس منتظم طوال مدة الإستثمار،
 - توزيع رأس المال والأرباح على المستثمرين بطريقة عادلة ومنصفة بصفته مضارباً، و
 - ضمان قيام البنك بالإهتمام، وحسن النية، والإجتهاد في جميع الأمور المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والشركات ذات الأغراض الخاصة المتعلقة بحسابات الإستثمار المقيدة والإستثمار بنفس الدرجة التي قد يبذلها في إدارة إستثماراته.
- يتم القيام بالمسؤوليات والمهام السالفة الذكر في البنك، وإدارتها، ومراقبتها من خلال فريق من الموظفين المؤهلين والمتخصصين في أقسام الإستثمار، والرقابة الشرعية، والرقابة المالية، والشؤون القانونية، وإدارة الإستثمار، وإدارة المخاطر.
- يقوم البنك بإعداد وتوزيع تقارير حول الإستثمارات بصورة دورية على أصحاب حسابات الإستثمار المقيدة (بصورة نصف سنوية على الأقل)، ويتم من خلالها بيان أي عقود أو قرارات جوهرية، وبيان أداء الإستثمارات، والتوزيعات (إن وجدت) أو معايير التخارج أو معلومات عنه.

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد مرات الدفع	العائد السنوي (%)
صندوق الحارث الفرنسي للعقارات	تم تصميم هذا المنتج الإستثماري ليقدم عائداً جذاباً على العقارات المدرة للدخل في فرنسا. تم التخارج جزئياً من هذا المنتج بنسبة ٣٠٪ في أبريل ٢٠٠٧ مع تحقيق عائد على رأس المال بلغ ٦٪ على الجزء الذي تم التخارج منه.	٢٠٠٥	٩,٠٪	سنوي	٢٠١٣ - ٢٠١٢ - ٢٠١١ - ٢٠١٠ - ٢٠٠٩

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

العائد السنوي (%)	عدد مرات الدفع	العوائد المتوقعة	تاريخ إطلاق الإستثمار	التفاصيل	إسم الإستثمار	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
-	دفعة واحدة عند إستحقاقه	٦١,٧٨٪ على المدة الزمنية للمنتج	٢٠٠٧	هيكل إستثماري تم تصميمه للمشاركة في حصص ملكية في سفانا للإستثمار ذ.م.م. وهي شركة تم تأسيسها لغرض شراء أرض مدفونة لتقسيمها وبيعها، وقد قام البنك بعرض إعادة شراء الحصص التي تقل عن ٢٠ ألف دينار بحريني من أموال المستثمرين في ربا ١ بالقيمة الاسمية. تم صياغة هذا العرض بصفة رسمية في رسالة تم توجيهها إلى المستثمرين في ٢٥ مايو ٢٠١١. من بين ٩٥ مستثمراً، وافق ٧٤ مستثمراً فقط على هذا العرض بتكلفة بلغت ١,٢٢٠,٠٠٠ دينار بحريني الأمر الذي أدّى إلى تخارج نحو ٣٩ مستمراً تخارجاً كلياً من ربا ١. نتيجة لذلك، إنخفض إجمالي أموال المستثمرين إلى ٨,٣٤ مليون دينار بحريني.	سفانا (ربا ١)	-	-	-	-	-
٩,٦٢	ربع سنوي	٤٤,٣٢٪	٢٠٠٧	حساب إستثمار مقيد تم تصميمه للإستثمار في نمو أصول عقارية مدرة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى تاريخ هذا التقرير، قام ربا ٤ بتوزيع أرباح وعمليات إسترداد للمستثمرين بلغت تقريباً ٢٩,٨٪ من رأس المال الأولي للمستثمرين. هذه الأموال الموزعة كانت في هيئة عائدات بلغت تقريباً ٢١,١٪ بالإضافة إلى إستردادات بلغت ٨,٧٤٪ من رأس المال.	جناين (ربا ٤)	-	-	-	٠,٢٧	٩,٦٢

٨ إفصاحات عن المنتجات (يتبع)

٤-٨ حسابات الإستثمار المقيدة (يتبع)

إسم الإستثمار	التفاصيل	تاريخ إطلاق الإستثمار	العوائد المتوقعة	عدد دفعات	العائد السنوي (%)
البوابة الشمالية (ريا ٥)	حساب إستثمار مقيد يمتلك نسبة ٦,٠٪ من شركة شادن العقارية الإستثمارية ذ.م.م. والتي ستقوم بدورها (من خلال شركاتها التابعة) بإمتلاك قطعة أرض مدفونة تبلغ مساحتها تقريباً ٣,٨٧٥ مليون متر مربع (في منطقة الحد، بالمحرق). سوف يتم بيع هذه القطعة ذات الإستخدامات المتنوعة للمستفيدين النهائيين بعد إستكمال أعمال البنية الأساسية.	٢٠٠٨	٩٠,٦٦٪	دفعة واحدة عند إستحقاقه	٢٠١٣ ٢٠١٢ ٢٠١١ ٢٠١٠ ٢٠٠٩
لوكاتا (ريا ٦)	حساب مضاربة مقيد يمنح المستثمرين ملكية نفعية بنسبة ٢٥٪ من حصص رأس المال في شركة لوكاتا المحدودة، وهي شركة تم تأسيسها في أستراليا. وقد إبتكرت الشركة تقنية حديثة وسجلت براءة إختراع في تقنية الإتصال بالراديو وستستخدم هذا التمويل لزيادة طاقتها الإنتاجية وقنوات مبيعاتها و تسويقها وتعزيز منتجاتها. خلال السنة، تم إعادة شراء ٤٧٩ سهم من المستثمرين.	٢٠٠٩	١١٠,٥٤٪	دفعة واحدة عند إستحقاقه	٢٠١٣ ٢٠١٢ ٢٠١١ ٢٠١٠ ٢٠٠٩

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى

١-٩ هيكل نظام الحوكمة

يخضع البنك لقانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠١ (قانون الشركات)، وقانون حوكمة الشركات لمملكة البحرين (قانون الحوكمة)، والمجلد رقم ٢ من مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي (وتحديداً أنظمة الرقابة العالية HC Module)، وقانون سوق البحرين للأوراق المالية لسنة ١٩٨٧ (بشكل جماعي، «الأنظمة»).

يعترف البنك بمسؤوليته تجاه مساهميه والتزامه بتبني أعلى المعايير في حوكمة الشركات. يؤمن البنك بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يعزز القيمة لساهميه ويوفر مبادئ توجيهية مناسبة لكل من مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة البنك ومساهميه. لذلك يسعى البنك إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية، والمساءلة والإدارة الجيدة من خلال تبني ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات، والأهداف والسياسات الرامية إلى الإلتزام بمسؤولياته التنظيمية والأخلاقية.

خلال سنة ٢٠١٢، تبنى البنك بنود قانون الحوكمة الذي تم إصداره في يناير ٢٠١١. كما حرص البنك على أن تكون سياسته المتعلقة بحوكمة الشركات متطابقة مع الفصل الخاص بالرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والذي تم تقديمه في أكتوبر ٢٠١٠ (ليتماشى مع أحكام قانون حوكمة الشركات).

٢-٩ مجلس الإدارة

كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٢، تألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء (بعد إستقالة السيد إبراهيم حسين إبراهيم اعتباراً من ٩ يوليو ٢٠١٢). يتم إنتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. تتوافق التشكيلة الحالية للمجلس مع متطلبات الأنظمة، بإستثناء بعض المتطلبات الوارد ذكرها في الفقرة ١٤-٩ في الأسفل.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس بصورة دورية لأي مرشح جديد. يقوم المساهمون بإنتخاب المرشح الجديد بعد حصوله على غالبية الأصوات خلال عملية الإقتراع. يتم توزيع المناصب في مجلس الإدارة وفق النظام الأساسي للبنك ووفق قانون الشركات التجارية. يتم إلغاء العضوية من مجلس الإدارة في حال، من بين أمور أخرى، إرتكب جناية أو خان الثقة أو أشهر إفلاس.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على سير عمل الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها بصورة منتظمة إضافة إلى مسؤوليته عن قيادة المجلس، والتأكد من فعاليته، ومراقبة أداء الرئيس التنفيذي والتواصل مع مساهمي البنك. قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان معينة وبصلاحيات محددة لغرض توجيه الإدارة والإشراف على سير العمليات واتخاذ القرارات بالبنك. يقوم مجلس الإدارة بصورة مباشرة أو عن طريق لجانه المختلفة، بالإشراف على إدارة البنك.

قام مجلس الإدارة بتحديد وفصل المسؤوليات بين المجلس وبين الإدارة التنفيذية. يقوم المجلس بالإشراف على كافة أعمال البنك وذلك بالتشاور مع الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس الإستراتيجية الشاملة لأعمال البنك ويوافق عليها وهو مسؤول عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، وإعداد البيانات المالية، وحوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فتتضمن، من بين الأمور الأخرى، اعتماد البيانات المالية، وعمليات الإستحواذ والتخارج من الشركات. يحرص المجلس على التمسك بالقيم الأساسية للبنك، والمنصوص عليها في سياسات البنك الداخلية.

تقوم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة وتحديث جميع سياسات البنك بصورة سنوية. يقوم قسم إدارة المخاطر وبالتزامن مع وحدة الرقابة الداخلية بالبنك بالعمل على ضمان تحديث وتطبيق السياسات والإجراءات وذلك تحت إشراف لجان الإدارة التنفيذية المعنية. إن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الموافقة على أي عمليات تتم مع أطراف ذات علاقة وذلك حسب جدول الصلاحيات بالبنك. إن العمليات مع أطراف ذات علاقة والتي يقوم بها أعضاء في مجلس الإدارة ويجب على الأقل الموافقة عليها من قبل لجنة الإستثمار والإئتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة. إضافة لذلك، فإن أي عملية جوهرية يحددها البنك (١٠٪ من رأس مال البنك) تتطلب موافقة مجلس الإدارة. إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك. تم بيان تفاصيل واجبات، ومهام، ومسؤوليات مجلس الإدارة ضمن إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك.

يتمكن أعضاء مجلس الإدارة التواصل مع الإدارة التنفيذية للبنك في جميع الأوقات. يقوم الرئيس التنفيذي بالتعاون مع الإدارة العليا بمراقبة أداء البنك تجاه أهدافه المحددة كما يقوم بإدارة الشؤون اليومية بناءً على سياسات، وأهداف، وإستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية التي تبناها ووافق عليها مجلس الإدارة من فترة لآخرى.

يتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء غير تنفيذيين. يتكون المجلس من ثلاث أعضاء مستقلين (من ضمنهم رئيس المجلس) من أصل تسعة أعضاء. إن هذا التكوين جاء لضمان الإلتزام مع قانون الحوكمة والذي يشترط أن يكون على الأقل ثلث أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلين وغير تنفيذيين.

عند بداية التعيين، يتم تقديم عرض تعريفي شامل، ورسمي، ومصمم لكل عضو جديد حيث يشتمل هذا العرض التعريفي، من بين الأمور الأخرى، على دور ومهام مجلس الإدارة بشكل عام ودور ومهام هذا العضو على وجه الخصوص، كما يتم الإجتماع بالإدارة التنفيذية للبنك، وزيارة فروع البنك ومواقعه الأخرى، وعرض وشرح خطة البنك الإستراتيجية وبيان الأمور المالية، والمحاسبية، والمخاطر، والشؤون القانونية وخطط الإلتزام، وكذلك يتم الإجتماع بالمدقق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي والمستشار القانوني. يتم تحليل وتقييم فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بصورة فردية. وفقاً لنص المادة ٩-١ من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وخلال سنة ٢٠١٣، قام مجلس الإدارة بتقييم أدائه وأداء لجانه التابعة وكذلك أداء جميع أعضائه.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بخبرات مهنية عالية في مجالات عملهم ويمتلكون خبرة في المجال المالي والمصرفي.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة، ومسمياتهم الوظيفية ومراكزهم الأخرى:

د. فؤاد عبد الله العمر

رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٤
- (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.
- رئيس مجلس إدارة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (مقفلة)
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية المغاربية القابضة - الكويت.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة ليكستر - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية بوسطن الجامعية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على بكالوريوس علوم في الهندسة الكيميائية من معهد ووركينستر للعلوم التطبيقية - الولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الرحمن محمد جمشير

نائب رئيس مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١
- (مستقل وغير تنفيذي).
- عضو مجلس الشورى.
- تمتد خبرته لأكثر من ٤٢ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة فورشونا ذ.م.م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة لونا العقارية ش.م.ب. (مقفلة).
- العضو المنتدب لشركة إستيراد الإستثمارية.
- العضو المنتدب للشركة المتحدة للإسمنت.
- عضو مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة بانز.
- عضو مجلس إدارة شركة الديه للتطوير العقاري ذ.م.م.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية من الجامعة الأمريكية في بيروت - لبنان.

د. أحمد خليل المطوع

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في القطاع الإقتصادي والمالي.
- تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع - الإمارات العربية المتحدة.
- نائب رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة كلية دبي الجامعية - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة دنيا للتمويل - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة بنك سمت - باكستان.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة جورج تاون - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإقتصاد من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

عبد الله عبد الكريم شويطر

عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٨
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في القطاع المصرفي.
- نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية لقطاع الجملة بمصرف الإمارات الإسلامي - دبي.
- عضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة المحراب العقارية - الكويت.

المؤهلات:

- حضر دورات عديدة في المجال المصرفي والمالي.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ يونيو ٢٠١٢
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١١ سنوات في القطاع المالي والمصرفي.
- تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة شركة سميثا القابضة (مقفلة) والشركات التابعة لها - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة مدينة الطاقة ليبيا - ليبيا.
- عضو مجلس إدارة شركة بيت التمويل الخليجي كابيتال المحدودة.
- عضو مجلس إدارة شركة مراع مراكش الملكية - المغرب.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ تونس - لكسمبورج.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للصناديق الإستثمارية (مقفلة) - البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش.م.ك.م. - الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة مرفأ البحرين المالي العقارية X٩ ش.ش.و. - البحرين.
- عضو مجلس إدارة نسيج - البحرين.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية / الإلكترونية من جامعة البحرين.

خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ فبراير ٢٠٠٩
- (مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المالي والتجاري.
- نائب الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القُصّر - دبي.
- عضو مجلس إدارة أوقاف النور - دبي
- رئيس قسم المالية في دائرة الأراضي بدبي من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.
- عضو اللجنة المنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم من سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٤ - دبي.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

محمد براك المطير
عضو مجلس الإدارة

الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ أغسطس ٢٠١٠
- (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٥ سنة في القطاع الحكومي والتجاري.
- تم ترشيحه من قبل شركة الإمتياز للإستثمار ش.م.ك. - الكويت.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية العقارية القابضة - الكويت.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للتطوير العقاري - المملكة العربية السعودية.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان دييغو - الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٢-٩ مجلس الإدارة (يتبع)

مصباح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة
الخبرة:

- عضو مجلس إدارة منذ مارس ٢٠١١ (غير مستقل وغير تنفيذي).
- تمتد خبرته لأكثر من ١٧ سنة في القطاع المالي والإستثماري.
- تم ترشيحه من قبل بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- عضو مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي ش.م.ب.
- مدير حسابات في الحرس السلطاني العماني.
- مدير بالوكالة لصندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكنشاير وهامبرسايد - المملكة المتحدة.
- حاصل على مؤهل دراسات عليا في المحاسبة من جامعة ساوثانك في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ساوثويست في لندن - المملكة المتحدة.
- حاصل على الدبلوما الوطنية في المال والأعمال من كلية برادفورد والكليي المجتمعية - المملكة المتحدة.

* تم اعتماد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات والصادر عن مصرف البحرين المركزي لتصنيف الأعضاء كمستقلين.

لدى رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، واللجان التابعة للمجلس إتصال مباشر مع رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والإلتزام الرقابي، والإلتزام الشرعي.

٣-٩ حصة أعضاء مجلس الإدارة من أسهم البنك

يملك أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين في البنك وبشكل جماعي عدد ٢٥٠,٢٥٨,٢٥٨ أسهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (٢٠١٢: ٤٦٩,٨٤٤,٢٨٤).

إسم العضو	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	الحركة خلال السنة	النسبة من إجمالي عدد الأسهم
د. فؤاد عبدالله العمر	١	١	-	-
عبد الرحمن محمد جمشير	لا يوجد	لا يوجد	-	-
عبدالله عبد الكريم شويطر	١,١٥٥,٠٠٠	١,١٥٥,٠٠٠	-	١٠,٠%
إبراهيم حسين إبراهيم ^١	٢٠,٤٨٦,٢١٩	لا يوجد	٢٠,٤٨٦,٢١٩	-
هشام أحمد الريس	لا يوجد	لا يوجد	-	-
د. أحمد خليل المطوع	لا يوجد	لا يوجد	-	-
خالد راشد آل ثاني	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-	٠,١%
محمد براك المطيري	٧,١٠٣,٢٤٩	٧,١٠٣,٢٤٩	-	٦,٢%
مصباح سيف المطيري	لا يوجد	لا يوجد	-	-
طارق قاسم فخرو	لا يوجد	لا يوجد	-	-
الإجمالي	٢٨,٨٤٤,٤٦٩	٨,٢٥٨,٢٥٠	-	٧,٢%

^١ إستقال اعتباراً من ٩ يوليو ٢٠١٣.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٤-٩ توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يشير سجل مساهمي البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ إلى وجود ٥٦١ مساهماً يمتلكون ما مجموعه ١,١٥٤,١٦١,٠٨٤ (ملياراً ومائة وأربعة وخمسون مليوناً ومائة وواحد وستون ألفاً وأربع وثمانون) سهماً بقيمة إسمية تبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (مائة فلس) للسهم. فيما يلي توزيع ملكية أسهم البنك حسب الجنسية:

الجنسية	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين	نسبة الملكية (%)
بحريني	٦٧٥,٠٨٦,٦١٤	٤٢٥	٥٨,٤٩
غير بحريني	٤٧٩,٠٧٤,٤٧٠	١٣٦	٤١,٥١
الإجمالي	١,١٥٤,١٦١,٠٨٤	٥٦١	١٠٠,٠٠٠

لا تمتلك حكومة مملكة البحرين أيّاً من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

٥-٩ لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان وبمهام وصلاحيات محددة.

اللجنة	الأعضاء	المسؤوليات الرئيسية
لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> عبدالله عبدالكريم شويطر. عبد الرحمن محمد جمشير. محمد براك المطير. خالد راشد آل ثاني. 	<ul style="list-style-type: none"> الموارد البشرية. التعويضات والحوافز. الشؤون الإدارية. الحوكمة.
لجنة التدقيق	<ul style="list-style-type: none"> خالد راشد آل ثاني. طارق قاسم فخرو. د. أحمد خليل المطوع. 	<ul style="list-style-type: none"> التدقيق الداخلي. التدقيق الخارجي. الالتزام بالقوانين والأنظمة. مكافحة غسيل الأموال.
لجنة الإستثمار والإئتمان	<ul style="list-style-type: none"> د. فؤاد عبدالله العمر. عبدالله عبدالكريم شويطر. محمد براك المطير. مصباح سيف المطيري. هشام أحمد الرئيس. 	<ul style="list-style-type: none"> الموافقة على الإستثمار والإئتمان. وضع الحدود الإئتمانية. وضع سياسات الإستثمار. إدارة الموجودات والمطلوبات. العلاقات المصرفية. الإشراف على الأدوات ذات الأغراض الخاصة غير المضمّنة في الميزانية العمومية.
لجنة إدارة المخاطر	<ul style="list-style-type: none"> عبد الرحمن محمد جمشير. طارق قاسم فخرو. د. أحمد خليل المطوع. 	<ul style="list-style-type: none"> إدارة المخاطر. وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان التابعة له متى دعت الحاجة لذلك ولكن ووفق الأنظمة فإن مجلس الإدارة يجتمع مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة. إجتماع مجلس الإدارة ست مرات خلال ٢٠١٢. تم عقد إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في ٥ مارس ٢٠١٢. إضافة إلى الحضور الشخصي للإجتماعات، فإن قرارات عديدة خلال ٢٠١٢ قد تم الموافقة عليها عن طريق التمرير إما عن طريق البريد وعن طريق الفاكس. إضافة لذلك، إجتمعت لجنة التدقيق ٤ مرات، ولجنة الإستثمار والإئتمان ٨ مرات، ولجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ٣ مرات، ولجنة إدارة المخاطر ٤ مرات.

يتسلّم مجلس الإدارة واللجان المنتهية عنه من الإدارة التنفيذية تقارير وبصورة دورية حول جوانب مختلفة من أعمال البنك كما يتسلّم تقارير من كلٍ من قسم التدقيق الداخلي، وقسم إدارة المخاطر، وقسم الرقابة المالية، وقسم العمليات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٦-٩ تواريخ إجتماعات لجان مجلس الإدارة

- إجتماعات مجلس الإدارة: تم عقد ٦ إجتماعات خلال السنة.

نسبة حضور الإجتماعات	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٣						إسم العضو
	٧ نوفمبر	١٧ سبتمبر	٨ يوليو	٣٠ يونيو	٢ مايو	٧ فبراير	
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	د. فؤاد عبد الله العمر
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الرحمن محمد جمشير
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الله عبد الكريم شويطر
%٨٢	✓	✓	✓	✓	✓	-	د. أحمد خليل المطوع
%١٠٠	لا ينطبق	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓	إبراهيم حسين إبراهيم*
أقل من %٧٥	✓	✓	✓	-	✓	-	محمد براك المطير
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مصباح سيف المطيري
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	طارق قاسم فخرو
%١٠٠	✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد راشد آل ثاني
%٨٢	-	✓	✓	✓	✓	✓	هشام أحمد الرئيس

- إجتماعات لجنة الإستثمار والإئتمان: تم عقد ٨ إجتماعات خلال السنة (بحد أدنى ٤ إجتماعات في السنة).

نسبة حضور الإجتماعات	تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٣							إسم العضو	
	٧ نوفمبر	١٧ سبتمبر	٢٠ يونيو	٩ مايو	٢ مايو	٤ ابريل	٧ فبراير		٣ يناير
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	د. فؤاد عبد الله العمر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الله عبد الكريم شويطر
لا ينطبق	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	إبراهيم حسين إبراهيم*
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	✓	محمد براك المطير
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مصباح سيف المطيري
-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	هشام أحمد الرئيس

- * إستقال اعتباراً من ٩ يوليو ٢٠١٣.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

- إجتماعات لجنة إدارة المخاطر: تم عقد إجتماعين خلال السنة (بعد أدنى ٤ إجتماعات في السنة).

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٣				إسم العضو
٦ نوفمبر	١٧ سبتمبر	١ مايو	٧ فبراير	
✓	✓	✓	✓	عبدالرحمن محمد جمشير
✓	✓	✓	✓	طارق قاسم فخرو
-	✓	✓	-	د. أحمد خليل المطوع

- إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة: تم عقد ٢ إجتماعات خلال السنة (بعد أدنى إجتماعين في السنة).

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٣			إسم العضو
١٧ سبتمبر	٢ مايو	٣ يناير	
✓	✓	✓	عبدالله عبدالكريم شويطر
✓	✓	✓	محمد براك المطير
✓	✓	✓	خالد راشد آل ثاني
✓	✓	لاينطبق	عبدالرحمن جمشير*

* إنضم رسمياً إلى اللجنة في فبراير ٢٠١٣.

- إجتماعات لجنة التدقيق: تم عقد ٤ إجتماعات خلال السنة (بعد أدنى ٤ إجتماعات في السنة).

تواريخ الإجتماعات خلال سنة ٢٠١٣				إسم العضو
٦ نوفمبر	١٧ سبتمبر	١ مايو	٦ فبراير	
✓	✓	✓	✓	خالد راشد آل ثاني
✓	✓	✓	✓	طارق قاسم فخرو
-	✓	✓	-	د. أحمد خليل المطوع

٧-٩ ميثاق قواعد السلوك

يعتمد مجلس الإدارة ميثاقاً لقواعد السلوك لجميع موظفي البنك إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يتضمن هذا الميثاق كيفية التعامل مع حالات تضارب المصالح. كما يلزم هذا الميثاق جميع أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الموظفين بإتباع أقصى معايير المهنية والعناية أثناء تأدية واجباتهم. لقد أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بإلتزامهم بميثاق قواعد السلوك. يقوم أعضاء مجلس الإدارة قبل كل إجتماع للمجلس ببيان تأكيد كشفهم لجميع تعييناتهم الخارجية وإخطار رئيس مجلس الإدارة بأي تغيير في هذه التعيينات من تاريخ آخر إجتماع لمجلس الإدارة. يتم إستثناء أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تعيينهم في مؤسسات خارجية من التعاملات التي تتعلق بهذه المؤسسات.

٨-٩ الإلتزام بالأنظمة الرقابية

يحرص البنك كونه مصرفاً إسلامياً وفي جميع الأوقات على ضمان الإلتزام بالأنظمة الرقابية. يقوم البنك بالإفصاح عن أي حالات عدم الإلتزام بالأنظمة متى تم حدوث ذلك. إن حرص البنك على الإلتزام بالأنظمة قد تم تناوله من خلال إتباع كتيب حوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. تم تطوير كتيب حوكمة الشركات ليتضمن إدارة ميثاق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ولجان الإدارة التنفيذية، وميثاق قواعد سلوك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة التبليغ عن المخالفات، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، والمسؤولية الإجتماعية، وإتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، وسياسة تداول الأفراد المهمين.

يلتزم البنك بالإستمرار في مراجعة وتطوير سياسات حوكمة الشركات لضمان الإلتزام بالمتطلبات المتغيرة للمؤسسات الرقابية ولضمان الإلتزام بأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بحوكمة الشركات. يتطلع البنك، من خلال مجلس الإدارة ولجانه التابعة، إلى تقديم أعلى معايير الحوكمة لمصلحة مساهميه.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة إلتزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية العامة، وكذلك الفتاوى والقرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة. وتشمل مراجعات الهيئة على فحص ومراجعة الأدلة المتعلقة بالمستندات والإجراءات التي يتبعها البنك لضمان إلتزام أنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. فريد يعقوب المفتاح

رئيس الهيئة الشرعية
الخبرة:

- عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية - البحرين.
- قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.
- محاضر سابق بجامعة البحرين.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إندبرج - المملكة المتحدة.

د. فريد محمد هادي

عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية
الخبرة:

- أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.
- المؤهلات:
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إندبرج - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس - المملكة المغربية.

الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو الهيئة الشرعية
الخبرة:

- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة.
- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي - مملكة البحرين.
- عضو تنفيذي في الهيئة الشرعية لبنك الإثمار - مملكة البحرين.
- عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.

٩-١٠ لجان الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض سلطات ومهام الإدارة اليومية للأعمال إلى الرئيس التنفيذي للبنك حيث أنه مسؤول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك. يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة البنك من خلال اللجان الإدارية التالية:

اللجنة

المسؤوليات الرئيسية

اللجنة الإدارية

إستراتيجية البنك، مراجعة الأداء، ميزانية البنك، الموارد البشرية، الشؤون الإدارية.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إدارة الميزانية العمومية، التمويلات، السيولة، العلاقات المصرفية.

اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار

مراجعة الإستثمارات، عروض التخارج والإئتمان، متابعة الإستثمارات.

اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر

سياسات إدارة المخاطر، مراجعة المخاطر، الإنخفاض القيمة والمخصصات.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

الإدارة التنفيذية والإدارة العليا

خلال سنة ٢٠١٣، انضم السيد خليل المير للبنك إعتباراً من ٦ أكتوبر ٢٠١٣، واستقال السيد تي.إن. راميسان، مساعد المدير العام - مدير إدارة المخاطر والإئتمان إعتباراً من ١ مايو ٢٠١٣.

فيما يلي بيان بأسماء والمسّميات الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك:

خالد إسماعيل المير

الرئيس التنفيذي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ سنة في القطاع المصرفي في قطاع البنوك التجارية، وتمويل الشركات والتي اكتسبها من عملة في البنوك الرائدة في مملكة البحرين.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠١٣.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حضر برنامج الخليج التنفيذي للتطوير في مدرسة داردن للخريجين التابعة لجامعة فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية.
- حضر البرنامج الدولي العالي للمصرفيين في المركز الدولي للخدمات المصرفية والمالية في مدرسة مانشستر لإدارة الأعمال - المملكة المتحدة.

سيلثان قارجيس

نائب المدير العام ورئيس العمليات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٣ سنة في القطاع المصرفي في كل من الهند والشرق الأوسط وتحديداً في إدارة المخاطر والإئتمان، رقابة الإلتزام، تمويل المشاريع، وتمويل الشركات.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من معهد بيرلا للعلوم والتكنولوجيا في بيلاني - الهند.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة، لوكناو.
- أنهى متطلبات برنامج متخصص في الإدارة العامة من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد.
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر.

مهدي عبد النبي محمد

مساعد المدير العام - مدير العمليات والشئون الإدارية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٥.

المؤهلات:

- دبلوما متوسطة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- دبلوما متقدمة في الدراسات المصرفية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
- دبلوما في الإدارة المتقدمة من جامعة البحرين
- حاصل على شهادة دبلوم في المحاسبة والمالية معتمد من الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين.
- شهادة ممثل الاستثمار حسب معايير التمثيل المسجلة رقم ٧، بورصة البحرين
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلابيد - المملكة المتحدة.
- برنامج الإدارة الاستراتيجية، القيادة من أجل النتائج من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد.

حسام غانم سيف

رئيس قسم الخزينة

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٤ سنة في الخزينة والقطاع المصرفي.
- انضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة جامعية في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية، لندن - المملكة المتحدة.

فؤاد على تقي

نائب المدير العام للعمليات المصرفية التجارية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- حاصل على دبلوم دراسات تجارية.
- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان - المملكة المتحدة.

أحمد علي بوجيري

رئيس قسم التدقيق الداخلي

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٥ سنة في التدقيق الداخلي والخارجي وتحديداً في القطاع المصرفي.
- انضم إلى البنك في فبراير ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- مدقق داخلي معتمد من المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين - الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - المملكة العربية السعودية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٠ لجان الإدارة التنفيذية (يتبع)

الإدارة التنفيذية والإدارة العليا (يتبع)

ياسر إسماعيل مظفر

رئيس قسم الرقابة المالية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في القطاع المصرفي الإسلامي والتدقيق.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٦.

المؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين.

أوزان بن أوغلو

رئيس قسم الإستثمار

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٦ سنة في قطاع الإستثمار وتمويل الشركات.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من جامعة ماغواير بسيدني - أستراليا.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة إسطنبول - تركيا.

فتوح يوسف المناعي

رئيسة قسم الموارد البشرية

الخبرة:

- تمتد خبرتها لأكثر من ١٨ سنة في إدارة الموارد البشرية، والتدريب، والشؤون الإدارية.
- انضمت إلى البنك في سنة ٢٠٠٧.

المؤهلات:

- حاصلة على شهادتي الماجستير والبكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في إدارة الموارد البشرية.
- زميلة المعهد القانوني لإدارة وتممية الموارد البشرية.
- عضوة في جمعية إدارة الموارد البشرية.
- عضوة في الجمعية البحرينية للتدريب وتممية الموارد البشرية.

محمد عبد الله إبراهيم

سكرتير مجلس الإدارة، ورئيس رقابة الإلتزام وضابط

مكافحة غسيل الأموال

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ١٢ سنة في مجال الإدارة، والصيرفة الإسلامية، وحوكمة الشركات، ورقابة الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٩.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في تقنية المعلومات ووسائل الإعلام والتجارة الإلكترونية من جامعة إسكس - المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الشرطة في دبي - الإمارات العربية المتحدة.
- حاصل على دبلوم متقدم في التمويل الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال من جامعة البحرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم الدولي في الإلتزام من الجمعية الدولية للإلتزام.

سانجاي ناركار

رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٨ سنة في القطاع المصرفي والمالي في الهند والبحرين.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠١١.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في تطبيقات الحاسب الآلي.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة وتقنية المعلومات من جامعة مومباي.
- حاصل على شهادة مدير قاعدة بيانات معتمد من شركة أوراكل.

عبد الناصر عمر المحمود

رئيس قسم الرقابة الشرعية

الخبرة:

- تمتد خبرته لأكثر من ٢٢ في الرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية.
- انضم إلى البنك في سنة ٢٠٠٨.

المؤهلات:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وكان بحثه حول الرقابة والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الشرعية والإسلامية.
- حاصل على شهادة الدبلوم المشارك في الرقابة الشرعية.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

١١-٩ حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك

يبين الجدول التالي حصة الإدارة التنفيذية والإدارة العليا من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢:

عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أعضاء الإدارة والتنفيذية والإدارة العليا
لا يوجد	لا يوجد	خليل إسماعيل المير
٢,١٥٦,٨٨٦	١,٩٧٦,٢٤٠	سيلفان فارجيس
٢,١٤١,٥٨٥	١,٩٧٥,٠١٧	فؤاد علي تقي
١,٦٣٩,٣٩٧	١,٥٣٥,٨٩٧	مهدي عبد النبي محمد
٤٢٤,٨٥٠	٣٩٢,٤١٣	أحمد علي بوجيري
٦٧٩,٥٦٥	٦٠٧,٦٩٠	حسام غانم سيف
٥٢٦,٤٣٨	٤٨٢,٠٤٨	ياسر إسماعيل مظفر
لا يوجد	١١٤,١٣٧	فتوح يوسف المناعي*
٦٨,٩٩٤	٤٥,٩٩٦	أوزان بن أوغلو
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	محمد عبد الله إبراهيم
لا يوجد	لا يوجد	عبد الناصر عمر المحمود
لا يوجد	لا يوجد	سانجاي ناركار
٧,٦٩٧,٧١٥	٧,١٨٩,٤٣٨	الإجمالي

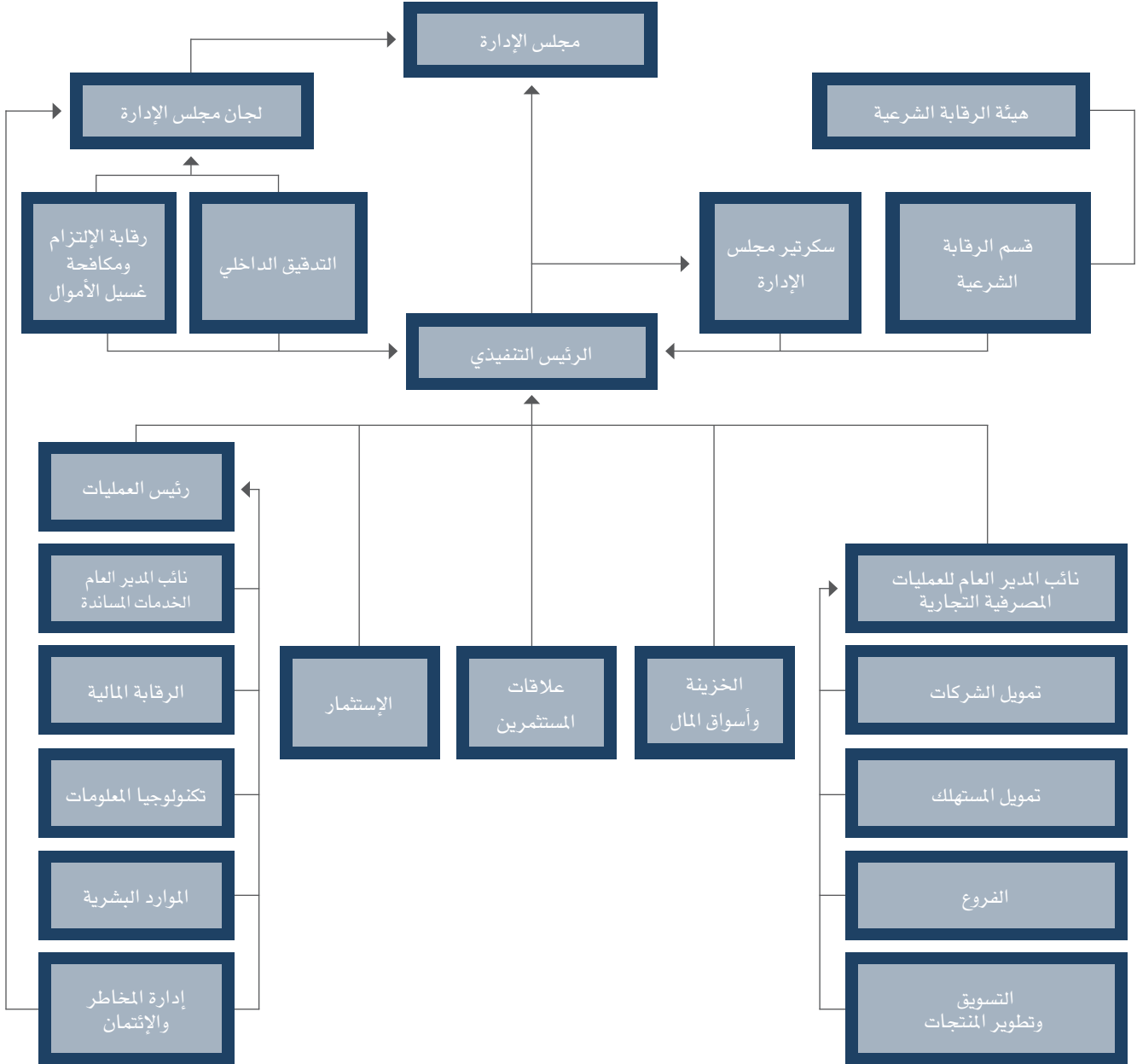
يعود سبب التغير في عدد الأسهم أعلاه إلى إستحقاق أسهم ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين. لم يقيم أي من أعضاء الإدارة التنفيذية بعمليات متاجرة في أسهم البنك خلال السنة.

* في يونيو ٢٠١٢، قامت السيدة فتوح يوسف المناعي ببيع أسهمها وبناءً على ذلك تم إخطار بورصة البحرين وفقاً للإفصاحات المتعلقة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٢ الهيكل التنظيمي

فيما يلي بيان بالهيكل التنظيمي للبنك، والذي يوضح اللجان المختلفة وتبعيةها الإدارية:



لا توجد هناك أي تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي للبنك مقارنة بالسنة الماضية.

٩-١٣ مكافآت الإدارة التنفيذية

يوجد لدى البنك نظام تعويضات قصير الأجل وطويل الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية تم تطويره اعتماداً على دراسة الأوضاع الحالية للسوق وأعراف هذا القطاع. قام البنك أيضاً بتطبيق برنامج للحوافز تم من خلاله مكافأة الموظفين المؤهلين عن طريق منحهم أسهماً وحوافز نقدية عند تحقيقهم للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً، لمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٢ حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على تعويضات مقابل حضور الجلسات ويخضع تعويضهم السنوي لموافقة المساهمين نهاية كل سنة.

٩ نظام الحوكمة والإفصاحات الأخرى (يتبع)

٩-١٤ الرقابة الشرعية، ورقابة الالتزام، ومكافحة غسيل الأموال

تتم عملية التزام البنك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمتطلبات الرقابية والقانونية بصورة متواصلة حيث يدرك البنك مسؤولياته تجاه الالتزام بجميع النصوص ذات العلاقة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية أثناء تأديته لمهامه. لقد أنشأ البنك قسماً للرقابة الشرعية وقسماً آخر للرقابة النظامية لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية لكل من بازل ومصرف البحرين المركزي. يمثل هاذين القسمين حلقة الوصل لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية والأنظمة الرقابية وكذلك تطبيق أفضل ممارسات الالتزام.

تشكل إجراءات مكافحة غسيل الأموال جانباً مهماً من مهام الالتزام. لدى البنك سياسة وإجراءات خاصة بمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تم إعتدماً من قبل مجلس الإدارة، حيث تتضمن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء، وإجراءات تحديد والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وبرنامج لتدريب وتوعية الموظفين بصورة دورية، وحفظ السجلات، وتعيين ضابط لمكافحة غسيل الأموال. يتم مراجعة إجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك من قبل مدققي الحسابات الخارجيين كل سنة حيث يتم تقديم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. يلتزم البنك بمكافحة غسيل الأموال وتطبيق جميع أنظمة الوقاية من غسيل الأموال ومبادئها التوجيهية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يلتزم البنك بما جاء أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. ولكن، ولحدودية عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لإدارة لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة ولجنة التدقيق، لم يستطع البنك من الالتزام كلياً بالمتطلبات التالية:

- المادة ١-٨-٢: والذي يتطلب تشكيل لجنة لحوكمة الشركات تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل.
- المادة ٢-٢-١: والذي يتطلب تشكيل لجنة للتدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة ٢-٢-٤: والذي يتطلب تشكيل لجنة للتعيينات تتضمن أعضاء مستقلين فقط أو أعضاء غير تنفيذيين معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة ٢-٢-٥: والذي يتطلب تشكيل لجنة للمكافآت تتضمن أعضاء مستقلين فقط أو، بدلاً عن ذلك، أعضاء غير تنفيذيين فقط معظمهم مستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة.
- المادة ٢-٩-٤: والذي يتطلب أن يكون رئيس لجنة الحوكمة عضواً مستقلاً.

كما لم يلتزم البنك بالمادة ٢-٩-٤ (ب) من أنظمة الرقابة العالية HC Module ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي والتي تشترط وجود أحد أعضاء الهيئة الشرعية كعضو في لجنة حوكمة الشركات.

٩-١٥ رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي وخدمات أخرى غير التدقيق يوفرها المدقق الخارجي والرسوم التي يتقاضاها

سوف يقوم البنك بتوفير المعلومات حول رسوم التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي والخدمات الأخرى غير التدقيق التي يوفرها المدقق الخارجي لساهميه عند قيامهم بطلبها. سيتم توفير هذه المعلومات لساهمي البنك بناءً على طلبهم الشخصي شريطة ألا يؤثر الإفصاح عن هذه المعلومات سلباً على مصلحة البنك ومقدرته على المنافسة في السوق.

٩-١٦ غرامات مدفوعة بمصرف البحرين المركزي

خلال سنة ٢٠١٢، تم احتساب غرامة على البنك وبمبلغ ٩٠٠ دينار بحريني لمخالفتين قام مصرف البحرين المركزي بفرضهما. ويرجع السبب في ذلك إلى تأخر البنك في تسليم التقرير الإداري وكذلك لعدم تمكن البنك من غلق حسابات كانت مفتوحة عن طريق الخطأ في أنظمة مركز البحرين للمعلومات الائتمانية.

١٠ الأداء المالي

فيما يلي المؤشرات الكمية الأساسية لأداء البنك:

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
-١٦,٠٦%	٠,٦٤%	٠,٤٤%	-٥,٢٤%	٢,٣٩%
-٣,٦٩%	٠,١٨%	٠,١٣%	-١,٦٧%	٠,٧٠%
١٤٧,٧٧%	٢٠١,٨٩%	٢٠٨,٠٦%	٢٤٠,٢١%	١٥٥,٦٦%
١٥٦,٥٦%	٨٤,٥٤%	٧٢,١١%	٨٣,٧٩%	٤٨,٣٠%

* تم استبعاد مخصصات الإنخفاض في القيمة من المصروفات.

للمزيد من التفاصيل حول أداء البنك، يرجى الإطلاع على تقرير رئيس مجلس الإدارة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.